النتاج العلمي لقسم الاقتصاد الإسلامي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

دليل يتضمن مستخلصات البحوث والتوصيات الموجهة لمختلف الجهات من الرسائل العلمية التي نوقشت في القسم منذ تأسيسه عام ١٤٣٢هـ وحتى ١٤٤٠هـ

إعداد

عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي

الحاضر بقسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة

الإصدار الأول

١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

شركـــاء النجـــاح

فضيلة الدكتور

أمين بن عبد اللّه مختار

وكيل كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ

عمر بن صالح المحيسن

المحاضر بقسم الاقتصاد الإسلامي.

فضيلة الشيخ

صالح بن عبد العزيز العبيد

المحاضر بقسم الاقتصاد الإسلامي.

فضيلة الشيخ

ياسر بن حسن العمري

المحاضر بقسم الاقتصاد الإسلامي.

سعادة الأستاذ

أبو بكر المليكي

الباحث بقسم الاقتصاد الإسلامي.

المحتـــويـــــات

- شركاء النجاح ٤
- تقديم فضيلة رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي ٦
- كلمة المؤلف ٨
- نبذة تعريفية موجزة عن الجامعة الإسلامية ١٠
- نبذة تعريفية موجزة عن كلية الشريعة ١٢
- التعريف بقسم الاقتصاد الإسلامي وبرامجه الأكاديمية ١٣
- النتاج العلمي لقسم الاقتصاد الإسلامي – أرقام وإحصائيات ١٦
- مستخلصات الرسائل العلمية ٣٤
- التوصيات الموجهة ١٥٨

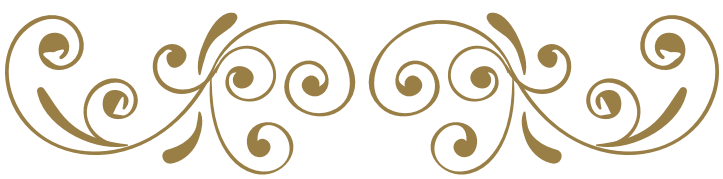

كلمة فضيلة الدكتور
يوسف بن مطر الحمدي رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلق أجمعين، وبعد:

مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، تلكم هي الركائز الرئيسة التي قامت عليها الرؤية الطموحة للملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وتمثل الجامعات، من خلال كلياتها وأقسامها العلمية، وبرامجها المختلفة، إحدى الوسائل الرئيسة التي تسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبرامجها التنفيذية، من خلال توجيه البحث العلمي والأكاديمي نحو موضوعات نوعية في مختلف المسارات والتخصصات العلمية والتطبيقية.

وامتدادا لاهتمام المملكة العربية السعودية بالاقتصاد الإسلامي، فقد صدرت موافقة المقام السامي على إنشاء قسم للاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ناقش القسم منذ نشأته عام ١٤٣٢هـ، وحتى الربع الأول من عام ١٤٤٠هـ، (١٢٣ مائة وثلاث وعشرون رسالة علمية)، وكانت أول رسالة نوقشت في الماجستير للباحث المحاضر عبد القيوم الهندي، وأول رسالة نوقشت في الدكتوراه للباحث المحاضر وليد بن منور الظبي، والتي نوقشت بعد إعداد الباحث الاستاذ عبد القيوم لهذا الإصدار.

في هذا الإصدار، قام الباحث الأستاذ عبد القيوم الهندي، بجمع جميع الرسائل المناقشة في القسم، ورسم لها تصنيفاً منضبطاً وموحداً، وذلك بذكر عنوان الرسالة والباحث وجنسيته، واسم المشرف، وتاريخ المناقشة، ثم ذكر مستخلص كل بحث كتبه صاحب الرسالة، إضافة إلى بيانات إيداع الرسالة في مكتبة الجامعة، ومكتبة الملك فهد الوطنية.

ويهدف هذا الجهد المبارك من الباحث الأستاذ عبد القيوم الهندي، إلى تحقيق مجموعة الأهداف، منها:

- إبراز الإسهام العلمي والمعرفي الناتج عن البحوث العلمية بقسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- إظهار عناوين الرسائل ومستخلصاتها، فيه فتح للباحثين عن الجديد الذي لم يبحث بعد؛ فلا تتكرر الجهود في بحوث سبق أن كتب فيها.

• فيه تقريب لمن كان يبحث عن معلومة تقدم له من خلال هذه الرسائل الدقيقة التي تختصر له الزمن، ومن خلال التوصيات والمقترحات تقدم عصارة البحث لكل المشتغلين في الاقتصاد ليستفيدوا منها في المجال التطبيقي.

وفي الختام، فإني أحمد الله على نعمه الظاهرة والباطنة، وأحمده سبحانه على ما نعيش فيه في هذه البلاد المباركة –حرسها الله–، التي تعيش نمواً اقتصادياً متسارعاً في ظل رؤية حكيمة سديدة، وفي ظل قيادة حكيمة.

حفظ الله خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، وأدام عليهما نعمه، وحفظ بلادنا من كيد الكائدين وحسد الحاسدين، وجعلها في رخاء وسخاء دائم.

والشكر موصول لفضيلة مدير الجامعة وعميد كلية الشريعة اللذان لهما جهود كبيرة في دعم الأقسام بما يحقق المقصود، وتذليل الصعاب في سبيل أن تؤدي الأقسام رسالتها على أكمل وجه.

وأخص الباحث القدير وصاحب القلم السيال المبدع الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي، وهو الذي عرف بسعة اطلاعه في المجال الاقتصادي وسبقه في تأليف هذا المؤلف النافع الماتع.

كتب ذلك

الدكتور يوسف بن مطر الحمدي

رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي

بالجامعة الإسلامية

في ١٤٤٠/٧/٢٣ هـ

كلمة المؤلف

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وبعد:

في ٢٣-٧-١٤٣١هـ، صدر التوجيه السامي الكريم بإنشاء «قسم الاقتصاد الإسلامي» بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

وفي ١٠-٢-١٤٣٦هـ نوقشت أول رسالة في تاريخ القسم، كانت - بفضل الله وتوفيقه - رسالتي في مرحلة الماجستير.

بعد مرور ٩ أعوام على تأسيس القسم، ومرور ٤ أعوام على بداية الإنتاج المعرفي من القسم، وبعد أن تجاوز مجموع الرسائل التي نوقشت، حتى ١-٣-١٤٤٠هـ، (١٢٠) رسالة ماجستير، استشعرت بالغ الأهمية؛ لتقييم النتاج المعرفي للقسم، وتحليل مدى اتساقه برؤية القسم ورسالته وأهدافه، إضافة إلى الخطة الاستراتيجية للجامعة الإسلامية، وإسهام مجموع ذلك في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. وهو ما كان يستوجب رصد النتاج المعرفي للقسم أولا؛ ليمثل النواة الأولى لما بعدها من خطوات مهمة.

فكان هذا الإصدار الأول، والذي عني بالتعريف بالقسم وبرامجه الأكاديمية، ومجموع الرسائل التي نوقشت في القسم منذ تأسيسه وحتى الربع الأول من عام ١٤٤٠هـ، من خلال بطاقة تعريفية لكل رسالة، تتضمن:

١. عنوان الرسالة.

٢. منهج البحث.

٣. اسم الباحث.

٤. جنسية الباحث.

٥. اسم المشرف.

٦. العام الدراسي.

٧. تاريخ المناقشة.

٨. عدد صفحات الرسالة.

٩. رقم إيداع الرسالة في مكتبة الجامعة المركزية.

١٠. رقم إيداع الرسالة في مكتبة الملك فهد الوطنية.

إضافة إلى نص المستخلص لكل رسالة.

مع إبراز مجموع التوصيات التي تضمنتها الرسائل العلمية، والموجهة لمختلف الجهات في القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، داخل السعودية وخارجها، في جداول مستقلة. كما تضمن الإصدار، أرقام وإحصائيات وتصنيفات، حول النتاج المعرفي للقسم، تناولت:

١. التصنيف الدقيق للأبحاث بحسب موضوعاتها.

٢. النطاق الجغرافي للأبحاث (الدول التي غطتها الأبحاث بالتطبيق فيها).

٣. النطاق الجغرافي للباحثين (الباحثين بحسب جنسياتهم).

٤. مؤسسات: القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع غير الربحي، محل التطبيق في الأبحاث.

ويهدف هذا الإصدار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وعلى مختلف المستويات، منها:

١. رصد النتاج العلمي للقسم، ومن ثم دراسته دراسة تحليلية؛ لتكون نتائج الدراسة نواة لتحديث رؤية البحث العلمي المستقبلية في القسم.

٢. تعميم انتفاع طلبة العلم من البحوث العلمية، من خلال التعريف بها، وتسهيل الوصول إليها.

٣. تشارك المعرفة مع الجهات الأكاديمية والمراكز البحثية ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي؛ والإسهام في بناء التراكم المعرفي في الاقتصاد الإسلامي.

٤. استشراد الباحثين في الدراسات العليا بالموضوعات المناقشة، واستخلاص أفكار ومشاريع بحثية جديدة.

٥. الإسهام في إيصال أبرز النتائج والتوصيات إلى الجهات المعنية بها.

ختاما، أشكر الله على توفيقه وامتنانه، ثم أشكر كل من كان له دور في إخراج هذا العمل، وهو جهد واجتهاد بشري، معرض للخطأ والنقص والسهو؛ ولذا أسعد بأي تصويب أو ملحوظة تسهم في إخراج الإصدار الثاني – والله أسأل أن ييسر ذلك –، في صور أفضل، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي

المدينة المنورة

بريد إلكتروني: o540900025@gmail.com

الجامعة الإسلامية: النشأة، الرؤية، الرسالة، الأهداف

النشأة:

أنشئت بالأمر الملكي رقم ١١ وتاريخ ٢٥-٣-١٣٨١هـ، وتلاه الأمر الملكي ذو الرّقم ٢١ المؤرّخ في ١٦-٤-١٣٨١هـ بالمصادقة على نظام المجلس الاستشاري الأعلى للجامعة، وبدأت الدراسة فيها يوم الأحد ٢ من جمادى الآخرة في العام نفسه.

وفي ١٨-٥-١٣٨٦هـ صدر المرسوم الملكيّ رقم م-١٨ بالموافقة على نظام الجامعة. ثم صدر نظام آخر للجامعة؛ وفقاً للمرسوم الملكيّ ذي الرّقم م-٧٠ المؤرّخ في٧-٨-١٣٩٥هـ.

الرؤية:

منارة إسلامية عالمية رائدة في المعرفة والتنمية .

الرسالة:

دول العالم وتعني بالبحوث العلمية والخدمات المجتمعية المتميزة مع التوظيف الامثل للتقنية ، إسهاما في نشر رسالة الاسلام الخالدة .

القيم:

انطلاقًا من رسالة الجامعة الإسلامية وأهدافها حددت القيم الحاكمة كما يأتي:

الأهداف:

وقد تضمن أن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مؤسسة إسلامية عالمية من حيث الغاية، عربية سعودية من حيث التبعية. كما حدد أهدافها بالتالي:

– تبليغ رسالة الإسلام الخالدة إلى العالم عن طريق الدعوة والتعليم الجامعي والدراسات العليا.

– غرس الروح الإسلامية وتنميتها وتعميق التدين العمل في حياة الفرد والمجتمع، المبني على إخلاص العبادة للّه وتجريد المتابعة لرسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم.

– إعداد البحوث العلمية وترجمتها ونشرها وتشجيعها في مجالات العلوم الإسلامية والعربية بخاصة، وسائر العلوم وفروع المعرفة الإنسانية التي يحتاج إليها المجتمع الإسلامي بعامّة.

– تثقيف من يلتحق بها من طلاب العلم من المسلمين من شتى الأنحاء، وتكوين علماء متخصصين في العلوم الإسلامية والعربية وفقهاء في الدين متزودين من العلوم والمعارف بما يؤهلهم للدعوة إلى الإسلام، وحل ما يعرض للمسلمين من مشكلات في شؤون دينهم ودنياهم على هدى الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح.

– تجميع التراث الإسلامي والعناية بحفظه وتحقيقه ونشره.

– إقامة الروابط العلمية والثقافية بالجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية في العالم وتوثيقها لخدمة الإسلام وتحقيق أهدافه.

الجهات الأكاديمية

١ كلية الشريعة.

٢ كلية الأنظمة والدراسات القضائية.

٣ كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية.

٤ كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية.

٥ كلية الدعوة وأصول الدين.

٦ كلية اللغة العربية.

٧ كلية الحاسب الآلي.

٨ كلية العلوم.

٩ كلية الهندسة.

كلية الشريعة: النشأة، الرؤية، الرسالة، الأهداف

نشأة الكلية:

أنشئت الكلية في نفس السنة التي أنشئت فيها الجامعة في الخامس والعشرين من الشهر الثالث للعام ١٣٨١ للهجرة الشريفة بالأمر السامي رقم (١١) الذي صودق بموجبه على النظام الأساسي للجامعة الإسلامية، حيث تضمن النظام الأساسي في مادته السابعة أن الجامعة تتكون من قسمين عالٍ، وثانوي، والقسم العالي هو النواة الأولى للكلية التي حملت فيما بعد اسم (كلية الشريعة).

وبدأت الدراسة في ٢ – ٦ – ١٣٨١هـ وبعدد (٨٥ طالباً) ، ويجاوز عدد طلابها في الوقت الحالي أحد عشر ألف طالب.

رسالة الكلية:

تأهيل مختصين في الفقه الإسلامي وأصوله والمقاصد الشرعية، تأصيلاً وتعليماً وبحثاً، ونشر الأحكام الشرعية وفق منهجية علمية متميزة، والإسهام في خدمة المجتمع المحلي والعالمي.

أهدافها:

من أهم أهداف الكلية إعداد فقهاء متضلعين في علوم الشريعة الإسلامية ومقاصدها، قادرين على القيام بمهام القضاء، والفتوى، والتعليم، متمكنين من إعداد البحوث العلمية، واستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها.

الأقسام العملية:

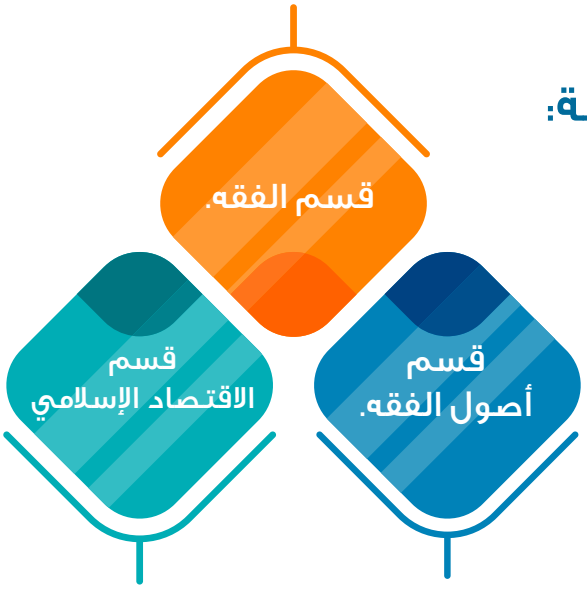

قسم الاقتصاد الإسلامي: النشأة، الرؤية، الرسالة، الأهداف

قرار إنشاء القسم:

رؤية قسم الاقتصاد الإسلامي:

الريادة والتميز في الاقتصاد الإسلامي على المستوى المحلي والعالمي.

رسالة قسم الاقتصاد الإسلامي:

إعداد مؤهلين في الاقتصاد الإسلامي متميزين علمياً وبحثياً وفق معايير اعتماد أكاديمي مميزة، خدمة للمجتمع المحلي والعالمي.

أهداف قسم الاقتصاد الإسلامي

١ تكوين ملكة علمية لدى الطلاب وتنمية مهارات البحث العلمي من خلال التأصيل والتحليل والابتكار.

٢ تطوير المستوى العلمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس لتحسين مستوى الأداء.

٣ الإسهام في ايجاد باحثين مختصين في الاقتصاد الإسلامي لديهم القدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية وما يستجد من وقائع وقضايا اقتصادية معاصرة.

٤ ثراء علم الاقتصاد الإسلامي بالبحوث والرسائل العلمية المتميزة.

البرامج الأكاديمية بقسم الاقتصاد الإسلامي: الرؤية، الرسالة، الأهداف، المقررات

(برنامج الماجستير)

رسالة برنامج الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

تأهيل مختصين علمياً وبحثياً في مجال الاقتصاد الإسلامي وإعداد البحوث العلمية المتخصصة، وخدمة المجتمع المحلي والدولي.

مقررات الماجستير	
أصول الاقتصاد الإسلامي	السياسة الشرعية في المال والاقتصاد
الاقتصاد الجزئي	القضايا المالية المعاصرة
المال والملكية	المالية العامة
المدخل لدراسة الأنظمة	الاقتصاد الدولي واقتصاديات العالم الإسلامي
مبادئ الإحصاء	القواعد الفقهية الاقتصادية
مبادئ الإدارة	المصارف وشركات التأمين الإسلامية
مبادئ المحاسبة	حماية المال والمعاملات في الشريعة الإسلامية
اقتصاديات التمويل والاستثمار	دراسة الجدوى الاقتصادية
الاقتصاد الكلي	نظرية العقود
النظام التجاري السعودي	اقتصاديات الزكاة والوقف
النقود والمصارف	الأسواق المالية
مقاصد الشريعة في المعاملات	التنمية والتخطيط
مناهج البحث	

برنامج الدكتوراه

رسالة برنامج الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي:

تأهيل مختصين ذوي كفاءة علمية عالية، متميزة، قادرة على انتاج وتعزيز المعرفة في مجال الاقتصاد الإسلامي خدمة للمجتمع المحلي والعالمي.

أهداف برنامج الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي:

١. إعداد الكفاءات العلمية المتميزة في مجال دراسة الاقتصاد وفقاً للشريعة الإسلامية.
٢. تعزيز الأساس العلمي للكوادر المتخصصة في مجال السوق المالية بكل أنواعها وما يتم فيها من معاملات بشكل يجعلها قادرة على إدارة الاستثمارات في هذه السوق وفق القواعد الشرعية.
٣. إعداد كفاءات علمية متميزة قادرة على التأصيل والتحليل بما يتم في السوق المالية من معاملات.
٤. إعداد الكفاءات المؤهلة لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة في مجالات الاستشارات الشرعية المتعلقة بالمال والاقتصاد في شتى مجالاتها المالية والمصرفية والاستثمارية والهيئات الشرعية.
٥. تمكين الطلاب المتميزين علمياً من حملة الشهادة العالية الماجستير في الاقتصاد من مواصلة دراساتهم العليا داخل المملكة في تخصص الاقتصاد الإسلامي.
٦. تقديم بحوث تساهم في تطوير ونهضة الاقتصاد الإسلامي.
٧. الإسهام في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية الاقتصادية.

مقررات الدكتوراه	
الاقتصاد القياسي	الاقتصاد المقارن
الهندسة المالية الإسلامية	المؤسسات المالية الإسلامية
قضايا معاصرة في الاقتصاد الإسلامي	النظرية الاقتصادية الإسلامية

النتاج العلمي لقسم الاقتصاد الإسلامي

أرقام وإحصائيات

الموضوعات المناقشة –إجمالا– (١٤٣٢–١٤٤٠هـ)

م	الموضوع
١	دور القطاع العام في تحقيق التكافل الاجتماعي من منظور الاقتصاد الإسلامي (البنك السعودي للتسليف والادخار نموذجا)
٢	العلاقة بين مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية
٣	العوامل المؤثرة على حصيلة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٤٠٠ – ١٤٣٥هـ دراسة تأصيلية مقارنة
٤	مساهمة القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في حل مشكلة البطالة من منظور الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على مشروع باب رزق جميل)
٥	تأثير العقيدة الإسلامية على أصول الاقتصاد الإسلامي
٦	وسائلُ معالجةِ الفقرِ في العهدِ النبويِّ (الصُّفَّة أنموذجًا)
٧	القيم الأخلاقية في الإسلام وأثرها على السلوك الاستهلاكي دراسة تطبيقية على مجتمع المدينة المنورة المعاصر
٨	الآثار الاقتصادية للتوسعة الجديدة للمسجد النبوي الشريف (قطاع الخدمات الفندقية أنموذجًا)
٩	موارد الموازنة العامة غير العادية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على موازنة المملكة العربية السعودية من عام ١٤٢٤ – ١٤٣٥هـ)
١٠	الاستثمار المالي في ضوء المقاصد الشرعية

١١	استخدام عقود المشاركات في المصارف الإسلامية
١٢	معايير دراسة الجدوى الاقتصادية –دراسة تأصيلية تطبيقية
١٣	قيمة العمل والتكسب وأثرها على الفرد والمجتمع من خلال سورة القصص
١٤	دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تأصيلية تطبيقية لمشروعات الشباب بالمدينة المنورة)
١٥	طرق الاقتصاد الإسلامي في معالجة التسرب الوظيفي من القطاع الخاص دراسة تطبيقية على مدينة ينبع الصناعية
١٦	دور وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية في حل أزمة الإسكان في المملكة العربية السعودية
١٧	طرق الكسب عند الإمام الغزالي وآثارها الاقتصادية من خلال كتابه إحياء علوم الدين
١٨	التمويل العقاري في البنك الأهلي التجاري السعودي دراسة تقيمية في ضوء ضوابط التمويل الإسلامي
١٩	تحليل العلاقة بين الكسب والحاجة عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه اللّه (ت١٨٩) من خلال كتابه الكسب
٢٠	تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المالية الإسلامية المعاصرة
٢١	أثر استخدام بطاقات الائتمان الإسلامية على السلوك الاستهلاكي دراسة تطبيقية على عملاء مصرف الراجحي
٢٢	الخدمات المصرفية الاعتيادية في المصارف دراسة تأصيلية مقارنة

٢٣	الآثار الاقتصادية للاحتيال على شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية
٢٤	موارد المياه بالمدينة المنورة وآثارها الاقتصادية
٢٥	البديل الشرعي لصناديق التحوّط الاستثمارية (دراسة تأصيلية اقتصادية)
٢٦	الآثار الاقتصادية لقسمة الميراث في إعادة توزيع الدخل والثروة (دراسة تأصيلية)
٢٧	الآثار الاقتصادية لصندوق المئوية في تمويل المشروعات في المملكة العربية السعودية من الفترة ١٤٢٥-١٤٣٣هـ
٢٨	استخدام عقود المعاوضات في المصارف الإسلامية – دراسة تأصيلية مقارنة
٢٩	الآثار الاقتصادية لإصلاح أموال اليتامى
٣٠	دور الصكوك المالية في تمويل التنمية الاقتصادية
٣١	الآثار الاقتصادية لإعادة التوزيع من منظور الاقتصاد الإسلامي
٣٢	اقتصاد المعرفة ودوره في عملية التنمية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية
٣٣	الآثار الاقتصادية للحوكمة في المؤسسات المالية دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٥-١٤٣٥هـ
٣٤	الآثار الاقتصادية للعهد النبوي في الفترة من ١-١١هـ
٣٥	خدمات الوكالة المصرفية في المصارف السعودية دراسة تأصيلية تطبيقية على بنك البلاد

٣٦	السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستديمة خلال الفترة ٢٠٠٥م – ٢٠١٣م دراسة تحليلية
٣٧	المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية (دراسة تأصيلية تطبيقية على المصارف الإسلامية في اليمن) (الفترة من ٢٠٠٩م وحتى ٢٠١٤م)
٣٨	الآثار الاقتصادية للتأمين التكافلي (دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٥–١٤٣٥هـ)
٣٩	أثر الجرائم الاقتصادية على الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية غسيل الأموال أنموذجاً
٤٠	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين (دراسة تأصيلية تطبيقية) (الفترة من ١٤١٠هـ–١٤٣٥هـ)
٤١	الآثار الاقتصادية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لعقد الاستصناع
٤٢	أخلاقيات العمل وأثرها على الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في منطقة المدينة المنورة)
٤٣	دور الرعاية الصحية في التنمية البشرية (دراسة تأصيلية تطبيقية على الخدمات الطبية للقوات المسلحة)
٤٤	منهج القرآن الكريم في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة مقارنة
٤٥	تخصيص الإيرادات في الاقتصاد الإسلامي وآثاره الاقتصادية دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية للفترة من (١٤٢٥هـ–١٤٣٥هـ)
٤٦	تقييم برامج الضمان الاجتماعي للحد من الفقر في المملكة العربية السعودية (الفترة ١٤٢٠هـ–١٤٣٥هـ)

٤٧	العوامل المحددة للادخار الشخصي دراسة تطبيقية على مجتمع المدينة المنورة المعاصر
٤٨	مساهمة الوقف في تمويل الخدمة التعليمية –الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بالمدينة المنورة(أنموذجا)– خلال الفترة من عام ١٤٢٥هـ إلى العام ١٤٣٥هـ
٤٩	أثر مساهمة المستثمر السعودي في حصيلة الزكاة خلال الفترة من ١٤٢٠هـ إلى ١٤٣٥ه
٥٠	الموارد المالية وآثارها الاقتصادية من خلال سورة التوبة
٥١	عقود البناء والتشغيل وإعادة التملك(B.O.T)
٥٢	أثر الاستثمار في سوق الأسهم على سوق السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٠هـ – ١٤٣٦هـ
٥٣	إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية وأثره على استقرار أسعار النفط العالمية
٥٤	السياسة الاستثمارية في الاقتصاد الإسلامي دراسة تطبيقية على كتاب الخراج لأبي يوسف
٥٥	أثر التأمين الصحي على اقتصاديات الصحة دراسة تأصيلية تطبيقية على سنغافورة
٥٦	الآثار الاقتصادية للنفقات التحويلية على وكالة الضمان الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية خلال الفترة (١٤٢٠_١٤٣٥)
٥٧	التمويل عبر الشبكة الدولية للمعلومات (دراسة شرعية اقتصادية)
٥٨	طرق تمويل الوقف في باكستان دراسة تأصيلية اقتصادية

٥٩	تقسيم العمل في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية لآراء الشيباني والغزالي وابن خلدون
٦٠	الآثار الاقتصادية لتغيير الأجور في الاقتصاد الإسلامي
٦١	إحياء الأرض الموات ودوره في الإنتاج (دراسة تأصيلية تطبيقية)
٦٢	دور البريد في خدمة الاقتصاد الوطني (دراسة تأصيلية تطبيقية على البريد السعودي)
٦٣	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة من خلال كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) رحمه الله
٦٤	أثر البيوع على كفاءة السوق
٦٥	وسائل تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية)
٦٦	محددات الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٠– ١٤٣٥هـ
٦٧	العوامل المؤثرة على حجم الطلب على الواردات السلعية في المملكة العربية السعودية للفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠١٤م
٦٨	منهج أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤هـ) في الموازنة العامة (من خلال كتابه الأموال)
٦٩	الجمارك ودورها في تحفيز الاستثمار في المملكة العربية السعودية للفترة من ١٤٢٥هـ– ١٤٣٥هـ
٧٠	آثار الاعتماد المستندي على حجم الصادرات والواردات (دراسة تأصيلية)

٧١	موارد الدولة وآثارها الاقتصادية (من خلال كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ت٢٢٤هـ رحمه الله)
٧٢	استراتيجية استدامة الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي دولة الإمارات العربية المتحدة – أنموذجاً
٧٣	نظرة المجتمع السعودي للأعمال الحرفية من منظور الاقتصاد الإسلامي المدينة المنورة أنموذجاً
٧٤	معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي – دراسة تأصيلية
٧٥	تفعيل دور التدقيق الشرعي الخارجي في تحقيق كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية
٧٦	الآثار الاقتصادية لاستخراج المياه والمعادن من خلال كتاب الأحكام السلطانية للماوردي
٧٧	دلالات ومؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال القرآن الكريم – دراسة تحليلية
٧٨	منهج الاقتصادي الإسلامي في التحول من القطاع العام للقطاع الخاص – دراسة تأصيلية تطبيقية –
٧٩	الخدمات المالية للهاتف النقال وآثارها الاقتصادية
٨٠	التمويل عن طريق التورق المصرفي المنظم في مصارف المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على بنك البلاد في الفترة من ١٤٢٥هـ-١٤٣٥هـ)
٨١	خصخصة القطاعات الخدمية في ضوء الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على قطاع الصحة في المملكة العربية السعودية)

٨٢	المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني السعودي على تحمل العبء الضريبي بالتطبيق على القطاع الصناعي خلال الفترة من (١٤٢٥-١٤٣٥هـ)
٨٣	دور التمويل بالمرابحة في التنمية الاقتصادية (بنك فيصل الإسلامي السوداني نموذجاً) خلال الفترة من العام ١٤٣١ه وحتى عام ١٤٣٥ه دراسة تأصيلية تطبيقية
٨٤	مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٤هـ - ١٤٣٤هـ
٨٥	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٤م – دراسة تحليلية
٨٦	التجارة البينية وأثرها على الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م)
٨٧	إسهامات الهيئة العامة للاستثمار في تعزيز القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية للفترة من ١٤٢١-١٤٣٦هـ - دراسة تأصيلية تطبيقية -
٨٨	التأمين الصحي من خلال القطاع الخاص في موزمبيق دراسة تأصيلية اقتصادية للفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٥م.
٨٩	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ودورها في الاستثمار في القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٧هـ ـ١٤٣٧هـ - دراسة تحليلية
٩٠	الآثار الاقتصادية للكفارات في معالجة الفقر
٩١	معايير احتكار القلة في سوق الاتصالات السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥م دراسة تأصيلية تطبيقية

٩٢	أسباب وأنواع الفقر عند الدلجي (ت٨٣٨ هـ) من خلال كتابه "الفلاكة والمفلكون"
٩٣	دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (١٤١٥هـ – ١٤٣٥هـ)
٩٤	أثر مؤشرات المناخ الاستثماري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٥م)
٩٥	المردود الاقتصادي لبرنامج حماية الأجور بالقطاع الخاص (دراسة تطبيقية على العاملين بشركة الكهرباء بالمدينة المنورة)
٩٦	السلوك الاقتصادي للمنتجين من خلال سورتي القصص ونون
٩٧	معوقات تطبيق صيغتي المشاركة والاستصناع في المصارف الإسلامية في اليمن
٩٨	الإنفاق والاستهلاك عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله (ت١٨٩) من خلال كتابه الكسب (دراسة اقتصادية تحليلية)
٩٩	برامج الأسر المنتجة وآثارها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية (جمعية بصمة التعاونية بالمدينة المنورة أنموذجا)
١٠٠	الآثار الاقتصادية للتسويق الشبكي – دراسة تأصيلية تطبيقية على شركة مجموعة مودرن هيربال في بنغلاديش
١٠١	أثر حوافز العمل في الاقتصاد الإسلامي على زيادة الإنتاج
١٠٢	دور المرابحة للآمر بالشراء في النمو التجاري دراسة تطبيقية على مصرف الإنماء السعودي للفترة (١٤٢٧–١٤٣٧هـ)

١٠٣	تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية (١٤١٠هـ – ١٤٣٦هـ-١٩٩٠م- ٢٠١٦م)
١٠٤	الآثار الاقتصادية لحماية المال من الممارسات الضارة بالأسواق (دراسة تطبيقية على سوق الذهب بالمدينة المنورة)
١٠٥	الفقر وآثاره عند الدلجي (ت:٨٣٨٥) من خلال كتابه (الفلاكة والمفلوكون)
١٠٦	السياسة التجارية الحمائية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦م)
١٠٧	دور القروض الحسنة في معالجة الفقر دراسة تحليلية عن مركز جنى لبناء الأسر المنتجة من الفترة ١٤٣١هـ إلى ١٤٣٦هـ
١٠٨	الآثار الاقتصادية للسياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي
١٠٩	دراسة الجدوى في كفاءة منح القروض للمشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية بالتطبيق على مشاريع الصندوق الاجتماعي خلال الفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠١٥م
١١٠	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وآثارها الاقتصادية دراسة تحليلية خلال الفترة من (٢٠٠٥م – ٢٠١٥م)
١١١	دور بنك الكويت الصناعي في تنمية المشاريع الصناعية الفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠١٤م دراسة تطبيقية
١١٢	الصندوق السنغالي للزكاة ودوره في الحد من الفقر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥م
١١٣	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإندونيسيا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤م) دراسة تأصيلية تطبيقية

١١٤	وسائل حفظ المال وآثارها الاقتصادية في القرآن الكريم دراسة استقرائية استنباطية
١١٥	دور رسوم الأراضي البيضاء في حل مشكلة الإسكان من خلال رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م
١١٦	دور الوقف في تمويل القطاع التعليمي في السنغال (أوقاف معهد الشيخ أحمد الصغير لوح نموذجًا) خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦م
١١٧	مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وسبل الحد منها – دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٥م)
١١٨	أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة التعاونية للتأمين بالمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية بالتطبيق على فرع الشركة بالمدينة المنورة (للفترة من ٢٠٠٢ -٢٠١٦م)
١١٩	التنمية المستدامة من خلال خطط التنمية في المملكة العربية السعودية (دراسة تأصيلية تطبيقية خلال الفترة من ١٤٢٥- ١٤٣٥هـ)
١٢٠	السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) م
١٢١	مفهوم المال والتكافل عند محمد الطاهر ابن عاشور (ت:١٣٩٣هـ) من خلال مؤلفاته دراسة تحليلية اقتصادية
١٢٢	دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة في ملاوي – دراسة ميدانية في مؤسسة أم عائشة الخيرية للفترة من عام ٢٠١٢ - ٢٠١٧م
١٢٣	دور القطاع الخاص في تطوير الخدمات الصحية بالمدينة المنورة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧م)

الباحثون بحسب الجنسيات

م	الدولة	عدد الباحثين
١	السعودية	٨١
٢	نيجيريا	٤
٣	اليمن	٤
٤	باكستان	٣
٥	السودان	٣
٦	بنغلاديش	٢
٧	كينيا	٢
٨	الجزائر	٢
٩	موزنبيق	٢
١٠	السنغال	٢
١١	سوريا	١
١٢	غينيا	١
١٣	إندونيسيا	١

١٤	الأردن	١
١٥	مصر	١
١٦	فرنسا	١
١٧	الإمارات	١
١٨	مينمار	١
١٩	روسيا	١
٢٠	سنغافورة	١
٢١	النيبال	١
٢٢	موريتانيا	١
٢٣	أفغانستان	١
٢٤	الكويت	١
٢٥	الصومال	١
٢٦	الهند	١

جهات التطبيق في الأبحاث

القطاع العام (الحكومي)

م	اسم الجهة	الدولة
١	وزارة الإسكان	المملكة العربية السعودية
٢	صندوق التنمية العقارية	المملكة العربية السعودية
٣	صندوق المئوية	المملكة العربية السعودية
٤	وكالة الضمان الاجتماعي	المملكة العربية السعودية
٥	الصندوق الاجتماعي	مصر
٦	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المملكة العربية السعودية
٧	الهيئة العامة للاستثمار	المملكة العربية السعودية
٨	بنك الكويت الصناعي	الكويت
٩	بنك التنمية الاجتماعية	المملكة العربية السعودية
١٠	وزارة الصحة	المملكة العربية السعودية
١١	البريد	المملكة العربية السعودية

القطاع الخاص

م	اسم الجهة	الدولة
١	شركة الكهرباء	المملكة العربية السعودية
٢	بنك ميزان	باكستان
٣	مصرف الراجحي	المملكة العربية السعودية
٤	البنك الأهلي التجاري	المملكة العربية السعودية
٥	بنك البلاد	المملكة العربية السعودية

٦	بنك فيصل الإسلامي	السودان
٧	بنك المجتمع الأول	كينيا
٨	البنك الإسلامي الشعبي الإندونيسي	إندونيسيا
٩	التعاونية للتأمين	المملكة العربية السعودية
١٠	مجموعة موردن هيربال	بنغلاديش

القطاع غير الربحي

م	اسم الجهة	الدولة
١	قطاع الوقف	– باكستان، تركيا، السعودية، السنغال
٢	أوقاف الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بالمدينة المنورة	المملكة العربية السعودية
٣	باب رزق جميل	المملكة العربية السعودية
٤	"جنى" للأسر المنتجة	المملكة العربية السعودية
٥	جمعية بصمة التعاونية	المملكة العربية السعودية
٦	بيت الزكاة الكويتي	الكويت
٧	مؤسسة أم عائشة الخيرية	ملاوي
٨	الصندوق السنغالي للزكاة	السنغال

المنظمات الدولية

م	اسم الجهة	الدولة
١	البنك الإسلامي للتنمية	المملكة العربية السعودية
٢	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي".	البحرين

الدول التي غطتها الأبحاث بالتطبيق فيها

م	الدولة	عدد الباحثين
١	السعودية	٤٥
٢	باكستان	٣
٣	الكويت	٢
٤	إندونيسيا	٢
٥	السنغال	٢
٦	السودان	٢
٧	اليمن	٢
٨	بنغلاديش	٢
٩	الصين	١
١٠	مصر	١
١١	الإمارات	١
١٢	سنغافورة	١
١٣	موزنبيق	١
١٤	تركيا	١
١٥	كينيا	١
١٦	سريلانكا	١
١٧	مصر	١
١٨	الأردن	١
١٩	ملاوي	١

تصنيف الرسائل بحسب الموضوعات

م	التصنيف الدقيق	العدد
١	الاقتصاد الكلي	٢٤ رسالة
٢	المالية العامة	٢٠ رسالة
٣	الاقتصاد الدولي	١٤ رسالة
٤	المصارف والبنوك	١٢ رسالة
٥	التمويل الإسلامي	١٢ رسالة
٦	التنمية الاقتصادية	٩ رسائل
٧	اقتصاد الخدمات	٨ رسائل
٨	اقتصاد العمل	٦ رسائل
٩	اقتصاديات الزكاة	٥ رسائل
١٠	دراسة الجدوى الاقتصادية	٤ رسائل
١١	التأمين	٤ رسائل
١٢	الاقتصاد الجزئي	٣ رسائل
١٣	اقتصاديات الوقف	٣ رسائل
١٤	الاقتصاد الصناعي	٣ رسائل
١٥	الاقتصاد البيئي	رسالتان
١٦	الأسواق المالية	رسالتان
١٧	الأمن الغذائي	رسالة واحدة
١٨	اقتصاديات المياة	رسالة واحدة
١٩	التسويق	رسالة واحدة
٢٠	اقتصاد المعرفة	رسالة واحدة

هذا الجدول من إعداد فضيلة الاستاذ الدكتور / محمد التوم
أستاذ الاقتصاد الاسلامي بالجامعة الاسلامية

مستخلصات
الرسائل العلمية

١٤٣٢هـ – ١٤٤٠هـ

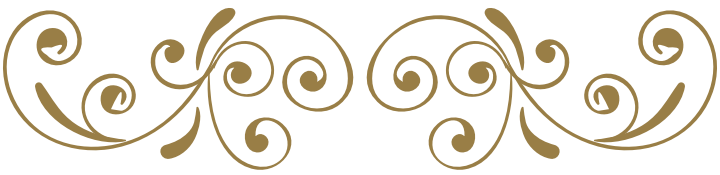

مستخلص البحث (ا)

يبرز هذا البحث الدور الذي يقوم به القطاع العام السعودي في تحقيق التكافل الاجتماعي وذلك من خلال منظور الاقتصاد الإسلامي باتخاذ البنك السعودي للتسليف والادخار نموذجاً.
وتكمن أهمية البحث في أن التكافل الاجتماعي يعد ركنا من أركان الاقتصاد الإسلامي، والذي تتعاظم أهميته في الوقت المعاصر، وافترض البحث أن هناك تأثيرا إيجابيا لبرامج البنك السعودي للتسليف والادخار في رفع كفاءة الأفراد وتحقيق التكافل الاجتماعي.
واتبع الباحث المنهج الاستقرائي والتحليلي لموائمته لموضوع الدراسة.
واحتوى البحث على مقدمة ومبحث تمهيدي، وثلاثة فصول يندرج تحتها عدد من المباحث الأخرى وخاتمة وتوصيات ووقع ذلك كله في مائة وأربعة وستين صفحة.
في التمهيد تناول الباحث مفهوم القطاع العام اقتصاديا موضحا دوره وأهدافه، ثم عرج على مفهوم التكافل الاجتماعي في الإسلام والنظم المعاصرة وقارن بينهما ذاكرا سبل تحقيق التكافل الاجتماعي في الإسلام .
أما الفصل الأول فقد تحدث فيه الباحث عن نشأة وتطور مؤسسات القطاع العام في المملكة العربية السعودية معرفا بأبرز المؤسسات التي تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي .
في الفصل الثاني تناول الباحث البنك السعودي للتسليف والادخار موضحا أهميته وخصائصه وأهدافه، وأسباباختيارالبنكنموذجا.
وفي الفصل الثالث تحدث الباحث عن القروض والبرامج التي يقدمها البنك السعودي للتسليف والادخار موضحا مفهومها وأهدافها، والنتائج والاثار المترتبة من تلك البرامج.
خلص الباحث إلى أن البنك يعد من أهم الركائز الحكومية المعنية بتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال برامجه المتنوعة، والتي يستفيد منها أغلب شرائح المجتمع في شتى المجالات، وأن البنك يعد نموذجا يحتذى به لتطبيقه لأسمى تطبيقات الاقتصاد الإسلامي إذا أن جميع برامجه تقوم على مبدأ القرض الحسن مما يساهم بشكل مباشر في تحقيق التكافل الاجتماعي وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

عنوان البحث	دور القطاع العام في تحقيق التكافل الاجتماعي من منظور الاقتصاد الإسلامي البنك السعودي للتسليف (والادخار نموذجاً
منهج البحث	دراسة تطبيقية مقارنة
اسم الطالب	عبد القيوم بن عبد العزيز بن محمد نور الهندي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٦٤
العام الدراسي	١٤٣٥ -١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٩-٢-١٤٣٦ه
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٥٢٩
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦٨٨٢

مستخلص البحث (٢)

عنوان البحث	العلاقة بين مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	أحمد بن إبراهيم بن أحمد شبيلي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عز الدين مالك الطيب
عدد الصفحات	١٩٠
العام الدراسي	١٤٣٥ -١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٣-٦-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٦٤٤
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	العلاقة بين مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية

عنوان البحث (العلاقة بين مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف الإسلامية – دراسة تأصيلية تطبيقية) واحتوى على مقدمة ومبحث تمهيدي، وفصلين يندرج تحتها عدد من المباحث الأخرى وخاتمة وتوصيات ووقع ذلك كله في مئة وتسعين صفحة.

يدرس البحث العلاقة بين البنك المركزي بالمملكة العربية السعودية (مؤسسة النقد العربي السعودي) من جهة، وبين المصارف الإسلامية من جهة أخرى، من خلال أنظمة ولوائح وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، وبالتطبيق على أحد أهم المصارف الإسلامية المعنية بهذا المجال، ألا وهو مصرف الراجحي، وتظهر مشكلة البحث من خلال طرح السؤال التالي:

هل العلاقة القائمة بين مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الراجحي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

خلص الباحث إلى أن هذه العلاقة لها جانبان:

أحدهما: نظري، وعليه بعض الملاحظات على أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

والثاني: تطبيقي، ولم يظهر للباحث أي مخالفة في العلاقة من هذه الجهة، والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ إذ أنها تقوم على مبادئ الالتزام والشفافية والمصالح المتبادلة، وهذه المبادئ لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، بل جاءت لتحقيقها وتكميلها.

ومما أوصى به الباحث زيادة الاهتمام بهذا النوع من الدراسات، وزيادة وعي المجتمع حول دور المصارف الإسلامية، وفتح الأبواب للباحثين لتأدية رسالتهم، وتغذية التعاون المشترك بين مؤسسات التعليم والجهات المعنية.

مستخلص البحث (٣)

عنوان البحث	العوامل المؤثرة على حصيلة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٤٠٠ – ١٤٣٥هـ دراسة تأصيلية مقارنة
منهج البحث	دراسة تأصيلية مقارنة
اسم الطالب	عبد القادر بن أحمد بن باكر الباكري المصعبي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عزالدين مالك الطيب محمد
عدد الصفحات	١٣٧
العام الدراسي	١٤٣٥– ١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٨–٧–١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تتكون الخطة من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة وفهارس.

المقدمة: وتشتمل على: الافتتاحية وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، الدراسات السابقة، منهج البحث، خطة البحث، منهج البحث.

التمهيد: في التعريف بالزكاة ودليل مشروعيتها وأهميتها في النمو الاقتصادي الإسلامي وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التعريف بالزكاة لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أدلة مشروعيتها. المبحث الثالث: أهمية الزكاة في النمو الاقتصادي الإسلامي. المبحث الرابع: المقصود بالعوامل المؤثرة وضوابطها.

الفصل الأول: محددات حصيلة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي، وفيه مبحثان: المبحث الأول: محددات معنوية، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: الوازع الديني. المطلب الثاني: الوصول إلى المكلف. المطلب الثالث: العمل بالسنة الهجرية. المطلب الرابع: السلبيات الواردة على محددات التحصيل المعنوية وكيفية علاجها.

المبحث الثاني: محددات موضوعية، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: سلطانية الزكاة. المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي ووعاء الزكاة. المطلب الثالث: طرق تقدير وتحصيل الزكاة. المطلب الرابع: السلبيات الواردة على محددات التحصيل الموضوعية وكيفية علاجها. الفصل الثاني: تعريف مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية واختصاصاتها ودورها في تحصيل الزكاة وبيان إحصاءات مصلحة الزكاة والدخل، وفيه مبحثان: المبحث الأول: التعريف بمصلحة الزكاة والدخل واختصاصاتها ودورها في تحصيل الزكاة، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: التعريف بمصلحة الزكاة والدخل. المطلب الثاني: اختصاصات مصلحة الزكاة والدخل. المطلب الثالث: دورها في تحصيل الزكاة. المبحث الثاني: إحصاءات مصلحة الزكاة والدخل، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: إحصاءات مصلحة الزكاة والدخل للفترة من ١٤٠٠– ١٤٣٤ هـ. المطلب الثاني: الاستفادة من التقنية الحديثة. المطلب الثالث: معوقات تحصيل الزكاة وكيفية علاجها. الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في تحصيل الزكاة بالمملكة العربية السعودية، وفيه مبحثان: المبحث الأول: عوامل معنوية تؤثر على حصيلة الزكاة، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: الوازع الديني. المطلب الثاني: طريقة الوصول إلى المكلف. المطلب الثالث: الاعتماد على السنة الهجرية. المطلب الرابع : الإيجابيات الحاصلة من تأثير العوامل المعنوية. المبحث الثاني: عوامل موضوعية، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: عامل سلطانية الزكاة. المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي ووعاء الزكاة. المطلب الثالث: طرق تقدير وتحصيل الزكاة. المطلب الرابع: الإيجابيات الحاصلة من تأثير العوامل الموضوعية. الخاتمة : وفيها أذكر أهم النتائج والتوصيات.

مستخلص البحث (٤)

عنوان البحث	مساهمة القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في حل مشكلة البطالة من منظور الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على مشروع باب رزق جميل)
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	فهد بن محمد بن بكر عابد
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عز الدين مالك الطيب محمد
عدد الصفحات	١٥٤
العام الدراسي	١٤٣٥ – ١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٦-٧-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٧٠٤
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦٣٠٥

هذه الدِّراسة هي بحث تكميلي لاستكمال متطلبات الحصول على الدَّرجة العالمية (الماجستير) في الاقتصاد الإسلامي للعام الدِّراسيّ ١٤٣٥هـ- ١٤٣٦هـ، بعنوان: (مساهمة القطاع الخاص بالمملكة العربية السُّعودية في حل مشكلة البطالة من منظور الاقتصاد الإسلامي -دراسة تطبيقية على مشروع باب رزق جميل-) واحتوى على مقدمة، ومبحث تمهيدي، وفصلين يندرج تحتها عدد من المباحث الأخرى وخاتمة وتوصيات.

يناقش البحث مساهمة القطاع الخاص بالمملكة العربية السُّعودية في حل مشكلة البطالة من منظور الاقتصاد الإسلامي من خلال برامجه ومعاهده المتعددة، وبالتَّطبيق على أحد أهم القطاعات الخاصَّة المعنيَّة بهذا المجال وهو باب رزق جميل. مشكلة البحث: تظهر مشكلة البحث من خلال طرح التَّساؤلات التَّالية: ما هي البرامج التي يقدِّمها باب رزق جميل؟ وما مدى فاعليتها في حل مشكلة البطالة والحد من انتشارها؟ وما هي الآثار والنَّتائج المترتبة من تلك البرامج؟ نتائج البحث: تتلخص نتائج البحث في أنَّ باب رزق جميل يقوم بدور مهم في حل هذه المشكلة من خلال تقديمه لجملة من البرامج المساهمة في الحد من انتشار هذه الظَّاهرة بالإضافة إلى ما يقدِّمه من برامج جديدة ومتنوعة بشكل مستمر، وهذه البرامج تقوم بدور فعَّال في توفير فرص العمل وتهيئة الكوادر البشرية، يظهر ذلك جليًّا من خلال معرفة عدد الشَّرائح المستفيدة وفاعلية البرامج المقدَّمة، والتي تتوافق تماماً مع مبادئ وأحكام الشَّريعة الإسلامية إذ أنَّها تقوم على عِدَّة مبادئ رئيسة، منها: مبدأ التَّعاون والمبادرة بتقديم الخير، وكذلك مبدأ تقديم القرض الحسن وغيرها، ومن ضمن الآثار المترتبة من هذه البرامج مساهمتها في معالجة البطالة بشكل ملموس وواقعي، بالإضافة إلى دعم شباب الأعمال مما يحقق الاستقرار بالمجتمع، وبالتَّالي تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

توصيات البحث: فقد توصلت الدِّراسة إلى ذكر عِدَّة توصيات، وذلك بعمل دراسات تطبيقيَّة أخرى لعدد من القطاعات الخاصَّة التي ساهمت في حل مشكلة البطالة، والتي تناولها هذا البحث بشيء من التَّعريف الموجز. وبالتَّركيز على عمل دراسات ميدانية لعلاج مشكلة البطالة.

وبدعوة للقطاعات الخاصَّة في تقديم كل ما يوفر فرص العمل للباحثين عنه. والقيام بدراسة أخرى لمشروع باب رزق جميل في مجالات أخرى.

مستخلص البحث (٥)

عنوان البحث	تأثير العقيدة الإسلامية على أصول الاقتصاد الإسلامي
منهج البحث	(دراسة تأصيلية مقارنة)
اسم الطالب	حامد بن مزيد بن حامد الحربي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
العام الدراسي	١٤٣٥- ١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٦-٧-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٨١٠

عنوان البحث: (تأثير العقيدة الإسلامية على أصول الاقتصاد الإسلامي – دراسة تأصيلية مقارنة) واحتوى على مقدمة، تشتمل على أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، والأهمية العلمية للبحث، وفي نهاية البحث خاتمة تشمل أهم النتائج والتوصيات. يقع البحث في ثلاثة فصول يندرج تحت كل فصل منها عدد من المباحث، وتحت كل مبحث عدد من المطالب، وخاتمة تشمل أهم النتائج والتوصيات.

جاء الفصل الأول: في مبحثان، بينت في المبحث الأول منه معاني مفردات عنوان البحث حيث عرفت الاقتصاد لغة ، واصطلاحاً ، والمراد بالاقتصاد الإسلامي. وكذلك تعريف العقيدة لغة، واصطلاحاً، والمراد بالأصول العامة والأصول الخاصة للنظام الاقتصادي الإسلامي . وتناولت في المبحث الثاني الأصول العقدية للمذهبين الرأسمالي والاشتراكي. أما الفصل الثاني: فوقع في ثلاثة مباحث أوضحت فيه تأثير العقيدة على الأصول الاقتصادية العامة، حيث تناولت في المبحث الأول تأثيره على الملكية فعرفت الملكية في اللغة والاصطلاح ثم أدلتها من الكتاب والسنة، ونوعها في الاقتصاد الإسلامي، وبعد ذلك تأثير الملكية الخاصة والعامة في النظام الاقتصادي الإسلامي. وفي المبحث الثاني تناولت تأثير العقيدة على الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، فعرفت الحرية في اللغة والاصطلاح، ثم أدلة الحرية الاقتصادية من الكتاب والسنة، ثم نوع ومقدار هذه الحرية، وبعد ذلك تأثير العقيدة على الحرية في النظام الاقتصادي الإسلامي. وفي المبحث الثالث تناولت تأثير العقيدة على الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وشمل أربعة مطالب كسابقيه، تناولت فيها تعريف الرقابة في اللغة والاصطلاح، ثم أدلة الرقابة من الكتاب والسنة، ثم بيان أهمية ونوعية الرقابة في الاقتصاد الإسلامي، وأخيراً تأثير العقيدة على الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي. وفي الفصل الثالث: تناولت تأثير العقيدة الإسلامية على الأصول الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، ووقع ذلك في خمسة مباحث هي:

١. تأثير العقيدة الإسلامية على الكفاية (الوفرة) في النظام الاقتصادي الإسلامي.
٢. تأثير العقيدة الإسلامية على الاستخلاف في النظام الاقتصادي الإسلامي.
٣. تأثير العقيدة الإسلامية على التسخير في النظام الاقتصادي الإسلامي.
٤. تأثير العقيدة الإسلامية على الوسائلية في النظام الاقتصادي الإسلامي.
٥. تأثير العقيدة الإسلامية على التكافل في النظام الاقتصادي الإسلامي.

حيث تناولت في كل مبحث منها تعريفه في اللغة والاصطلاح والأدلة من الكتاب والسنة ثم تأثير العقيدة الإسلامية على كل أصل من هذه الأصول. ثم جاء في ختام هذا البحث الخاتمة وشملت أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: أهم النتائج:

١. التأثير الجلي والواضح للعقيدة على أي فكر اقتصادي.
٢. بيان الأصول والأسس العقدية الهشة التي قام عليها الاقتصادان الرأسمالي والاشتراكي والآثار الاقتصادية السلبية لتلك العقائد.
٣. توضيح الفارق الكبير بين الاقتصاد الإسلامي عقيدةً ومنهجاً وطريقةً عن غيره من الاقتصاديات.
٤. التخفيف من النظرة المادية للحياة التي سيطرت على الاقتصاديات الأخرى بتوضيح حقيقة المال وبأنه وسيلة للغاية الكبرى وهي رضا الله عز وجل بتوازن لا يهمل الجانب الدنيوي ولا يجعل المادة محور الكون.

ثانياً: أهم التوصيات:

١. الحاجة الماسة لهذا التأصيل في الاقتصاد الإسلامي حيث لا يوجد إلا مباحث نادرة تناولت هذا الموضوع تناولاً مستقلاً.
٢. التوصية بدراسة كل نظام اقتصادي حديث بدراسة مستقلة مقارنة مع النظام الإسلامي لبيان أفضلية وقوة الاقتصاد الإسلامي وقدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية كافة، وتفنيد الشبهات والتهم التي تدور حوله.

مستخلص البحث (٦)

عنوان البحث	وسائلُ معالجة الفقر في العهدِ النبويِّ (الصُّفَّة أنموذجًا)
اسم الطالب	ماجد بن صالح بن مشعان الموقد
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عز الدين بن مالك الطيب محمد
عدد الصفحات	١٢١
العام الدراسي	١٤٣٥ـ١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١-٨-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٨٧١

عنوان البحث: وسائل معالجة الفقر في العهد النبوي (الصُّفَّة نموذجًا)، واحتوى على مقدِّمة، وفصل تمهيدي، وفصلين يندرج تحتَها عددٌ من المباحث والمطالب، وخاتمة، وتوصيات.

يُناقش البحث وسائلَ معالجة الفقر في العهد النبوي، وبالتطبيق على أحد أهمِّ هذه الوسائل، وهو نموذج أهل الصُّفَّة الذي تطلَّبتْه مرحلة ما بعد الهجرة من مكَّة إلى المدينة وما نتَج عن ذلك من أسباب أدَّت إلى الفقر، وجاء نموذج الصُّفَّة كأحد أهمِّ الحلول النبويَّة لمعالجته، وتظهر مشكلةُ البحث من خلال طرْح التساؤلات التالية:

أ. كيف تمت محاربةُ الفقر في العهد النبويِّ عبْرَ نموذج الصُّفَّة؟

ب. هل أثبت نموذجُ الصُّفَّة فعاليتَه في محاربة الفقر في العهد النبويِّ؟

ج. هل يُمكن تطبيقُ نموذج الصُّفَّة في العصر الحاضر؟ وبأيِّ كيفيَّة ووسيلة؟

ويقوم البحثُ -بعون اللّه وتوفيقه- على المنهجِ الوصفيِّ والتحليليِّ والاستنباطي، الذي يعتمد على دراسة نموذج أهل الصُّفَّة بوَصْفه كما كان في عهد الرسول، ومعرفة كيفيَّة مُعالَجَة النموذج للفقر، وتحليل مدى نجاحه وكفاءته؛ ليتَمَّ الاستنباطُ عن مدى إمكانية التطبيق المُعاصِر له. وخلَص الباحثُ إلى نجاح نموذج أهل الصُّفَّة في تحقيق أهدافه، وتحقيقه لأهمِّ مقاصد الشريعة، وكفاءته الاقتصاديَّة والتوظيفية والتنظيمية، وتحقيقه لنموذج فريد للمعادلة الرياضية المتضمِّنة وجودَ علاقة طردية بين زيادة الموارد وتحقق الأهداف، بينما حقَّق نموذجُ أهل الصُّفَّة إمكانية تحقق معادلة طردية بين نقص الموارد وتحقق الأهداف، وإمكانية تطبيق النموذج في العصر الحاضر وممَّا أوصى به الباحث:

١. ضرورة التأصيل العلمي لمناهج الاقتصاد الإسلامي بالرجوع للقرآن الكريم والهدي النبوي.

٢. القيام بالمزيد من الأبحاث التطبيقية الاقتصادية للعهد النبوي.

٣. ربط الدراسات الاقتصادية بالعقيدة الإسلامية الصحيحة.

٤. أن تتضمَّن بحوث قياس الكفاءة الاقتصادية معايير النجاح الآخروي وما يحقِّقُه الفرد لدينه ووطنه وأمَّته.

٥. إعداد دراسات تتعلَّق بمدى تحقق العلاقة الطردية بين نقص الموارد وتحقيق الأهداف.

٦. حث الدعاة وطلبة العلم توضيح الفرق بين التصوف وأهل الصُّفَّة.

٧. إعداد دراسات تطبيقية للوسائل الأخرى لمعالجة الفقر في العهد النبوي وكيفيَّة تطبيقها في العصر الحاضر.

٨. التوصية بتطبيق النموذج في المساجد بشكل مباشر وإعداد دراسات أخرى عن إمكانية تطبيق النموذج في معسكرات اللاجئين والسجون والأسواق المركزية وتهيئتها للتطبيق أسوة بالنموذج.

٩. دراسة واستخلاص النظريات الاقتصادية من أقوال الرسول الكريم.

١٠. دراسة واستخلاص النظريات الاقتصادية للصحابة رضوان اللّه عليهم، كونها نتاج تربية وتنمية فكرية رعاها الرسول الكريم .

مستخلص البحث (٧)

عنوان البحث	القيم الأخلاقية في الإسلام وأثرها على السلوك الاستهلاكي دراسة تطبيقية على مجتمع المدينة المنورة المعاصر
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	محمد بن عبدالله بن فيصل الحبيشي الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٢٦
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٣-٨-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

يتكون المشروع من مقدمة، وتمهيد، وفصلان، وخاتمة، وفهارس، وذلك على النحو التالي:

التمهيد: القيم الأخلاقية، تعريفها، وأهميتها، واتجاهاتها في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الأول: مفهوم السلوك الاستهلاكي وأهميته، وعلاقة الترشيد الاستهلاكي بالقيم الأخلاقية.

الفصل الثاني: دراسة السلوك الاستهلاكي لمجتمع المدينة المنورة المعاصر.

مشكلة البحث: أن هذا البحث يسعى لمعرفة هل السلوك الاستهلاكي في مجتمع المدينة المعاصر يحافظ على السلوك الاستهلاكي الإسلامي أم لا؟

النتائج:

١- توصل الباحث إلى أنه إذا لم يتربى المجتمع على القيم ال أخلاقية فإن أثرها على السلوك الاستهلاكي سيكون ضعيفا.

٢- أن هذه الأخلاق لا تأتي إلا بالاهتمام بالقرآن الكريم والسنة النبوية، ومتى يتربى عليها جيل قوي يقف على قاعدة صلبة لا يتأثر بالمتغيرات السلبية ويتفاعل مع المتغيرات الايجابية ويستفيد منها ويفيد مجتمعه.

٣- أثبتت الدراسة أن مجتمع المدينة القديم كان متجاوبا مع القيم الأخلاقية.

٤- أثبتت الدراسة عبر الاستبانة أن مجتمع المدينة المنورة المعاصر يمتلك وعيا وتأثيرا بهذه القيم.

التوصيات:

١- يوصي الباحث بدراسة المجلد العاشر للإمام ابن تيمية لما فيه من كلام قيم عن السلوك مما يستدعي تحليله لينتفع الناس به.

٢- يوصي الباحث بإجراء بحوثات ميدانية مختلفة لمجتمعات المسلمين ليتضح مدى مطابقاتها لهذه القيم عمليا أو عدم مطابقتها حتى يسهل للباحثين وضع خطط باحثة لحجم الاستهلاك على ضوء تلك البحوث.

مستخلص البحث (٨)

بين الباحث في هذا البحث أحكاما للتوسعة فقهيًا ومقاصديا، ثم سار الحديث إلى الغوص في أعماق تاريخ توسعة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على مر العصور بدءًا بعصر النبوة، وانتهاءً بآخر توسعات المسجد النبوي قبل التوسعة الحالية في عام ١٤٢٦هـ، مرورًا بعصر الخلافة الراشدة، ثم الأموية، ثم العباسية، ثم المملوكية، ثم العثمانية.

ثم انتقل الحديث في الفصل التالي إلى الحديث عن خطوات التوسعة وما صحبها من انطلاق لمشروع التوسعة، ثم حديث عن الآلات والإمكانيات المستخدمة للتوسعة، ومراحل بناء التوسعة الجديدة.

ثم انتقل الحديث عن زوار المسجد النبوي بين النقص والزيادة، وعن العقارات المنزوعة لصالح المشروع، وعن التعويضات المقدَّرة، والتي تبيَّن فيها تضارب المعلومات.

ثم تحول الحديث إلى موضوع البحث وهو الفنادق وواقعها قبل وأثناء وبعد التوسعة، وحديث مختصر عن أسمائها وسبب رغبة الزوار في السكن في تلك الفنادق، ونسبة إشغال الزوار للفنادق وأسعار السكن فيها خلال الفترة السابقة للتوسعة، إضافة إلى نبذة جرى فيها تعريف بالمنطقة المركزية بالمدينة المنورة.

ثم انتقل الحديث أخيرًا إلى بيان الآثار الآنية والمستقبلية للتوسعة على الفنادق وعلى الخدمات الفندقية، مفصَّلًا فيها بعض الافتراضات لعدم وضوح البيانات المتعلقة بالفنادق الجديدة والمنطقة المركزية الجديدة، وأيضًا افتراضات عن الزوار المتوقَّع زيارتهم للمسجد النبوي ونسبة إشغالهم للفنادق الجديدة، والأسعار المتوقعة للسكن في هذه الفنادق، وافتراض للمواصفات التي ينبغي أن تحويها الفنادق الجديدة لتكون عالمية، ثم كان ختام الحديث عن مجمل آثار التوسعة.

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للتوسعة الجديدة للمسجد النبوي الشريف (قطاع الخدمات الفندقية أنموذجًا)
اسم الطالب	أحمد بن عباس بن أمين شحاته العلي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عز الدين مالك الطيب محمد
عدد الصفحات	١٠٩
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٨-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٩٨٥

مستخلص البحث (٩)

تناول البحث بالدراسة موضوع موارد الموازنة العامة غير العادية في الاقتصاد الإسلامي بالتطبيق على الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٤٢٤هـ – ١٤٣٥هـ، حيث تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع من عدة وجوه أهمها:

١. من الناحية العلمية: قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

٢. من الناحية العملية: تمس الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع في ظل حاجة الدولة الإسلامية المعاصرة لمصادر إيرادات غير عادية.

٣. يتوقع أن يستفيد متخذو القرار الاقتصادي في الدول الإسلامية، لا سيما في مجال موارد الموازنة العامة من نتائج هذا البحث.تتمثل مشكلة البحث في أن هنالك من الموارد المالية للدولة وفقاً للنظام الرأسمالي ما يتعارض مع الشرع رغم دورها الاقتصادي، كما أن هنالك من الأدوات المالية الشرعية ما يتعذر تطبيقه في ظل الوضع الحالي للمجتمعات الإسلامية، الأمر الذي يطرح إشكالية حول موارد الموازنة العامة غير العادية في مجتمع إسلامي معاصر، وفي هذا السياق طرح البحث عدة تساؤلات أهمها: ما هو موقف النظام الاقتصادي الإسلامي من الموارد غير العادية للموازنة العامة؟ وإلى أي مدى يتم استخدام الموارد المالية غير العادية في الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية كدولة إسلامية معاصرة.

أما أهم فرضيات الدراسة فقد تمثلت في:

١. ترتبط موارد الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي بأهداف ثابتة وأخرى متغيرة.

٢. يتم اللجوء إلى الموارد غير العادية في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وفقاً للضرورات الشرعية.

٣. تمثل تجربة المملكة العربية السعودية نموذجاً إيجابياً معاصراً لنظام الموازنة العامة للدولة الإسلامية.

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، تناول التمهيد التعريف بالموازنة العامة وموادرها بشكل عام. وتناول الفصل الأول الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي. وتناول الفصل الثاني موقف النظام الاقتصادي الإسلامي من الموارد العامة العادية للدولة المعاصرة. فيما تناول الفصل الثالث بيان موقفه من موارد الموازنة العامة غير العادية.

أما الفصل الرابع فقد تضمن جانباً تطبيقياً على الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية.

توصل البحث لعدة نتائج أهمها:

١. أن نظام المالية العامة الإسلامية يقر اللجوء إلى موارد الموازنة العامة غير العادية في حال الاضطرار وفقاً لضوابط شرعية محددة.

٢. الموارد غير العادية تتعدد وتشمل أكثر من مصدر، وبالتالي تتيح قدراً من المرونة للنظام المالي الإسلامي.

٣. أن المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة لم تكن في حاجة إلى اللجوء إلى الموارد غير العادية لتمويل نفقاتها العامة، ما عدا في عامين اثنين فقط حدث فيهما عجز تم تمويله بالسحب من الاحتياطيات المتراكمة في سنوات الفائض.

عنوان البحث	موارد الموازنة العامة غير العادية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على موازنة المملكة العربية السعودية من عام ١٤٢٤ – ١٤٣٥هـ)
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عبدالعزيز بن ناصر بن عبدالله آل مقبل
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم إبراهيم الطيب
عدد الصفحات	٢١٦
العام الدراسي	١٤٣٥–١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٥–٨–١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٩٢٢

مستخلص البحث (١٠)

إن للمال في الإسلام مكانة فريدة وفلسفة متميزة انفرد بها عن باقي المذاهب والأديان، فالملكية الحقيقية للمال في الإسلام إنما هي لله جل شأنه، قال تعالى «وآتوهم من مالِ اللَّهِ الَّذي آتاكُمْ». إن الاستثمار في الإسلام ذات مسؤولية اقتصادية واجتماعية، فهو لا ينفصم عن حركة الحياة، ويتخذ من الدنيا مزرعة للآخرة، من خلال التوازن بين المادة والروح، والتوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

ومن هذا المنطلق فقد آثرت أن نتحدث عن الاستثمار المالي في ضوء المقاصد الشرعية مبتدأً مفهوم المال و مجالات استثماره و سبل حمايته ولعل من الاستثمارات الحديثة في هذا العصر الأوراق المالية فكان لزاما الحديث عن الأوراق المالية وأهميتها و خصائصها، ومن ثم التطرق لوظائفها و أوراقها.

وختمت البحث بالمقاصد الشرعية وعلاقتها بالاستثمار المالي وأثرها عليه موضحا أهمية المقاصد وضوابطها وعلاقتها باستثمار المال، وما هو أثر المقاصد الشرعية على الاستثمار المالي. وختمت البحث بالنتائج و التوصيات التي حصلت عليها من خلال البحث.

عنوان البحث	الاستثمار المالي في ضوء المقاصد الشرعية
منهج البحث	(دراسة تأصيلية)
اسم الطالب	عبد الباسط بن عيد سلامه العلوني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. ابراهيم مبارك السناني
عدد الصفحات	١١٩
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٦-٨-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٦٢٦

مستخلص البحث (١١)

عنوان البحث	استخدام عقود المشاركات في المصارف الإسلامية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	رجاء بن سلمان الحجوري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د . مسلم بن بخيت محمد الفزي
عدد الصفحات	١١٧
العام الدراسي	١٤٣٥ -١٤٣٦ هـ
تاريخ المناقشة	١٦-٨-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٩٨٤
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦٧٣٤

الْحَمْدُ للّه ربِّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على الْمبعوثِ رحمةً للعالمين نبيا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

فإنّ خيرِ ما صرفَتْ فيه الأعمارُ، وبذلتْ فيه الْمهجُ والأموالِ، العلمُ الشرعي، فهو خير ما أولاه الإنسان من الاهتمام، والتدقيق، وبه يتوصل العبد إلى مراد اللّه ورسوله – صلى اللّه عليه وسلم ، فهو المسلك الذي سلكه السلف، وتبعهم عليه الخلف في الاهتمام به، ودراسته ، وجمعه، وتحقيقه، بشتى فنونه، كيف لا وقد رتب اللّه الخشية لمن كانت هذه بضاعته، فقال تعالى: (إنما يخشى اللَّهَ منْ عباده الْعلَماءُ) فاطر: ٢٨ .

ومن العلوم الإسلامية التي أسهم فيها علماء الإسلام تأصيلاً وتأسيساً علم الاقتصاد الإسلامي حتى أصبح هذا العلم بقواعده وتشريعاته وإيجابياته محط أنظار وتأمل كثير من المؤسسات المالية في شتى بلاد العالم خصوصاً عند حدوث الأزمات المالية الطارئة، حيث وجدوا في النظام المالي الإسلامي الْحلولَ لكثير من المشاكل الاقتصادية.

ولهذا وانطلاقاً من مبدأ التأصيل العلمي الشرعي للنظام المالي الإسلامي عموماً والمصرفية الإسلامية خصوصاً وإبرازاً لقواعد الشرعية والأسس الإسلامية لها حرص الباحثون من أهل الاختصاص على إظهار الجانب المشرق للنظام المالي والمصرفي الإسلامي لهذه التعاملات تأصيلاً وتكيفاً، وأنَّ هذا الدين بتشريعاته وأحكامه ومقاصده صالحٌ لكل زمان ومكان كما هي عقيدةُ السلف الصالح رحمهم اللّه.

ولا يخفى على المختصين تنوع وتعدد أشكال وصور استخدام الأموال في المصارف عموماً تحت إطار التنمية والاستثمار حتى أصبح ما تقدمه المصارفُ اليوم في هذا المجال خصوصاً في بعض صورها وحالاتها مما تعم به البلوى، الأمر الذي يحتم على الباحثين إبراز كيفية استخدام هذه الأموال في المصارف الإسلامية من خلال الاستنباط من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة تمهيداً وإسهاماً في تأسيس مصرفية استثمارية تنموية إسلامية.

ومحاولة مني – مع قلة بضاعتي – حرصت بعد قراءة واستشارة أن يكون موضوعُ بحثي التكميلي للحصول على الماجستير بقسم الاقتصاد الإسلامي متعلقاً بهذا الجانب ، فاخترت أن أبحث في موضوع سميته بـ: (استخدام عقود المشاركات في المصارف الإسلامية ، دراسة تأصيلية تطبيقية).

وحيث إنَّ استخداماتِ الأموال في المصارف الإسلامية مشْروعٌ واسعٌ المجالِ مُتشعبُ الجزئياتِ حصره علماءُ الاقتصاد في جانبين هامين:

الأول: يتعلق بعقود المعاوضات، وهذا الجانب قد جمع مادته وأعدَّ خطتُه الزميلُ:

(أحد زملائي) (محمد غازي الحبيشي) ولم أتطرقْ إليه في بحثي.

الثاني: يتعلق بعقود المشاركات وهو الجانب المعنِّي بالدراسةِ في هذا البحث.

مستخلص البحث (١٢)

هدف هذا البحث إلى إبراز دور وأهمية دراسة الجدوى في نجاح المشاريع الاستثمارية عامة ودراسة الجدوى الاقتصادية المنضبطة بضوابط ومعايير الشريعة الإسلامية بشكل خاص، وتوضيح التأثير البين لاستخدام المعايير الشرعية في تقييم المشروعات الاستثمارية واسهامها في خدمة المستثمر والمجتمع على حد سواء، وتحديد المعايير التي تسمح للمشاريع الاستثمارية بالمساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع، وقُسم البحث إلى: تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. فأما التمهيد: فحوى مفهوماً وأهميةً لدراسة الجدوى الاقتصادية.

وأما الفصل الأول: فتناول مفهوم ومعايير دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور الاقتصاد العام.

وأما الفصل الثاني: فتناول مفهوم ومعايير دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور إسلامي.

وأما الفصل الثالث: فتناول تطبيق معايير دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور إسلامي. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها: أن معايير دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور إسلامي تتضمن معايير خاصة بها ومعايير يمكن الاستفادة منها من منظور الاقتصاد العام وهي التي تتوافق مع المشروعية الإسلامية، وإمكانية تطبيق معايير دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور إسلامي في هذا العصر بكفاءة عالية، كما أن تطبيقها يحقق الربحية الخاصة بالمستثمر ويحقق المصلحة العامة للمجتمع بصورة متوازنة لا يحقق فيها طرف مصلحته على حساب الطرف الآخر. وبناءً على ذلك فإن الباحث يوصي بالأخذ بالمعايير دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور إسلامي، ويوصي كذلك بإجراء الأبحاث ودراسات لكل معيار من معايير دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور إسلامي.

عنوان البحث	معايير دراسة الجدوى الاقتصادية دراسة تأصيلية تطبيقية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	صالح بن عبدالعزيز بن صالح العبيد
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عزالدين مالك الطيب محمد
عدد الصفحات	٢٤٠
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٧-٨-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦٢١٣

مستخلص البحث (١٣)

عنوان البحث	قيمة العمل والتكسب وأثرها على الفرد والمجتمع من خلال سورة القصص
اسم الطالب	وائل بن عبدالكريم بن صنيتان الحربي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. مسلّم بن بخيت الفزّي
عدد الصفحات	١٩٧
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٠-٨-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٩٢٨

بتوفيق من الله – تعالى – وقع اختياري على (سورة القصص) لتكون موضوع بحثي، لما تضمنته هذه السورة للعديد من القيم الاقتصادية الإسلامية التي تظهر من خلال التأمل في دلالات آياتها ، واستنباط أحكامها، وعنوان البحث (قيمة العمل والتكسب وأثرها على الفرد والمجتمع من خلال سورة القصص)، وتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة ، وفهارس، على النحو التالي:

المقدمة: وتضمنت: الافتتاحية، أهمية الموضوع، أسباب الاختيار، الدراسات السابقة، مشكلة البحث وتساؤلاته، خطة البحث، منهج البحث.

التمهيد: وفيه مبحثان، الأول: تضمن مفهوم القيم لغة واصطلاحا والمفهوم الراجح للقيم، وهو: مجموعة المعايير والأحكام والمُوجِّهات المأخوذة من النصوص الإسلامية التي تحدد للمسلم المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك والتصرفات. الثاني: أهمية وخصائص قيم العمل والتكسب الإسلامية، ومن أبرز تلك الخصائص التي تنفرد بها قيم العمل والتكسب الإسلامية: الربانية، و الشمول والتكامل، والوسطية والاعتدال، والمسؤولية والإلزام، والرقابة الذاتية.

أما الفصل الأول: وفيه مبحثان، الأول: حصر قيمة العمل والتكسب في سورة القصص ذات العلاقة بالأفراد، وهي : الإخلاص في العمل، وكفاءة العامل، وقوّة العامل، وأمانة العامل، والمسؤولية في العمل، واستشعار الرقابة الإلهية، وإتقان العمل، والانضباط، والتواضع و الصبر. والثاني: حصر قيمة العمل والتكسب في سورة القصص ذات العلاقة بالمجتمع، وهي: مشروعية العمل، وتنوع مجالاته، والنصح في العمل ،وحسن التعامل ، والعدل في المعاملة، والوفاء بمستحقات العامل، والمحافظة على الوقت المخصص، والعمل التطوعي.

أما الفصل الثاني: فتضمن دلالات قيمة العمل والتكسب المنصوص عليها في سورة القصص، وهي: أهمية العمل، والحض عليه، وحقوق العامل، و أهمية التكسب والحض عليه، وحقوق المكتسب، وأهمية إتقان العمل.

أما الفصل الثالث: فتضمن أثر قيمة العمل والتكسب على زيادة إنتاج الفرد، وزيادة دخل الفرد، وزيادة ادخار الفرد، وأثر قيمة العمل والتكسب على القوة الاقتصادية للمجتمع، والحفاظ على الموارد، وزيادة الدخل الوطني، والاستقرار المعيشي.

الخاتمة : تضمنت أهم النتائج.

مستخلص البحث (١٤)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لشباب المدينة المنورة، وبلغت عينة الدراسة (١٠٤) صاحب مشروع صغير، واستخدم الباحث في جمع البيانات (استمارة البيانات الشخصية، استمارة البيانات الخاصة بالمشروع، استبيان تلبية المشروع لحاجات السوق، استبيان مساهمة المشروع في استغلال الموارد الوطنية وتنميتها وتحقيق تكاملها، استبيان مساهمة المشروعات في حل مشكلة البطالة في وسط الشباب).

كما تم إجراء بعض التحليلات الاحصائية لمعالجة بيانات أدوات البحث حيث اشتمل البحث على أربعة فصول، وهي: الفصل الأول: المشروعات الصغيرة وأهميتها ومميزاتها و خصائصها .

والفصل الثاني: مكونات المشروعات الصغيرة.

والفصل الثالث: علاقة المشروعات الصغيرة بالتنمية الاقتصادية.

والفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.

حيث أظهرت النتائج:

١. الإدارة الناجحة لمشروعات الشباب يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية.

٢. اختلاف مصادر التمويل لها تأثير معنوي على التنمية الاقتصادية.

٣. مدى مساهمة مشروعات الشباب في توظيف الشباب.

توصيات البحث:

١. يستفيد من نتائج هذه الدراسة الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة من حيث تبصيرهم بالاتجاهات الإيجابية للعمل بالمشروعات الصغيرة، وتحديد الاتجاهات السلبية لمعرفة الاحتياجات اللازمة لمعالجتها وطرق التغلب عليها.

٢. على المختصين عمل برامج وندوات توضح أوجه الخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة للشباب وكيفية الحصول والاستفادة منها.

عنوان البحث	دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تأصيلية تطبيقية لمشروعات الشباب بالمدينة المنورة)
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	محمد بن أسعد أبو مسلم المدني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم بن إبراهيم الطيب
عدد الصفحات	١٧٤
العام الدراسي	١٤٣٥ – ١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢١-٨-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٩٢٧

مستخلص البحث (١٥)

اهتم هذا البحث بالتعرف على طرق الاقتصاد الإسلامي في معالجة التسرب الوظيفي من القطاع الخاص (دراسة تطبيقية على مدينة ينبع الصناعية) وكان من أهم أهداف هذا البحث معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تسرب العمالة الوطنية من القطاع الخاص في مدينة ينبع الصناعية و التعرف على طبيعة العمالة الوطنية ومدى رغبتهم في العمل. وتقديم توصيات واقتراحات لحل مشكلة تسرب العمالة من القطاع الخاص.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ويتم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات وذلك بعد التأكد من صدقها وثباتها، وقد تم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في أصحاب العمل والمتسربين من العمل في القطاع الخاص في مدينة ينبع الصناعية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن نسبة تسرب العمالة وصلت إلى ٤٢,٨% للفئة العمرية ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة وهم الفئة الأكبر، وإن ما نسبته ٦١,٨% من إجمالي أفراد عينة الدراسة الخاصة بالمتسربين من الحاصلين على الثانوية العامة.

وإن ما نسبته ٣٤,٥% من إجمالي أفراد عينة الدراسة الخاصة بالمتسربين كانوا يعملون في مهن فنية، كما أنه تم أثبات جميع فروض الدراسة بالإيجاب وصحة علاقتها بالتسرب الوظيفي من القطاع الخاص.

وقد قدم الباحث بعض التوصيات التي تعالج هذه الظاهرة ومن أهما ما يلي:

١. ضرورة وضع حد أدنى للرواتب بحيث يكون الحد الأدنى ٤٥٠٠ ريال كراتب أساسي حتى يتم الحد من هذه الظاهرة، وكذلك إيجاد نظام للحوافز ، والترقيات في القطاع الخاص.

٢. يجب الاهتمام بتوفير التدريب المناسب للعاملين في القطاع الخاص، والحرص على تطويرهم من خلال إقامة المعاهد الخاصة بذلك .كما يجب اعادة النظر في عدد ساعات العمل وجعلها مماثله للقطاع الحكومي.

٣. تفعيل ثقافة حب العمل، طريق وسائل الاعلام وذلك بعمل برامج متخصصة لحث الشباب السعودي على العمل في القطاع الخاص وإقامة الندوات، والمحاضرات سواء في المدارس أو الجامعات أوعن طريق خطب الجمعة في الجوامع لغرز حب العمل في نفوس الشباب وحثهم عليه.

عنوان البحث	طرق الاقتصاد الإسلامي في معالجة التسرب الوظيفي من القطاع الخاص دراسة تطبيقية على مدينة ينبع الصناعية
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	علي بن عوض اللّه بن عطيوي العلوني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عزالدين مالك الطيب محمد
عدد الصفحات	١٩٠
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٩-١١-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦١٤٦

مستخلص البحث (١٦)

عنوان البحث	دور وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية في حل أزمة الإسكان في المملكة العربية السعودية
منهج البحث	دراسة تحليلية تطبيقية
اسم الطالب	مجاهد بن ضيف اللّه صالح الكعبي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عز الدين مالك الطيب
عدد الصفحات	٢١٣
العام الدراسي	١٤٣٥- ١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٥-١١-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٠٧١

التمهيد: وذكرت فيه المفاهيم والأساسيات للبحث وفيه مطلبان: المطلب الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية وأنواعها، المطلب الثاني: مفهوم أزمة الإسكان.

الفصل الأول: ماهية وزارة الاسكان وصندوق التنمية العقارية، والعلاقة بينهما وفيه ثلاثة مباحث المبحث الأول: وفيه التعريف بوزارة الاسكان ونشأتها وتطورها، والاستراتيجية الوطنية للإسكان التي تعتبر أساس العمل لهذا القطاع والدليل الرئيسي على قضايا البحث، وذكرت كذلك برنامج الدعم السكني وأهدافه وشروط استحقاقه.

المبحث الثاني: وفيه التعريف بصندوق التنمية العقارية، ونشأته وأهدافه والهيكل التنظيمي القائم عليه، ونشاطات الصندوق من الاقراض والصرف والتحصيل والدعم والإعفاء. المبحث الثالث: وفيه العلاقة بين وزارة الإسكان وصندوق التنمية بأنواعها التمويلية والادارية والتنظيمية والمالية.

الفصل الثاني: مشكلة الإسكان في المملكة العربية السعودية وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وفيه تطور أزمة الاسكان في المملكة والوضع الحالي لسوق المساكن وحجم الطلب على العقار.

المبحث الثاني: وفيه أسباب أزمة الاسكان في المملكة والعوامل المؤثرة على العرض والطلب، مع ذكر حكم الاحتكار في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: وفيه أثار أزمة الاسكان الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: دور وزارة الاسكان في حل الأزمة الاسكانية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: وفيه دور وأهمية برنامج الدعم السكني، وأثره في واقع سوق الإسكان.

المبحث الثاني: دور المشاريع القائمة والمنفذة في واقع الإسكان ومدى تقليص حدة المشكلة. المبحث الثالث: أثر استراتيجية الإسكان في حل المشكلة من خلال التحديات الرئيسية وأثرها ونماذج توقعات الإسكان وأثرها والقضايا الرئيسية التي تواجه القطاع وأثرها والتوجهات والبدائل الاستراتيجية وأثرها.

المبحث الرابع: وفيه دور شبكة خدمات الإيجار وأثرها.

الفصل الرابع: دور صندوق التنمية العقارية في حل الأزمة وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: القروض العقارية أنواعها وحجمها.

المبحث الثاني: أثار القروض العقارية.

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية للصندوق من خلال ذكر الفرص المتاحة لزيادة دعم نشاط الوزارة والمعوقات التي تواجه نشاط الصندوق.

المبحث الرابع: الرؤية المستقبلية لوزارة الإسكان من خلال الفرص المتاحة لزيادة دعم نشاط الوزارة والمعوقات التي تواجه نشاط الوزارة.

مستخلص البحث (١٧)

عنوان البحث	طرق الكسب عند الإمام الغزالي وآثارها الاقتصادية من خلال كتابه إحياء علوم الدين
اسم الطالب	محمد حميد سعيد السناني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. مسلم بخيت محمد الفزي
عدد الصفحات	١١٥
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٥-١١-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٠١٤
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	٦٦١٨-١٤٣٧

بتوفيق من الله تعالى وقع اختياري على كتاب الغزالي إحياء علوم الدين ليكون موضوع بحثي، حيث يعد من أهم الكتب التي نظمت طرق الكسب وفقاً للضوابط الشرعية في الاقتصاد الإسلامي والآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الطرق، وعنوان البحث(طرق الكسب عند الإمام الغزالي وآثارها الاقتصادية من خلال كتابه إحياء علوم الدين)، وتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:

المقدمة: وتضمنت الافتتاحية، وأهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، خطة البحث ،ومنهج البحث.

التمهيد: حيث شمل التعريف بالإمام الغزالي اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته، مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، وشيوخه، وتلاميذه ، وكتابه إحياء علوم الدين بتحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه، وأهمية الكتاب، وبيان موضوعه، والمنهج العلمي للمؤلف في الكتاب، ومصادر المؤلف في كتابه، وأهمية الكتاب لدى علماء الاقتصاد.

أما الفصل الأول: ففيه ثلاث، المبحث الأول: تضمن ضوابط الكسب في البيع وتطبيق أحكام الربا على الكسب من خلال كتاب إحياء علوم الدين، ضوابط الكسب في البيع وتطبيق أحكام الربا على الكسب، والمبحث الثاني: شمل دور السلم والإجارة في تحصيل الكسب، دور السلم في تحصيل الكسب، ودور الإجارة في تحصيل الكسب، والمبحث الثالث: كان في دور القراض والشركة في تحصيل الكسب، دور القراض في تحصيل الكسب، ودور الشركة في تحصيل الكسب.

أما الفصل الثاني: تضمن الآثار الاقتصادية لوسائل الكسب، حيث شمل المبحث الأول: المقاصد الشرعية لوسائل الكسب عند الإمام الغزالي، مقصد البيوع ومقصد الإيجارات ومقصد الشركات والمضاربة، أما المبحث الثاني: شمل الآثار الاقتصادية المترتبة على البيوع والإيجارات، الآثار الاقتصادية المترتبة على البيوع، الآثار الاقتصادية المترتبة على الإيجارات، الآثار الاقتصادية المترتبة على السلم، والمبحث الثالث: تضمن الآثار الاقتصادية المترتبة على الشركات والمضاربة، الآثار الاقتصادية المترتبة على الشركات، الآثار الاقتصادية المترتبة على المضاربة، ثم الخاتمة: وفيها ذكر أهم النتائج والتوصيات .

مستخلص البحث (١٨)

عنوان البحث	التمويل العقاري في البنك الأهلي التجاري السعودي دراسة تقيمية في ضوء ضوابط التمويل الإسلامي
منهج البحث	دراسة تقيمية
اسم الطالب	عبدالغفور بن نايف بن نافع العمري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. مسلم بن بخيت محمد الفزي الجهني
عدد الصفحات	١٢٩
العام الدراسي	١٤٣٥- ١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٣-١٢-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

إن موضوع هذا البحث التمويل العقاري في البنك الأهلي التجاري، وقد كان دراسته كالآتي:

الفصل التمهيدي: مفهوم التمويل العقاري وخصائصه وأهميته.

الفصل الأول: مفهوم التمويل الإسلامي ضوابطه والصيغ الملائمة للتمويل العقاري.

الفصل الثاني: تطور قطاع العقارات والطلب على التمويل العقاري في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث: التمويل العقاري في البنك الأهلي التجاري.

وفي الخاتمة كانت أهم النتائج، وفيما يلي أهم نتائج البحث:

١- قيام الدولة ممثلة بوزارة الإسكان وبمشاركة المستثمرين ورجال الأعمال في المجتمع بالعمل على أحياء الأرض الموات وتعميرها مع قيام الوزارة بتوفير المرافق لها وتخطيطها تخطيطا سليما.

٢- قيام الجهات المختصة بالرقابة على إعلانات التمويل العقاري التي تقوم بها جهات التمويل المختلفة ومنع الإعلانات التي قد تورط الأفراد في الاستدانة دون تتدبر العواقب.

من خلال البيانات الصادرة من وزارة العدل لعامي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ ما يزال العقار السكني بين تذبذب وركود من ناحية الصفقات وذلك بسبب ارتفاع العرض وقلة الطلب وأيضا بسبب المشاريع التي تقوم بها وزارة الإسكان.

مستخلص البحث (١٩)

عنوان البحث	تحليل العلاقة بين الكسب والحاجة عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله (ت١٨٩) من خلال كتابه الكسب
اسم الطالب	فيصل زاكي هلال الحربي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. رمضان بن محمد الروبي
عدد الصفحات	١٤٩
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٣-١٢-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٩٨٠
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	٦٥١٤-١٤٣٧

بتوفيق من الله – تعالى – وقع اختياري على (كتاب الكسب) ليكون موضوع بحثي، لما تضمنه هذا الكتاب من الكلام على الكسب والحاجة والتخصيص وتقسيم العمل والاستهلاك، وعنوان البحث (تحليل العلاقة بين الكسب والحاجة عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني)، ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:

• المقدمة: وتضمنت: الافتتاحية، وأهمية البحث، وأسباب الاختيار، الدراسات السابقة، خطة البحث، منهج البحث.

• التمهيد: وفيه مبحثان، الأول: يتضمن الحالة الاقتصادية والحالة الاجتماعية والسياسية.

الثاني : أهمية كتاب الكسب في فكر الإمام الشيباني.

• أما الفصل الأول: وفيه مبحثان: الأول: تعريف الكسب لغة وماهية الكسب عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني. والثاني: حكم الكسب، وأنواع الكسب.

• أما الفصل الثاني: وفيه مبحثان: الأول: تعريف الحاجة لغة واصطلاحاً، والثاني: يتضمن أسباب الحاجة، وأنواع الحاجة.

• أما الفصل الثالث: وفيه مبحثان: الأول: يتضمن موانع الكسب، والتأثير المتبادل بين الكسب والحاجة، والثاني: يتضمن موانع الحاجة، والتأثير المتبادل بين الحاجة والكسب.

مستخلص البحث (٢٠)

عنوان البحث	تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المالية الإسلامية المعاصرة
اسم الطالب	محمد حق نواز محمد نواز
جنسية الطالب	باكستاني
اسم المشرف	أ.د. محمد عبد القادر محمد خير
عدد الصفحات	١٨٤
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٤-١٢-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦١٤٣

انطلق البحث من واقع أن الصناعة المالية الإسلامية بحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها وأدواتها في ظل الطلب المتنامي محلياً وإقليمياً وعالمياً على التمويل الإسلامي، وهي الحاجة نفسها التي تفرض بقوة ضرورة تطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية، والعمل على توحيد المعايير الفقهية لتعزيز الطلب على هذه المنتجات، من خلال تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة وتجنب التقليد الأعمى للمشتقات المالية الربوية، بحيث تتمكن المؤسسات المالية الإسلامية من الحفاظ على طبيعتها الخاصة وأنشطتها المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتعزيز قدرتها التنافسية على هذا الأساس، فكان السؤال الرئيسي للبحث هو: كيف يمكن لمؤسسات المالية الإسلامية أن تعزز من القدرة التنافسية لمنتجاتها المالية الإسلامية المعاصرة؟ وما هي الأسس التي ترتكز عليها عملية التطوير لتلك المنتجات وابتكار منتجات جديدة؟ وعليه، فقد تألف البحث من تمهيد و ثلاثة مباحث رئيسية، عالج الباحث فيها هذه المشكلة المحورية، ففي التمهيد تعرض للمنتجات المالية من حيث المفهوم والأدوات.

في المبحث الرئيسي الأول، ناقش الباحث في مطلبين، التعريف بالمنتجات المالية الإسلامية المعاصرة، ثم العوامل المؤثرة على تطور هذه المنتجات، أما في المبحث الرئيسي الثاني، فقد تعرض الباحث لمسألة التنافسية، وبالتحديد «تنافسية التمويل الإسلامي في مقابل التمويل التقليدي»، أما في المبحث الرئيسي الثالث، تعرض الباحث لبعض النماذج في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المالية الإسلامية، من خلال التجربة الماليزية، والتجربة السودانية، مع تقويم للمنتجات المالية التي تعرض لها الباحث من كلا التجربتين.

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدة نتائج أبرزها: أن المنتجات المالية الإسلامية تعمل على تحقيق الجودة الشرعية في المنتج المالي مما يؤدي إلى كفاءة اقتصادية أكبر، وهو ما يتوفر في العديد من المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتسم المنتجات المالية الإسلامية بالتنويع مما يتيح لها فرصة منافسة المنتجات المالية التقليدية، كما أنها تتسم بانخفاض التكلفة بالنسبة للمستفيدين منها مما أكسبها وضعاً تنافسياً أفضل في الأسواق المالية.

وتقدم البحث بعدد من التوصيات أهمها أنه يجب العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية، وكذلك تدريب وتأهيل العاملين في تشغيل المنتجات المالية الإسلامية حيث تلعب خبرة هؤلاء الموظفين دوراً مهماً في تقليل المخاطر ويؤدي فهمهم الدقيق لطبيعة المنتج إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير.

مستخلص البحث (٢١)

عنوان البحث	أثر استخدام بطاقات الائتمان الإسلامية على السلوك الاستهلاكي دراسة تطبيقية على عملاء مصرف الراجحي
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عبدالرحمن بن سلمان الصاعدي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. عزالدين مالك الطيب
عدد الصفحات	١٣٩
العام الدراسي	١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٣-١٢-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٩٩٥
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦٦٣٥

مشكلة البحث: انتشرت البطاقات الائتمانية في السنوات الأخيرة بشكل ظاهر، ونمت نمواً مطرداً، في دول الخليج وخصوصاً في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من مميزات هذه البطاقات وعيوبها، فإن ما يهمنا أولاً وآخراً هو أفراد المجتمع السعودي، الذي أخذ يتعامل مع شكل جديد من أشكال النقود لم يألف التعامل به من قبل، مما يعكس بداية تغيير جذري في نمط وسلوكه الاستهلاكي. ومن هذا المنطلق فإننا مطالبون بإجراء دراسة تفصيلية عن هذه البطاقات، أهميتها، والجوانب الشرعية المتعلقة بها، وضرورة ترشيد استخدامها بما يعود على المجتمع والأفراد بالخير.

وبناء على ما تقدم يمكن أن تصاغ مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. ما علاقة استخدام بطاقات الائتمان بزيادة معدل الإنفاق؟

٢. هل ظهور بطاقات الائتمان المتوافقة مع الشريعة الإسلامية شجع على الإقبال عليها سلباً أم إيجاباً؟

٣. هل زيادة استخدام هذه البطاقات سببه سلوك الفرد أم شروط الاستخدام؟

فروض البحث: على ضوء مشكلة البحث فقد تم وضع اختبار الفرضيات التالية:

١. توجد علاقة بين استخدام البطاقات الائتمانية وبين معدل الإنفاق.

٢. توجد علاقة بين المتغيرات الديموغرافية وبين تملك البطاقات الائتمانية.

٣. توجد علاقة بين سلوك العملاء وبين زيادة استخدام البطاقات الائتمانية.

منهج البحث: سيتم الاعتماد على الأسلوب التحليلي والأسلوب الإحصائي للتعامل مع البيانات واستخراج المؤشرات الإحصائية والنسب للوصول إلى هدف البحث. أهم النتائج:

١. امتلاك البطاقة الائتمانية أدى إلى زيادة الإنفاق بنسب مرتفعة تراوحت بين ٥٠% وبين ١٠٠%.

٢. تُستخدم البطاقة الائتمانية بالدرجة الأولى لدواعي السفر (٤٢%) ثم لحجز الفنادق، كما تستخدم لسهولة استخدامها مقارنة مع طرق الدفع التقليدية وبنسبة (٣٠%). وتستخدم لوجود تسهيلات مادية تقدم لحاملها (١٨%) ولعدم التقيد بحمل مبلغ نقدي كبير (١٠%).

٣. حوالي ٨٨% من مستخدمي البطاقة الائتمانية يستخدمونها من خلال الإنترنت، وبخاصة لشراء السلع والخدمات، أما بالنسبة لاستخدام البطاقة من خلال الإنترنت لدفع الفواتير فتستخدم على نطاق ضيق.

انطلاقاً من النتائج المهمة التي كشفت عنها هذه الدراسة والدراسات السابقة فإن الباحث يتقدم بالتوصيات الآتية:

١. توعية عملاء المصرف إلى الطريقة المثلى للتعامل مع بطاقات الائتمان.

٢. تذكير العملاء المستخدمين لبطاقات الائتمان بأن الاستخدام الأمثل للبطاقة يكون في:

أ. مواجهة الطوارئ المالية.

ب. شراء الضروريات وليس الكماليات.

ت. شراء السلع الأساسية والبضائع المعمرة.

٣. على المصارف الإسلامية التعاضد لإنشاء منظمة خاصة بها تستطيع من خلالها إصدار بطاقة ائتمانية إسلامية خالية من أي محظورات شرعية.

٤. نوصي بإصدار نشرات دورية، وتوعية دائمة لعملاء المصرف حول أفضل طرق الاستخدام وتكوين العادات والاتجاهات السليمة لدى المستهلك وايجاد الوعي الاستهلاكي السليم، وتبصيره بالعملية الشرائية والطريقة التي تتم بها عملية الشراء.

مستخلص البحث (٢٢)

عنوان البحث	الخدمات المصرفية الاعتيادية في المصارف دراسة تأصيلية مقارنة
منهج البحث	دراسة تأصيلية مقارنة
اسم الطالب	أنور بن عودة بن عيد العلوني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	٢٠٣
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٣-١٢-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٠٧٢

يمكن تلخيص هذه الدراسة في أنها اهتمّت في إبراز بعض الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف، فجمعت بين الجانب النظري المتعلق بالخدمات المصرفية الاعتيادية والجانب التأصيلي المقارن لتلك الخدمات، ومن ثم بيان الحكم الشرعي لكل خدمة من منظور الاقتصاد الإسلامي ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

والدراسة في مجملها جاءت في بيان مفهوم المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية والفرق بينها، ومن ثم بيان الخدمات المصرفية المتعلقة ببيع وشراء العملات والحوالات المصرفية وتأجير الخزائن الحديدية والأوراق التجارية، وبيان الخدمات المصرفية المتعلقة بالشيكات السياحية والسحب على المكشوف وخطابات الضمان والبطاقات الائتمانية والاعتمادات المستندية.

ومن ثم ذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصّلت إليها من خلال بحثي.

وحرص الباحث على أن تكون هذه الخدمات شاملة لتأصيل الخدمة المصرفية المراد دراستها تأصيلا نظرياً وذلك من خلال التعريف بها وبيان صورها وكيفية تقديمها، وشمولها كذلك للمقارنة بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي في كيفية تقديم كل خدمة، وشمولها أيضا لبيان الحكم الشرعي لهذه الخدمة من منظور الاقتصاد الإسلامي وذلك من خلال تحليل هذه الخدمة في ضوء القواعد الشرعية وما نصت عليه المجامع الفقهية والمعايير الشرعية.

وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،، والحمد لله رب العالمين .

مستخلص البحث (٢٣)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للاحتيال على شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عامر الزهراني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم الطيب
عدد الصفحات	١٣٦
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٣-١٢-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٠٧٩

جاء هذا البحث بعنوان الآثار الاقتصادية للاحتيال على شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية ـ دراسة تطبيقية ـ من خلال الفترة ١٤٢٠هـ – ١٤٣٥هـ ، وتظهر مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية : ـ ما أهم مظاهر التطور في شركات التأمين ؟ وما مفهوم التحايل على شركات التأمين ، وكيف تتم معالجته ؟ و ما الآثار الاقتصادية المترتبة على التحايل الحاصل في شركات التأمين ؟وتأتي فروض البحث على النحو الآتي :

التطور في شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية، التحايل على شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية، والآثار الاقتصادية المترتبة على التحايل الحاصل على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

وينقسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس.

وكان الحديث في التمهيد عن مفهوم الحيل وخصائصها وأركانها، ومفهوم عقود التأمين وأقسامها وخصائصها، وفي الفصل الأول عن دراسة شركات التأمين في المملكة العربية السعودية من خلال الفترة ١٤٢٠هـ إلى ١٤٣٥هـ.

وفي الفصل الثاني عن الآثار الاقتصادية للاحتيال على شركات التأمين ، وختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات.

ويقوم هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي، حيث أنه يقوم بدراسة تاريخ تطور شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية، ويقوم كذلك باستعراض شيء من حالات الاحتيال الحاصلة على شركات التأمين ومن ثم القيام بتحليلها.

وخلص الباحث في ختام البحث إلى النتائج التالية : أن مفهوم الاحتيال عند علماء الشريعة مختلف عن مفهومه عند علماء القانون والاقتصاد، وأن جريمة الاحتيال في عقود التأمين عبارة عن محاولة الاستفادة من التأمين أو المنفعة عن طريق المؤمن له، أو أي طرف آخر لتحقيق كسب غير مستحق بوسائل غير مشروعة وأن الشريعة الإسلامية كافحت جرائم الاحتيال على شركات التأمين عن طريق تشريع عقوبة التعزير، كما أن للأنظمة في المملكة العربية السعودية دور كبير في التصدي لجرائم الاحتيال على شركات التأمين، وأن لمؤسسة النقد العربي السعودي دور كبير في تطور سوق التأمين بالمملكة العربية السعودية، كما توصل إلى نجاح الأنظمة المتخذة لصالح السعودة في شركات التأمين، وأن هناك تطورا ملموساً في أداء سوق التأمين في المملكة منذ نشأته إلى الوقت الحاضر، كما أن الباحث توصل إلى ان هناك آثار اقتصادية سلبية لجريمة الاحتيال العائدة على شركات التأمين وعلى أفراد المجتمع، وعلى الاقتصاد الوطني ككل، وأن لمعالجتها آثار إيجابية، كما أنه نتج عنها إثبات أن جرائم الاحتيال على شركات التأمين واقعة في المجتمع، وذلك من خلال إظهار نماذج تطبيقية لعدد من القضايا.

كما أنه أوصى في ختام البحث بما يلي: وضع أنظمة لمكافحة الاحتيال، ومراجعة هذه الأنظمة بين فترة وأخرى حتى تكون ملائمة لمكافحة قضايا الاحتيال في كل وقت، وأن على شركات التأمين القيام بحملات لأفراد المجتمع لتوعيتهم بأضرار الاحتيال،

كما أنه أوصى شركات التأمين بالقيام بدورات للموظفين في الشركات لتأهيلهم في كشف جرائم الاحتيال.

مستخلص البحث (٢٤)

عنوان البحث	موارد المياه بالمدينة المنورة وآثارها الاقتصادية
اسم الطالب	صالح بن مالك صديق
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم بن إبراهيم محمد الطيب
عدد الصفحات	١٦٩
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٥-١٢-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٠٥٧
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	٦٦٢٠-١٤٣٧

تتميز المدينة المنورة بخصوبة أرضها ووفرة المياه فيها، وذلك لطبيعته الجغرافية المنبسطة، وكثرة الأودية في جهاتها المختلفة، وكثرة المياه الجوفية والآبار والسدود التي يعود بعضها إلى ما قبل الإسلام.

والمتأمل لتاريخ المدينة المنورة عبر العصور يجد الأثر الكبير لهذه الأودية والآبار والسدود على مناحي الحياة المختلفة، خاصةً الاقتصادية منها.

وتتناول هذه الدراسة الموارد المائية بالمدينة بداية من أوديتها الرئيسية الأربعة وهي: وادي العقيق، وقناة، وبطحان، ورانوناء، متناولا طبيعتها الجغرافية، مزودا بالصور والخرائط الموضحة، ومدى أثر هذه الأودية على اقتصاد المدينة المنورة عبر العصور التاريخية قديما وحديثا، ثم تناول آبار المدينة المنورة النبوية والتاريخية، وأثرها التاريخي والمعاصر على اقتصاد المدينة، ثم تناولت في مبحث خاص العين الزرقاء بالمدينة وتاريخ نشاطها عبر العصور، وأيضا تناول السدود الأثرية التاريخية والتي يعود بعضها لعصور ما قبل الإسلام، والسدود الحديثة التي أنشأتها الحكومة السعودية، إضافة إلى أثر مياه التحلية المعالجة، وهي المورد المائي الذي استحدث مؤخرا لسد حاجة سكان المدينة من المياه، وأثره على اقتصاد المدينة المنورة في مجالاته المختلفة، واستخدمت الدراسة الإحصائيات المختلفة والخرائط والوثائق الرسمية والمقابلات الشخصية مع عدد من المختصين، كما حوت الدراسة مبحثا خاصا عن الأنشطة الاقتصادية بالمدينة المنورة، والتي تتمثل في أربعة أنشطة رئيسة وهي: الزراعة، والسياحة، والتجارة، والصناعة، وآثار هذه الموارد المائية على النشاطات الاقتصادية في المرحلة المعاصرة بالمدينة المنورة سلبا وإيجابا.

مستخلص البحث (٢٥)

عنوان البحث	البديل الشرعي لصناديق التحوّط الاستثمارية دراسة تأصيلية اقتصادية
منهج البحث	دراسة تأصيلية اقتصادية
اسم الطالب	إسماعيل ملحم الجابري
جنسية الطالب	أردني
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد الروبي
عدد الصفحات	١٠٠
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٣٠-١-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥١٠٠

تناول البحث موضوع البديل الشرعي لصناديق التحوط الاستثمارية، حيث تطرق لتعريفها في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، ولنشأتها وخصائصها وأدواتها وتكييف معاملاتها وإيجاد البديل الشرعي لها، كما تعرض لمشكلة البحث والتي قد تمثلت في إزالة الغموض الذي يكتنف صناديق التحوط الاستثمارية وكيفية الوصول إلى الصيغة الشرعية في الاقتصاد الإسلامي التي يمكن أن تكون بديلاً لتلك الصناديق، أما عن المنهج المتبع في هذا البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي.

وقد قام الباحث بعرض طريقة عمل الصناديق ثم قام بتحليلها، وأثبت عدم صلاحيتها للاستثمار واستبدالها ببدائل شرعية صالحة للتطبيق.

وتوصل في هذه الدراسة عن النتائج والتوصيات التالية:

أولًا النتائج: وأهم النتائج التي توصل إليها:

١. أهمية البديل الشرعي لصناديق التحوط الاستثمارية في المحافظة على الأموال واستخدامها استخداماً صحيحاً.

٢. إن فكرة البديل الشرعي لصناديق التحوط الاستثمارية هي عملية ناجحة يجب تنميتها ووضع طرق خاصة بها.

ثانيًا التوصيات: وأهم التوصيات التي توصل إليها:

١. ضرورة تكوين لجان رقابة شرعية لضبط عمل المصارف والنظر في محافظها.

٢. ضرورة توافر نظام فعال للمعلومات لترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل المنشئة التي تقوم بالاستثمار في صناديق التحوط.

٣. العمل على زيادة البحوث المتخصصة في توضيح آلية البدائل الشرعية لصناديق التحوط.

مستخلص البحث (٢٦)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية لقسمة الميراث في إعادة توزيع الدخل والثروة (دراسة تأصيلية)
منهج البحث	دراسة تأصيلية
اسم الطالب	فارس بن خالد صبيح العلوني الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١١٦
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٣-٢-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٠٣٨

يهدف هذا البحث إلى دراسة آثار نظام الميراث ومقاصده الاقتصادية، وعلاقته بتوزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامي، باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

وبدأت الدراسة بتسليط الضوء على نظام الميراث في الشريعة من حيث مفهومه وأركانه وشروطه وأسبابه وموانعه وأحوال الورثة وآلية توريثهم بشكل موجز، بعد ذلك تناول البحث مفهوم توزيع الدخل والثروة وخصائصه في الاقتصاد الإسلامي، ثم حلل علاقة نظام الميراث بالتوزيع فأوضح أن نظام الميراث يعد أحد أهم نظم إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، تلا ذلك إبراز جانب الكفاءة والعدالة في آلية نظام الميراث مع ذكر الشواهد والأمثلة على هذا، ثم انتقل البحث إلى بيان المقاصد الاقتصادية التي يسعى لتحقيقها نظام الميراث كتفتيت الثروة وإعادة توزيعها بما يساهم في تداول المال وتحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة الطبقية وتحقيق التكافل الاجتماعي، ثم تناول البحث أبرز الآثار الاقتصادية لنظام الميراث، فأوضح أن لنظام الميراث أثراً إيجابياً على السلوك الاقتصادي للوارث والمورث، كما أثبت أن نظام الميراث يساهم في تحقيق توازن السوق لما له من أثر بزيادة الطلب وزيادة العرض معاً، ثم بيّن البحث أن نظام الميراث يعد حافزاً للادخار وحافزاً للاستثمار أيضاً، كما يساهم في تحفيز المنتجين وتنشيط العملية الإنتاجية، وبدوره يساهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة والكساد، ثم انتهى البحث ببيان أن نظام الميراث لا تتعارض أهدافه مع أهداف نظام الزكاة، بل إنه ينسجم معه، كما أنه ينسجم مع بقية نظم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي.

مستخلص البحث (٢٧)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية لصندوق المئوية في تمويل المشروعات في المملكة العربية السعودية من الفترة ١٤٢٥-١٤٣٣هـ
منهج البحث	دراسة تطبيقية تحليلية
اسم الطالب	أحمد بن الحسن بن ضيف الله الشمراني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. مسلّم بخيت الفزّي
عدد الصفحات	١٥٨
العام الدراسي	١٤٣٥ -١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٢-٢-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥١٠٢

يناقش هذا البحث أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، وقدرة القرض الحسن على توفير التمويل الذي تحتاجه هذه المشروعات، ومدى فاعليته هذا التمويل في المساهمة في نجاح المشروعات، ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها، وذلك بالتطبيق على صندوق المئوية كجهة تمويلية تقدم قروضاً حسنة في تمويلها المشروعات.

مشكلة البحث: تظهر مشكلة البحث من خلال الفرضيات التَّالية: المشروعات التي يمولها صندوق المئوية لها دور كبير في خفض نسبة البطالة، تسهم هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج، تحقق هذه المشروعات الاستقرار الاجتماعي.

نتائج البحث: خلُص الباحث إلى عدة نتائج من أهمها: فاعلية القرض الحسن كصيغة تمويلية تتناسب مع طبيعة وخصائص المشروعات المتوسطة والصغيرة وتعطي نسبة أكبر لنجاح المشروع. مساهمة صندوق المئوية في دعم وتمويل العديد من المشروعات، وخلق الكثير من فرص عمل، إلا أن هذه المساهمة يبقى أثرها محدوداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا تحقق الأهداف المرجوة منها. وفي المجمل فإن مساهمة قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المملكة العربية السعودية لاتزال محدودة مقارنة بالدول المتقدمة، ولا تتناسب مع التقدم الاقتصادي للمملكة، وتحتاج إلى مزيد من الدعم والاهتمام.

توصيات البحث: توصلت الدِّراسة إلى ذكر عِدَّة توصيات، منها توحيد الجهات والمؤسسات الداعمة والممولة للمشروعات المتوسطة والصغيرة في المملكة تحت مظلة واحدة، بما يساهم في دعم هذا القطاع الهام وتحقيق الاستفادة الكاملة منه. إلزام البنوك والمؤسسات المالية التجارية بتفعيل الجانب الاجتماعي من خلال تقديم القروض الحسنة والتسهيلات لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في مقابل الأرباح التي تتحصل عليها من أموال المودعين.

دعم مراكز الأبحاث المتخصصة لدراسة واقع المشروعات في المملكة العربية السعودية، وتقييم عملها، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ضعف تأثيرها في عملية التنمية، وطرح الحلول التي تساهم في تحقيق الاستفادة الكاملة منها.

مستخلص البحث (٢٨)

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس، وذلك على النحو التالي: التمهيد: تعريف عقود المعاوضات وخصائصها وأدلة مشروعيتها، والمصارف الإسلامية ونشأتها، وفيه مبحثان: المبحث الأول: في تعريف عقود المعاوضات وخصائصها، وفيه خمسة مطالب: المطلب الأول: في تعريف عقود المعاوضات لغة واصطلاحا. المطلب الثاني: في خصائص عقود المعاوضات من حيث: التعادل بين الطرفين، الربح والخسارة، المحل والصفة، التقييد صفة وزمانا ومكانا. المطلب الثالث: في أدلة مشروعية عقود المعاوضات. المطلب الرابع: أهمية استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار. المطلب الخامس: الموارد المالية للأعمال المصرفية.

المبحث الثاني: في المصارف الإسلامية ونشأتها، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في تعريف المصرف الإسلامي والفرق بينه وبين البنك. المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلامية وأهدافها. المطلب الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

الفصل الأول: عقود البيوع في المصارف الإسلامية، وكيفية استخدامها. وفيه ستة مباحث: المبحث الأول: البيع المطلق في المصارف الإسلامية، وكيفية استخدامه، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: مفهوم البيع المطلق لغة. المطلب الثاني: مفهوم البيع المطلق فقهيا ومصرفيا. المطلب الثالث: أركانه وصيغته. المطلب الرابع: كيفية استخدامه في المصرف الإسلامي. المبحث الثاني: بيع المرابحة وكيفية استخدامه في المصرف الإسلامي، وفيه ثلاث مطالب: المطلب الأول: تعريف بيع المرابحة المطلب الثاني: دليل مشروعيتها، وبيان شروطها. المطلب الثالث: كيفية استعمالها من منظور المصرف الإسلامي. المبحث الثالث: بيع المرابحة للآمر بالشراء وكيفية استخدامه في المصرف الإسلامي، وفيه ثلاث مطالب: المطلب الأول: بيان مفهومها وصورتها الحالية في المصارف عموما. المطلب الثاني: بيان حكمها في ضوء قرارات المجامع الفقهية. المطلب الثالث: بيع المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية. المبحث الرابع: البيع الآجل، وكيفية استخدامه في المصرف الإسلامي، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: تعريف البيع الآجل لغة واصطلاحا. المطلب الثاني: دليل مشروعيته. المطلب الثالث: حكمه وشروطه. المطلب الرابع: كيفية استخدامه في المصارف الإسلامية. المبحث الخامس: بيع السلم وكيفية استخدامه في المصارف الإسلامية، وفيه خمسة مطالب: المطلب الأول: تعريف السلم لغة واصطلاحا. المطلب الثاني: في مشروعية السلم وبيان حكمه. المطلب الثالث: أركانه وشروطه المطلب الرابع: مجالات وصور استخدامه في المصارف الإسلامية. المطلب الخامس: نماذج تطبيقية معاصرة للسلم في المصارف الإسلامية. المبحث السادس: عقد الاستصناع وكيفية استخدامه في المصارف الإسلامية، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: تعريف الاستصناع لغة واصطلاحا. المطلب الثاني: في مشروعية الاستصناع وبيان حكمه. المطلب الثالث: شروطه، والفرق بينه وبين السلم. المطلب الرابع: مجالات استخدامه وخطوات تطبيقه في المصارف الإسلامية. الفصل الثاني: عقود الإجارة وكيفية استخدامها في المصارف الإسلامية، وفيه تمهيد وثلاثة مباحث: التمهيد: في مفهوم الإجارة في النظام المالي والمصرفي، ومشروعيتها، وأركانها. المبحث الأول: الإجارة المنتهية بالتمليك(الإجارة المصرفية) وكيفية استخدامها في المصرف الإسلامي، وفيه خمسة مطالب: المطلب الأول: تعريفها في الاصطلاح الفقهي والمصرفي. المطلب الثاني: بيان حكمها الشرعي وصورها. المطلب الثالث: شروطها وأركانها. المطلب الرابع: كيفية استخدامها في المصارف الإسلامية. المطلب الخامس: الإجراءات التنفيذية للإجارة المنتهية بالتمليك التي تقوم بها المصارف الإسلامية. المبحث الثاني: الإجارة التشغيلية (اجارة الأشياء) وكيفية استخدامها في المصرف الإسلامي، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في تعريفها لغة واصطلاحا. المطلب الثاني: صورتها المصرفية وأصولها التشغيلية. المطلب الثالث: كيفية استخدامها في المصارف الإسلامية. المبحث الثالث: إجارة الأعمال وكيفية استخدامها في المصارف الإسلامية، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في تعريفها لغة واصطلاحا. المطلب الثاني : أقسامها، وفيه فرعان: المطلب الثالث: كيفية استخدامها في المصارف الإسلامية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

عنوان البحث	استخدام عقود المعاوضات في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية مقارنة
منهج البحث	دراسة تأصيلية مقارنة
اسم الطالب	محمد بن غازي بن سليمان الحبيشي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. مسلم بن بخيت محمد الفزي الجهني
عدد الصفحات	٢٠٢
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٩-٢-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٧٠٣٦

مستخلص البحث (٢٩)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية لإصلاح أموال اليتامى
منهج البحث	((دراسة تأصيلية تطبيقية))
اسم الطالب	أسامة بن عيد بن سفر الحجيلي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم بن إبراهيم محمد الطيب
عدد الصفحات	١٤٦
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٠-٢-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	١٤٣٥

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فقد اشتمل موضوع هذا البحث الآثار الاقتصادية لإصلاح أموال اليتامى ((دراسة تأصيلية تطبيقية))، على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول رئيسة، وكان الحديث في المقدمة عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وتقسيم المشروع، ومنهج البحث.

أما الفصل التمهيدي: فقد شمل الحديث فيه، عن إصلاح أموال اليتم في القرآن والسنة، كما تضمّن في ثناياه تعريف اليتيم لغة واصطلاحاً، واعتناء القرآن الكريم والسنة والمجتمع باليتيم.

أما الفصل الأول: فقد تضمّن الحديث عن حفظ مال اليتيم في الإسلام، ومفهوم المال في الفقه الإسلامي (عند الاقتصاديين، وعند الفقهاء)، وعن مقصد المال وطرق حفظه.

أما الفصل الثاني: فقد اشتمل على حكم استثمار المال عند الفقهاء، وأهمية استثمار المال عند لفقهاء، ومفهوم الاصلاح والاستثمار عند الفقهاء، وطرق استثمار مال اليتيم في الاقتصاد الإسلامي قديماً وحديثاً.

وتضمن الفصل الثالث: والأخير الحديث عن الآثار الاقتصادية لاستثمار أموال اليتيم (من جهات مختلفة عديدة: من جهة تحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي لليتامى، ومن جهة حفظ رأس المال وتكثيره، والحد من الفقر ومنعه، وتقليل حجم البطالة).

وأخيراً ختم الباحث بحثه بأهم نتائج التي توصّل إليها من خلال بحثه، والتي من أهمها تحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي لليتيم وتحقيق الأمن الاقتصادي، من حفظ رأس المال وتكثيره، والحدّ من الفقر ومنعه، وتقليل حجم البطالة.

مستخلص البحث (٣٠)

من أهم الأمور التي يراها الباحث وتوصل إليها:

١. أن قواعد الشريعة الإسلامية السمحة قادرة على استيعاب المستجدات ووضع حلول لها.

٢. أن عملية التصكيك يمكن تطبيقها والعمل بها وجهاً من أوجه الاستثمارات الإسلامية المعاصرة.

٣. يجب أن تستند الصكوك إلى أصول مُدِرَّة للدخل كي يكون عائدها حقيقيا.

٤. الصكوك الإسلامية المتطورة يمكن استخدامها في مجالات متنوعة؛ كتمويل موارد البنوك الإسلامية أو تمويل المشروعات الحكومية.

عنوان البحث	دور الصكوك المالية في تمويل التنمية الاقتصادية
منهج البحث	(دراسة تحليلية)
اسم الطالب	زهير بن خالد بن حمزة عفيفي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. إبراهيم بن مبارك السناني
عدد الصفحات	١٥٢
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٩-٣-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥١٦٠
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦٣٦٩

مستخلص البحث (٣١)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية لإعادة التوزيع من منظور الاقتصاد الإسلامي
اسم الطالب	فهد بن عواد مطير الحبيشي الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد احمد الروبي
عدد الصفحات	١٢٠
العام الدراسي	١٤٣٦هـ – ١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٢–٣–١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٢٨٧

عنوان البحث (الاثار الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي) وقد جاء في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ملحق بها مجموعة من النتائج والتوصيات.

وقد أختار الباحث موضوعه هذا للكتابة فيه رغبة منه بالإسهام ولو بشكل متواضع في اثراء البحث في هذا الموضوع لأهميته الاقتصادية والاجتماعية ، والهدف من هذا الموضوع هو تقديم عرض لأسس إعادة التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي واستقراء أحكامها واستنتاج دلالاتها وآثارها الاقتصادية.

وقد بين الباحث معني إعادة التوزيع وأهميته ودوره في المجتمع وقد تميزت الدراسة بالجمع بين مفهوم التوزيع وأدواته في الاقتصاد الوضعي والإسلامي، كما تميزت الدراسة بدراسة تطبيقية علي مؤسسات اعادة التوزيع في المملكة العربية السعودية.

وقد جاءت الدراسة حافلة بالعديد من الإحصائيات التي توثق هذا الدور الهام الذي تؤديه مؤسسات اعادة التوزيع في المجتمع.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من توليها لبيان آثارها علي العمل والادخار والاستثمار والاستهلاك ، كما بين الدور الذي يحققه اعادة التوزيع علي الحد من مشاكل التضخم والبطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وتقريب الفوارق بين الطبقات وبث روح المودة والسلام والأمن الاجتماعي، وإيجاد مصادر للدخل لمن ليس له مثل هذا الدخل وتوفير حد الكفاية بما يضمن حياة كريمة لجميع الأفراد لاسيما الفقراء والمعوزين.

كما أوصي الباحث الباحثين بضرورة ببذل الجهد نحو الاهتمام بأمثال هذه الموضوعات حتي تعمر بها المكتبات العامة والجامعية وتكون متاحة أمام الباحثين ليقوموا بالبناء عليها والاستفادة منها.

وقد جاءت المصادر والمراجع التي أعتمد عليها متنوعة بين الفقهية والتاريخية والاقتصادية كما يتضح من مراجعة قائمة المصادر والمراجع المثبتة في نهاية البحث.

مستخلص البحث (٣٢)

عنوان البحث	اقتصاد المعرفة ودوره في عملية التنمية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	محمد بن جابر بن محمد الكنعاني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. ابراهيم بن مبارك دهمش السناني
عدد الصفحات	١٢٤
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٢-٣-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تقسيمُ المشروع (خطَّة البحث) يتكون البحث من: مُقدِّمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس، وذلك على النحو التالي: المُقدِّمة وتشتمل على: أهمية البحث، وأسباب اختياره، الدراسات السابقة. مشكلة البحث. أهداف البحث. المنهج المتبع في كتابة البحث. تقسيم المشروع (خطَّة البحث).

التمهيد: مفهومُ اقتصاد المعرفة، والأنشطةُ الاقتصاديةُ المرتبطةُ به وفيه مبحثان: المبحث الأول: مفهومُ اقتصاد المعرفة وأهميته، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مفهومُ اقتصاد المعرفة. المطلب الثاني: أهميَّةُ اقتصاد المعرفة. المبحث الثاني: أوجهُ نشاط الاقتصاد القائم على المعرفة، وفيه مطلبان: المطلب الأول: التعليمُ ورأس المال البشري. المطلب الثاني: العلومُ والتقنية والابتكار.

الفصل الأول اقتصادُ المعرفة وعلاقته بالتنمية وفيه مبحثان: المبحث الأول: طبيعةُ اقتصاد المعرفة وخصائصه، وفيه مطلبان: المطلب الأول: طبيعةُ اقتصاد المعرفة. المطلب الثاني: خصائصُ اقتصاد المعرفة. المبحث الثاني: الدَّوْرُ التنمويُّ لاقتصاد المعرفة، وفيه مطلبان: المطلب الأول: الاستثمارُ في الموارد البشرية. المطلب الثاني: الاستثمارُ في التطوير التقنيِّ. الفصل الثاني اقتصادُ المعرفة من منظور الاقتصاد الإسلامي وفيه مبحثان: المبحث الأول: اهتمامُ الإسلام بالمعرفة النافعة، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مفهومُ المعرفة النافعة من المنظور الإسلامي. المطلب الثاني: وسائلُ وآلياتُ المعرفة النافعة التي تقرها الشريعةُ الإسلاميةُ. المبحث الثاني: الاستثمارُ في المعرفة، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مجالاتُ الاستثمار في المعرفة. المطلب الثاني: مُوجهاتُ الاستثمار في المعرفة.

الفصل الثالث: جهودُ المملكة العربية السعودية في التحول إلى اقتصاد المعرفة وفيه مبحثان: المبحث الأول: الاستراتيجية الوطنيَّة للتحوُّل إلى مجتمع المعرفة، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: أهميةُ تحول المملكة نحو مجتمع المعرفة. المطلب الثاني: العناصرُ الأساسيَّةُ للاستراتيجية، وأهدافُها، وسياساتُها العامَّة. المطلب الثالث: تنفيذُ الاستراتيجية، ومتابعةُ أدائها. المبحث الثاني: استثمارُ المملكة العربية السعودية في اقتصاد المعرفة، وفيه ثلاثةُ مطالب: المطلب الأول: الاستثمارُ في رأس المال البَشَريِّ. المطلب الثاني: الاستثمارُ في التقنية والعلوم والابتكار. المطلب الثالث: أثرُ الإنفاق على التعليم والتأهيل والتدريب.

الفصل الرابع تطورُ مؤشرات التنمية في المملكة العربية السعودية في ظل التحول إلى اقتصاد المعرفة وفيه ثلاثةُ مباحث: المبحث الأول: التنميةُ البشريةُ، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مؤشراتُ التعليم والعلوم والتقنية. المطلب الثاني: مؤشراتُ استخدام تقنية المعلومات والاتصال. المبحث الثاني: مؤشراتُ التنمية الاقتصادية، وفيه أربعةُ مطالب: المطلب الأول: نموُّ الناتج المحلِّيِّ الإجماليِّ. المطلب الثاني: نموُّ قطاع الخدمات والاستثمار الأجنبيِّ المباشر. المطلب الثالث: نموُّ قطاع الخدمات السياحية. المطلب الرابع: نمو قطاع خدمات النقل بأنواعه. المبحث الثالث: التنميةُ في مجال التعليم، وفيه مطلبان: المطلب الأول: التنميةُ في مجال التعليم العامِّ، وأثرُ الاقتصاد المعرفيِّ عليه. المطلب الثاني: التنميةُ في مجال التعليم العالي، وأثرُ اقتصاد المعرفة عليه. الخاتمة وفيها أذكرُ أهمَّ النتائج والتوصيات.

مستخلص البحث (٣٣)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للحوكمة في المؤسسات المالية دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٥-١٤٣٥هـ
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	بندر بن سليم بن نافع الصاعدي الحربي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد أحمد الروبي
عدد الصفحات	١٦٠
العام الدراسي	١٤٣٧-٠٣-١٣
تاريخ المناقشة	١٤٣٧-٠٣-١٣هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة تضمنت عدداً من النتائج والتوصيات، اهتم الباحث بدراسة الآثار الاقتصادية للحوكمة في المؤسسات المالية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال بيان مفهوم الحوكمة وأهميتها وأهدافها وآلياتها ومقوماتها ومن خلال المقارنة بين المؤسسات المالية الحكومية التقليدية والمؤسسات الإسلامية، ثم بيان آثارها في انتظام الأداء، وتوحيد القواعد، وحسن استخدام الموارد، وتقسيم العمل، ثم تعرّض الباحث لدراسة دور الحوكمة في المؤسسات المالية السعودية، وخلص الباحث إلى أهمية هذا الدور وضرورة تفعيله على كل المؤسسات المالية لما له من مردود اقتصادي مُهِمّ على المؤسسة المطبق عليها وعلى المجتمع بصفة عامة، ويتميّز البحث باستيفاء معالم الحوكمة في ظل الاقتصاد الإسلامي بما يعطي للبحث ثراءً وأهمية خاصة تجعل الدراسة متكاملة، هذا وقد أوصى الباحث بضرورة تطبيق قواعد الحوكمة على جميع المؤسسات المالية والإدارية بما فيها من شفافية وإفصاح، وبيان للمهام والوظائف وتحديد للمسؤوليات، كما نبّه الباحث على ضرورة زيادة الوعي بأهمية دور الحوكمة للنهوض بالمؤسسات المالية والإدارية، ثم أوصى بالاهتمام بهذا النوع من الأبحاث حتى يتمكّن الباحثون من الاطلاع عليه والبناء على ما توصل إليه من نتائج وتوصيات.

مستخلص البحث (٣٤)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للعهد النبوي في الفترة من ١-١١هـ
اسم الطالب	طلال بن عويض بن هلال الجابري الحربى
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	٢٣٨
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٤٣٧-٠٣-١٧
الدرجة العلمية	الماجستير

هدفت دراستي الحالية إلى معرفة الآثار الاقتصادية للعهد النبوي (للفترة من ١ – ١١ هـ)، وقد استخدم الباحث فيها منهج البحث المنهج الاستقرائي والوصف التحليلي. وأسفرت أهم نتائج الدراسة عن الآتي: كانت الأحوال الاقتصادية بالمدينة المنورة (يثرب) سيئة قبل الهجرة، ولم تكن المدينة في حالة اقتصاديَّة جيّدة عند قدوم المسلمين إليها مهاجرين من مكة، بل كانت تعاني من مشكلات اجتماعية عديدة، يسيطر اليهود فيها على مقدرات الاقتصاد، وكانت ثروة اليهود بالمدينة المنورة تُشَكِّل هيكلاً اقتصادياً كبيراً. ولكن استطاع المهاجرون – بعد فترة وجيزة من إقامتهم بالمدينة– أن ينشطوا في أسواقها التجارية، وذلك بسبب ما عرف عنهم من مهارة فائقة في تصْريف أمور التجارة، وقام بعض الصحابة بدور فردي في النهوض باقتصاد المدينة المنورة، وخاصة في التجارة.

وكان الرسول ذا خبرة تجارية واقتصادية واسعة، حيث مهنة التجارة كغيره من سكان مكة، وبدأت علاقته بالرعي والتجارة مبكرة تأثراً بالبيئة التي نشأ فيها. ولذلك، أظهر عبقرية في معالجة بعض الأزمات الاقتصادية، وتمت حماية الجانب الاقتصادي وتنميته في العهد النبوي من خلال تحريم التمويل الربوي، وحرمة المال الخاص، ووضع أسس الملكية العامة، وأداء دور الدولة الإسلامية الراعية. وأصبحت المقومات الثابتة للاقتصاد في العهد النبوي هي: الصدقات، والميراث، والزكاة، الخراج والجزية. أما المقومات غير الثابتة للاقتصاد في العهد النبوي فهي: الغنيمة، والفيء، وأموال بيت مال المسلمين.

كانت آثار الميراث في العهد النبوي (وحتى الآن) هي: عدالة توزيع الثروة، تقليل حدة التفاوت بين الناس، زيادة التشغيل والإنتاج والحد من البطالة والكساد، زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، زيادة إنتاج السلع الأساسية، تقوية الروابط الأسرية.

أما أهم الآثار الاقتصادية للزكاة، فهي نهوض المجتمع الإسلامي بأفراده من الأغنياء والفقراء، وأصبحت زكاة الأموال هي الأساس الأبرز في الاقتصاد الإسلامي. وانعكست الآثار الاقتصادية للزكاة على ارتفاع دخل الفئات المحددة لمصارف الزكاة. – ومن آثار الخراج والجزية تحقيق مصالح العباد وترجيع المصلحة العامة على الخاصة، ورفع الضرر، وتقديم الحاجات الضرورية، وتكريم الإنسان، ومنع استغلاله بأي شكل من الأشكال، ورفع التعسف عنه في استعمال الحقوق. – تمثلت آثار الغنيمة في ارتفاع دخل الفئات المستفيدة منها في المجتمع الإسلامي، حيث قُسِّمَت إلى خمسة أسهم، ولكن الغنائم لا يدخل منها في بيت المال إلا الخمس أما باقي الأخماس الأربعة فتوزع على المجاهدين سواء كانوا من الجند النظاميين أو من المتطوعين. واستفاد الرسول الكريم منها في تأسيس الدولة الإسلامية وتدعيم أركانها، بما فيها تأسيس البنية التحتية من تخطيط الأحياء السكنية، وإقامة الشوارع والطرقات.

ظهر بوضوح طبيعة الدور الاقتصادي للدولة ممثلة في بيت مال المسلمين، وظهرت فيما بعد في الإنفاق على رواتب الولاة والقضاة، ورواتب الجند والعسكر، وتجهيز الجيوش وآلات القتال من سلاح، وذخائر، وخيل، وإقامة المشروعات العامة.

تمثلت آثار المؤاخاة في النقلة العظيمة التي أوجدها الإسلام بين أتباعه من المهاجرين والأنصار، بعد صور التمزق والأنانية والحروب الطاحنة.

آثار حركة النشاط الزراعي، وأصبح هناك الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة في المدينة المنورة وبعض مناطق الجزيرة العربية، كان يقوم على أساس الملكية الخاصة. وبناء على نتائج الدراسة؛ قدَّم الباحث عدداً من التوصيات في هذا الشأن.

مستخلص البحث (٣٥)

بين الباحث في هذا البحث مفهوم خدمات الوكالة المصرفية وأهميتها، ثم تحدث عن أهم أنواع خدمات الوكالة المصرفية وتكيفها الشرعي، وبين الباحث خدمات الوكالة المصرفية في مصارف المملكة العربية السعودية من حيث النشأة والتطور، ثم بين الباحث آليات عمل خدمات الوكالة المصرفية وشرعيتها.

وقام الباحث بعمل دراسة تطبيقية على بنك البلاد خلال الفترة من ١٤٢٥هـ إلى ١٤٣٥هـ وتحدث عن نشأة البنك وتطوره وأهم أنواع خدمات الوكالة التي يقدمها بنك البلاد وشرعية تلك الخدمات، وقام الباحث بدراسة أثر خدمات الوكالة المصرفية على بنك البلاد على جذب العملاء وعلى حجم الودائع وعلى حجم التمويل.

وذكر الباحث أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

عنوان البحث	خدمات الوكالة المصرفية في المصارف السعودية دراسة تأصيلية تطبيقية على بنك البلاد
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	علي بن شامي الحسني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. ابراهيم السناني
عدد الصفحات	١٩٩
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٧-٣-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٢٤١
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٦٨٦١

مستخلص البحث (٣٦)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

فقد جاء هذا البحث بعنوان: السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم في هذا البحث استخدام المنهج التّاريخي، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي. تكون البحث من: مقدمة، وتمهيد تم الحديث فيه عن مفهوم السياسة التمويلية في المؤسسات المالية وأهدافها، والتنمية المستدامة وآليات تحقيقها، وثلاثة فصول؛ جاءت على النحو الآتي: الفصل الأول وتم فيه التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية؛ والفصل الثاني وتم الحديث فيه عن طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية وآليات تنفيذها، والفصل الثالث وتم فيه بيان أثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية في إحلال التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة. وأخيراً الخاتمة واشتملت على أبرز النتائج والتوصيات، ثم الملاحق، والفهارس.

وقد برزت مشكلة البحث في: التعرف على طبيعة واتجاهات السياسة التمويلية التي يتبناها البنك الإسلامي للتنمية، والآليات التي من خلالها يتم تنفيذ السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، وكذلك التعرف على مدى خدمة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية لأهداف البنك المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة في الدول المستهدفة. ثم طرحت فرضيات البحث على أن: السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية تتسم بالشمول والمرونة، وأن السياسة التمويلية التي ينتهجها البنك الإسلامي للتنمية تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة. وقد تناول البحث الحديث عن البنك الإسلامي للتنمية من خلال الدور الكبير الذي يقوم به؛ كمؤسسة إسلامية دولية تجعل من هدفها الرئيسي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الإسلامية الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

وتناول دراسة طبيعة واتجاهات السياسات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، كمؤسسة إقليمية تخدم المجتمعات الإسلامية، ودور تلك السياسات في خدمة أهداف البنك الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

١. أن السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية سياسة تنموية، تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.

٢. اتسمت اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بالشمول وتنوع وتعدد المجالات والمشروعات والدول التي تستهدفها.

٣. أن أساليب وصيغ التمويل لدى البنك الإسلامي للتنمية متعددة، ومختلفة؛ ومتوافقة في مجملها مع ما تقرّه الشريعة الإسلامية.

٤. يمثّل البنك الإسلامي للتنمية تكتّلاً إسلاميّا مهمّا في ظل التّحديات المعاصرة؛ ولذا فالدول الإسلامية الأعضاء في البنك بحاجة ماسة ومتزايدة لتمويل المشروعات التنموية. وعلى ضوء ما تمّ التّوصّل إليه من نتائج فإن توصيات البحث تمثلت في الآتي:

١. على الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز اقتصادياتها، ومعالجة أوجه القصور في أجهزتها المعنيّة بمكافحة الفقر فيها حتى تتكامل جهودها مع جهود البنك وتثمر في هذا المجال.

٢. ضرورة تكثيف العمل الإعلامي للبنك بحيث يبرز لشعوب الدول الأعضاء مشاريعه ومنجزاته فيها.

٣. العمل على زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، لأكثر من تريليون دولار، وذلك نظراً للاحتياجات المتكاثرة للدول الأعضاء في البنك، في ظل الظروف المستجدّة.

٤. ضرورة الاهتمام بإنشاء مؤسسة دولية إسلامية تابعة للبنك تهتم بريادة الأعمال في الدول الإسلامية، وتقوم بدعم وتشجيع روّاد وشباب الأعمال المسلمين في إطار دور البنك في مجال معالجة مشكلات البطالة والفقر في الدول المستهدفة.

عنوان البحث	السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستديمة خلال الفترة ٢٠٠٥م – ٢٠١٣م دراسة تحليلية
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	عبدالله عبدالمالك أحمد رمضاني
جنسية الطالب	جزائري
اسم المشرف	د. مسلم بن بخيت محمد الفزي الجهني
عدد الصفحات	٢١٨
العام الدراسي	١٤٣٦–١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٦–٣–١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

مستخلص البحث (٣٧)

عنوان البحث	المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية (دراسة تأصيلية تطبيقية على المصارف الإسلامية في اليمن) (الفترة من ٢٠٠٩م وحتى ٢٠١٤م)
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	زكريا أمين محمد دماج
جنسية الطالب	يمني
اسم المشرف	أ.د. محمد عبد القادر محمد خير
عدد الصفحات	١٤٥
العام الدراسي	١٤٣٥ – ١٤٣٦ هـ
تاريخ المناقشة	١٧-٤-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٢٢٧

يتناول هذا البحث واحدة من القضايا الهامة في مسيرة المؤسسات والمصارف الإسلامية ألا وهي المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الوساطة المالية بالتطبيق على المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، حيث تمثلت مشكلة البحث في معرفة رؤية الاقتصاد الإسلامي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وأبعادها المرتبطة بنشاط وعمل المصارف الإسلامية، ودرجة اهتمام المصارف الإسلامية في اليمن بممارسة المسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من الأسس النظرية لإنشائها، ومجالات تطبيق المصارف الإسلامية العاملة في اليمن للمسؤولية الاجتماعية.

وهدف البحث إلى التعرف على ماهية المسؤولية الاجتماعية من منظور الاقتصاد الإسلامي، والتعرف على نطاق المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وإبرازه، وكذلك الكشف عن مدى اهتمام المصارف الإسلامية بممارسة المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة، كما هدف البحث إلى تقييم ممارسة البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في اليمن للمسؤولية الاجتماعية، وإبراز دور المصارف المتخصصة في المسؤولية الاجتماعية في اليمن، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في البحث.

فقد بيَّن البحث المفاهيم النظرية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات من حيث ماهيتها وأهميتها ونطاقها وصورها، ثم تناول مؤسسات الوساطة المالية من خلال التعريف بها وبأهميتها وبأهدافها وكذلك أنواعها، ثم تناول البحث موضوع الرؤية الإسلامية والرؤية الوضعية للمسؤولية الاجتماعية، ثم تناول المصارف الإسلامية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية، ثم بعد ذلك تحدث عن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في اليمن حيث تناول تجربتي المصارف الإسلامية التجارية، والمصارف المتخصصة.

وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج من أهمها أن هنالك اهتمام ببعض جوانب المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف الإسلامية التجارية العاملة في اليمن وقصور في بعض الجوانب الأخرى، فيما يقوم بنك الأمل للتمويل الأصغر بدور أكبر في هذا المجال بحكم طبيعته.

وقدم عدداً من التوصيات من أهمها ضرورة توسع المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في القيام بدورها الاجتماعي، واستشعار حاجة الناس لها وخصوصاً خلال الأزمات التي تمر بها البلاد.

مستخلص البحث (٣٨)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للتأمين التكافلي (دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٥-١٤٣٥هـ)
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	ناصر بخيت عيد السميري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم إبراهيم الطيب
عدد الصفحات	١٣٧
العام الدراسي	١٤٣٦ – ١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٤-٤-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٢٦٥

أهداف البحث: من أهم أهداف هذا البحث ما يلي:

١. إجراء مقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني.

٢. فهم وتقصي للتأمين التعاوني والآثار الاقتصادية المترتبة عليه.

٣. إجراء دراسة وصفية تحليلية عملية لآثار التأمين التعاوني.

منهج البحث: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي.

محتويات البحث: اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول أخرى، هي:

المقدمة: سبب اختيار الموضوع وأهميته ومشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة

التمهيد: مفهم التأمين التجاري والإسلامي

الفصل الأول: مشروعية التأمين التكافلي ومبادئه وضوابطه

الفصل الثاني: أثر التأمين التكافلي على القطاعات الاقتصادية

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للتأمين التكافلي على المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٥-١٤٣٥هـ

ومن أهم نتائج البحث:

١. أن التأمين التجاري هو الذي يقصد منه الربح.

٢. أن التأمين التكافلي هو تحويل الأضرار التي يقدرها الله عن ساحة الفرد إلى ساحة الجماعة لتخفيف الضرر الواقع لعيه.

٣. هناك إجماع من الفقهاء المسلمين على جواز التأمين التكافلي واختلافهم في التأمين التجاري

ومن أهم التوصيات:

١. نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية التأمين التكافلي.

٢. التوسع في تطبيقات التأمين التكافلي

٣. سن القوانين المناسبة لصناعة التأمين التكافلي.

مستخلص البحث (٣٩)

عنوان البحث	أثر الجرائم الاقتصادية على الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية غسيل الأموال أنموذجاً
اسم الطالب	وليد بن محمد بن احمد ال جابر عسيري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم إبراهيم الطيب
عدد الصفحات	١٧٨
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٨-٤-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

عنوان البحث: (الأثر الاقتصادي لجريمة غسيل الأموال على الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية) واحتوى على مقدمة، تشتمل على أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، والأهمية العلمية للبحث، وأهداف البحث، وفي نهاية البحث خاتمة تشمل أهم النتائج والتوصيات. يقع البحث في تمهيد وفصلين، يندرج تحت كل منها عدد من المباحث، وتحت كل مبحث عدد من المطالب، وخاتمة تشمل أهم النتائج والتوصيات.

جاء التمهيد في مبحثان، بينت في المبحث الأول منه نبذة تعريفية عن اقتصاد المملكة ذكرت فيها مراحل تطور الاقتصاد السعودي، ومصادر الاقتصاد في المملكة، ثم ذكرت نبذة تعريفية عن الأجهزة المالية الحكومية المسؤولة عن الجرائم الاقتصادية (هيئة سوق المال السعودية-ومؤسسة النقد العربي السعودي). وتناولت في المبحث الثاني مفهوم المال ونظرة الإسلام إليه، وبينت مفهوم المال بأن عرفته في اللغة والاصطلاح، وتحدثت عن المال في الإسلام من خلال بيان أهمية المال في الإسلام ونظرته إليه، وعن الحلال والحرام وأثرهما في حياة المسلم.

أما الفصل الأول: فوقع في ثلاثة مباحث أوضحت فيه مفهوم الجرائم الاقتصادية، وأنواعها وخصائصها، حيث تناولت في المبحث الأول مفهوم الجرائم الاقتصادية، فعرفت كلمة (الجرائم) في اللغة والاصطلاح، وعرفت كلمة (الاقتصادية) في اللغة والاصطلاح أيضاً، ثم عرفت (الجرائم الاقتصادية) عند أهل الاختصاص. وفي المبحث الثاني تناولت الجرائم الاقتصادية في الشريعة الإسلامية، بأن ذكرت أنواع الجرائم الاقتصادية في الشريعة الإسلامية، وخصائص تلك الجرائم، ثم تحدثت عن مبدأ حماية المال في الإسلام من خلال تجريم وتحريم تلك الجرائم والنهي عن فعلها. وفي المبحث الثالث خصصت الحديث فيه عن جريمة واحدة من تلك الجرائم الاقتصادية، هي جريمة غسل الأموال، فعرفت غسل الأموال لغة واصطلاحاً، واتبعت في ذلك منهج التعريف بكل كلمة على حدة، فعرفت كلمة (غسل) لغة واصطلاحاً، ثم عرفت كلمة (الأموال) لغة واصطلاحاً أيضاً، ثم عرفت (غسل الأموال) عند أهل الاختصاص. ثم ذكرت بعد ذلك عناصر جريمة غسل الأموال، ثم الأهداف المقصودة من ارتكاب تلك الجريمة.

وفي الفصل الثاني: تناولت أثر الجرائم الاقتصادية (غسل الأموال) على الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية من خلال المباحث التالية: ١. أثر الجرائم الاقتصادية على الإيرادات. ٢. أثر الجرائم الاقتصادية على الادخار. ٣. أثر الجرائم الاقتصادية على الاستثمار. حيث تناولت في المبحث الأول مفهوم الايرادات بتعريفه في اللغة والاصطلاح، ثم بينت مصادر الإيرادات، ثم وضحت أثر جريمة غسل الأموال على الايرادات.

وفي المبحث الثاني بينت مفهوم الادخار بتعريفه في اللغة والاصطلاح، ثم بينت أساليب وطرق الادخار، ثم بينت أثر جريمة غسل الأموال على الادخار. وفي المبحث الثالث بينت مفهوم الاستثمار بتعريفه في اللغة والاصطلاح، ثم بينت أساليب وطرق الاستثمار، ثم تحدثت عن أثر جريمة غسل الأموال على الاستثمار. ثم جاء في ختام هذا البحث الخاتمة وشملت أهم النتائج والتوصيات.

مستخلص البحث (٤٠)

عنوان البحث	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين (دراسة تأصيلية تطبيقية) ((الفترة من ١٤١٠هـ-١٤٣٥هـ
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	سعيد علي فايز الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. صلاح تركي الرواشدة
عدد الصفحات	٢٠٣
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٨-٤-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٣٢٠

أهدف البحث :
١. التعرف على ذلك النموذج من العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والصين.
٢. توفير مادة علمية للدارسين والباحثين في مجال العلاقات التجارية بين الدول.
٣. دراسة وبيان الأثر الإيجابي للتبادل التجاري بين الدول على موازين المدفوعات والموازين التجارية بما يحقق نمو اقتصاديا متزايدا.
منهج البحث: تقتضي طبيعة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة.
تقسيم البحث:
تكون هذا البحث من أربع فصول: الفصل التمهيدي: ويشمل المقدمة وخلفية البحث،
-- الفصل التمهيدي: معنى التجارة الدولية، ومقوماتها. وفيه مطلبين: الأول: تعريف التجارة الدولية، مقوماتها. الثاني: تعريف التبادل الدولي ومقوماته.
- الفصل الأول: تفسير التجارة الدولية وأثره التجاري والاقتصادي.
- الفصل الثاني: التجارة الدولية والتبادل الدولي في منظور الاقتصاد الإسلامي.
-الفصل الثالث: حدود التبادل التجاري بين المملكة والصين وأثره الاقتصادي .
خاتمة البحث :وتشمل النتائج والتوصيات و المقترحات.
وكان من أهم النتائج التي توصل لها الباحث:
التبادل التجاري بين الصين والمملكة يتم في ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية و الإقليمية وبعض القيود القانونية بين البلدين، حجم التبادل التجاري بين البلدين وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١,٤٦ تريليون ريال (٣٩٠,٣ مليار دولار) في ١٠ سنوات، من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠١٣م، أن التبادل التجاري بين البلدين بلغ ٧٤ مليار دولار في ٢٠١٣، أي ما يعادل ٢٧٧,٥ مليار ريال.
وفي ٢٠١٢ وصل حجم التبادل بين البلدين إلى ٢٤٠ بليون ريال سعودي. وقد بلغ حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين المملكة العربية السعودية والصين خلال العام ٢٠١٤- ٧١,٣ - مليار دولار.
إن معظم صادرات المملكة إلى الصين هي عبارة عن بترول أما الصادرات من السلع الأخرى فهي لا تمثل إلا نسبة قليلة من ذلك
. إن المشاريع السعودية الصينية المشتركة بلغ عددها - ٨٨ - مشروعا برأس مال مستثمر فيها بلغ حوالي -٥٣٧ - مليون دولار ومن أهم السلع التي تستوردها المملكة من الصين: أجهزة هاتف للشبكات الخلوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية، والآلات الرقمية لتجهيز البيانات آلياً بوحدات تجهيز مركزية، إضافة إلى آلات لاستقبال وتحويل وإرسال أو استرجاع الصوت أو الصورة.
وخرج الباحث بالتوصيات التالية:
١. ضرورة العمل على زيادة التبادل التجاري بين البلدين .
٢. العمل على زيادة الاستثمارات الشركات في كافة مجالات الحياة بين البلدين.
٣. النظر بعض القيود القانونية والكمية التي من شأنها العمل على زيادة التدفق السلعي والخدمي على كافة المستويات بين البلدين.

مستخلص البحث (٤١)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لعقد الاستصناع
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عبدالسلام عبد العزيز الطويان
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم إبراهيم الطيب
عدد الصفحات	١٦٠
العام الدراسي	١٤٣٥ -١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٥-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٣١٦

تناول هذا البحث بالدراسة موضوع الآثار الاقتصادية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لعقد الاستصناع، حيث تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع من عدة وجوه أهمها:

١. تسليط الضوء على المؤسسات المالية الإسلامية وبيان أهميتها وأنواعها.

٢. إبراز جهود الهيئة في تعزيز وتطوير سلامة المعاملات المالية المصرفية وغير المصرفية وفق الضوابط الشرعية.

٣. بيان مقاصد الشريعة الإسلامية في الاهتمام بالجانب الاقتصادي للتصرفات المالية في المجتمع المسلم.

تتمثل مشكلة البحث في ما مدى علاج المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للأخطاء الشرعية الشائعة في المعاملات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، وما الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق المعايير الشرعية عليها بصيغة الاستصناع.

أما أهم فرضيات البحث فقد تمثلت في:

١. المؤسسات المالية الإسلامية لها أثر إيجابي في النشاط الاقتصادي.

٢. تصحيح المعايير الشرعية للأيوفي للمخالفات الشرعية الشائعة في المؤسسات المالية الإسلامية و وما له من دور إيجابي.

٣. المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية عن الاستصناع له آثار اقتصادية إيجابية.

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، تناول التمهيد المؤسسات المالية الإسلامية ومفهومها ونشأتها وأهميتها وأنواعها. وتناول الفصل الأول التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتناول الفصل الثاني الدراسة الشرعية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الاستصناع. وتناول الفصل الثالث الآثار الاقتصادية للتمويل بعقد الاستصناع.

مستخلص البحث (٤٢)

عنوان البحث	أخلاقيات العمل وأثرها على الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في منطقة المدينة المنورة)
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	خالد سبيل اللّه المحمدي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. محمد عبد القادر محمد خير
عدد الصفحات	١٨٠
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٥-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٣٥٢

تناول الباحث موضوع أخلاقيات العمل وأثرها على الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي(دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في منطقة المدينة المنورة).

وقد هدف البحث إلى التعرف على مدى التزام المشتغلين في القطاع الصناعي بمنطقة المدينة المنورة (أرباب عمل وعمال)، بالقيم والممارسات الأخلاقية الإسلامية وتأثير ذلك على الإنتاج في هذا القطاع المهم، ولهذا كان التساؤل الرئيسي المطروح لهذا البحث هو: ما هو أثر أخلاقيات العمل على الإنتاجية في القطاع الصناعي؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التي حاول الباحث من خلال الإجابة عليها استكمال الإطار النظري الداعم للدراسة وهي:

١. ما هو مدى انتشار أخلاقيات العمل داخل منظومة القطاع الصناعي؟

٢. ما مدى اهتمام المشتغلين بالصناعة (أرباب عمل وعمال) بأخلاقيات العمل؟

٣. ما هي طبيعة العلاقة بين أخلاقيات العمل وزيادة الإنتاجية في مؤسسات القطاع الصناعي؟

وقد تضمّن البحث جوانب نظرية وتطبيقية غطّت المفاهيم الخاصة في أخلاقيات العمل والإنتاج في الإسلام والمبادئ والقيم الأخلاقية عند أطراف العمل في القطاعات الإنتاجية، هذا إلى جانب المفاهيم المتعلقة بالإنتاجية في القطاع الصناعي وأثر أخلاقيات العمل فيها، فضلا عن الدراسة الميدانية على القطاع الصناعي بالمدينة المنورة.

وتوصل البحث إلى عدّة نتائج أبرزها :

١. الإنتاج هدف تسعى إليه اقتصادات الدول وتعمل على زيادته، لذلك اهتمت به الشريعة الإسلامية ووضعت له من الضوابط ما يحكمه بالقدر الذي يحقق أقصى منفعة منه.

٢. أن من أكثر الأسباب التي لها أثر على إنتاجية العامل، هي تحديد الأجر العادل قبل مزاولته للعمل ، وإعلامه به، وسرعة إعطائه له بعد الانتهاء منه.

٣. هنالك درجة من الوعي بأخلاقيات العمل في الإسلام لدى المشتغلين في القطاع الصناعي بمنطقة المدينة المنورة.

٤. التزام أرباب العمل بالأخلاقيات الإسلامية تجاه العاملين يؤثر ايجابا على الإنتاجية في القطاع الصناعي بالمدينة المنورة.

٥. إن التزام العاملين بالأخلاقيات الإسلامية في العمل تجاه أرباب العمل يؤثر ايجابا على الإنتاجية في القطاع الصناعي بالمدينة المنورة.

٦. التزام العاملين بالأخلاقيات الإسلامية في العمل تجاه بعضهم البعض يؤثر ايجابا على الإنتاجية في القطاع الصناعي بالمدينة المنورة.

كما تقدم البحث بعدد من التوصيات أهما:

١. زيادة الاهتمام بشكل أكبر بالبرامج الأخلاقية المهنية، في المدارس والجامعات، بحيث تصبح على سلم اهتمام وزارة التعليم، من حيث الإعداد والتدريب والتنفيذ والمتابعة والإشراف والتقييم.

٢. التركيز على ترسيخ أخلاقيات العمل لدى العاملين بالقطاع الصناعي (أرباب عمل وعمال) من خلال تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة والدعوة إلى عقد الندوات والمحاضرات التي يشارك بها أصحاب العلم والاختصاص.

٣. إيجاد ميثاق أخلاقي مختص للقطاع الصناعي، تحدد فيه المفاهيم الأخلاقية بحيث تصاغ بأسلوب واضح محدد الارتكاز على الواقع العملي.

مستخلص البحث (٤٣)

عنوان البحث	دور الرعاية الصحية في التنمية البشرية (دراسة تأصيلية تطبيقية على الخدمات الطبية للقوات المسلحة)
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	عوض بن إبراهيم بن رحيل الطويلعي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. إبراهيم بن مبارك السناني
عدد الصفحات	١٦١
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٠-٥-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٤٠٩

حاول الباحث في هذا البحث إظهار أن الشريعة الإسلامية تحث على الاهتمام بالصحة حتى يقوم الإنسان برسالته التي من أجلها خلقه الله وهي عبادته وعمارة الأرض وقد تناول الباحث في رسالته ما يلي:

- التمهيد وتناول فيه: المفاهيم النظرية للرعاية الصحية والتنمية البشرية
- الفصل الأول وتناول فيه: الأبعاد الاقتصادية لخدمات الرعاية الصحية
- الفصل الثاني: التعريف بالخدمات الصحية المقدمة للقوات المسلحة
- الفصل الثالث: كفاءة الخدمات الطبية المقدمة ودورها في تنمية المورد البشري للقوات المسلحة

وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج وهي:

١. الحضارة الإسلامية كانت سباقة ومميزة في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية .

٢. ضعف الاختصاص وتردي الخدمات الصحية من أكبر معوقات التنمية البشرية في دول العالم الإسلامي .

٣. قطاع الصحة أصبح من القطاعات التي يهتم بها الاقتصاد تحت مسمى اقتصاديات الصحة.

٤. خطت المستشفيات العسكرية خطوات كبيرة على درب تطوير وتحسين الخدمات الطبية المقدمة للمرضى بشقيها الوقائي و العلاجي، وإجراء العمليات الجراحية في كافة التخصصات

ومن أهم التوصيات :

١. ضرورة إبراز دور الحضارة الإسلامية في اهتمامها بالتنمية البشرية والرعاية الصحية .

٢. ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في جميع خطط التنمية .

٣. تعزيز ودعم الخدمات الصحية الوقائية للمواطن.

٤. تعزيز ودعم التثقيف ا لصحي

٥. الحد من الازدواجية من خلال تعزيز الشراكة ما بين القطاعات المقدمة للخدمة.

٦. توجيه الإنفاق والحد من الهدر.

مستخلص البحث (٤٤)

عنوان البحث	منهج القرآن الكريم في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة مقارنة
منهج البحث	دراسة مقارنة
اسم الطالب	سالم بن عوض بن حسن حسين السحيمي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. محمد عبد القادر محمد خير
عدد الصفحات	١٢٣
العام الدراسي	١٤٣٦–١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢١–٥–١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

لقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. ففي التمهيد تناول البحث التوازن الاقتصادي من حيث مفهومه ومؤشراته وأسباب اختلاله وآثار هذا الاختلال.

وفي الفصل الأول تناول آليات تحقيق التوازن الاقتصادي في النظم الوضعية، متمثلة في كلٌ من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

أما الفصل الثاني فقد تطرق البحث إلى فشل النظم الاقتصادية الوضعية في تحقيق التوازن الاقتصادي، مستعرضاً الأزمات الاقتصادية المتكررة كتعبير عن فشل النظام الرأسمالي وأسباب وآثار تلك الأزمات وكذلك فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي وانهيار اقتصاديات الدول الاشتراكية كتعبير عن ذلك الفشل وأسباب وعوامل فشله في تحقيق التوازن الاقتصادي.

أما الفصل الثالث فقد اختص ببيان منهج القرآن الكريم في الحد من الاختلالات الاقتصادية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، ففي الأول: استعرضت مفهوم وأسس التوازن الاقتصادي في القرآن الكريم، وفي الثاني: تم بيان منهج القرآن الكريم في الحد من الاختلالات الاقتصادية، أما الثالث: تم التركيز فيه على إبراز منهج القرآن الكريم في تقليل أضرار الأزمات الاقتصادية. ثم بعد ذلك الخاتمة، حيث اشتملت على النتائج والتوصيات.

النتائج: حيث توصلت في هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها:

١. إن المنهج القرآني في الاقتصاد الإسلامي ينظر للتوازن الاقتصادي كجزء من كل متكامل لا يفصل بين التوازن المادي والتوازن الروحي ويقوم على أساس العقيدة والأخلاق.

٢. إن المنهج القرآني في تحقيق التوازن الاقتصادي يقوم على مجموعة من الأسس والقواعد المتكاملة فيما بينها والتي تشكل آليات تحقيق التوازن، وهي الإنتاج النافع والاستغلال الكفء للموارد، والاستهلاك الرشيد والمتوازن ، والنهي عن الربا ، ومنع الغش والاحتكار، والتوازن بين العرض والطلب.

مستخلص البحث (٤٥)

إنَّ هذا البحث الَّذي عنوانه: (تخصيص الإيرادات في الاقتصاد الإسلامي وآثاره الاقتصادية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية في الفترة من (١٤٢٥هـ- ١٤٣٥ه) حيث تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع من عدة وجوه، أهمها من الناحية العلمية قلة الدراسات التي تناولته، خاصة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي تمس معه الحاجة إلى دراسة مبدأ تخصيص الإيرادات، ومن الناحية العملية يتوقع أن يستفيد متخذو القرار الاقتصادي من خلال تطبيق مبدأ تخصيص الإيرادات العامة.

وقد تضمن فصول البحث التعريف بمفهوم تخصيص الإيرادات، ثم بيان موقف الفكر المالي الوضعي من ذلك، ومن ثم التطرق إلى مبدأ تخصيص الإيرادات في المالية الإسلامية، من خلال مفهوم التخصيص وأسسه، وبيان ضوابط التخصيص.

كما تضمنت فصول البحث جانباً تطبيقياً على الدراسة التطبيقية على المملكة العربية السعودية وقد اشتمل على بيان هيكل الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية، ومن ثم بيان الآثار الاقتصادية المترتبة على تخصيص الإيرادات.

توصل البحث لعدة نتائج أهمها: أسبقية الاقتصاد الإسلامي في إقرار هذا المبدأ، وأنّهُ مبدأ يمكن من خلاله مراقبة المال العام، وضمان حسن توجيهه، إن تخصيص الإيرادات من أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي، وأن هناك علاقة واضحة وجلية بين تخصيص الإيرادات وتحقيق الرشد في إدارة المال العام، ولتخصيص الإيرادات آثار ايجابية على حسن إدارة المرافق العامة.

عنوان البحث	تخصيص الإيرادات في الاقتصاد الإسلامي وآثاره الاقتصادية دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية للفترة من ((١٤٢٥هـ-١٤٣٥هـ
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	راشد بن علي بن إبراهيم المرواني الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد أحمد الروبي
عدد الصفحات	١٢١
العام الدراسي	١٤٣٦هـ-١٤٣٧ه
تاريخ المناقشة	٢٢-٥-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٣٤٣

مستخلص البحث (٤٦)

عنوان البحث	تقييم برامج الضمان الاجتماعي للحد من الفقر في المملكة العربية السعودية (الفترة ١٤٢٠هـ-١٤٣٥هـ)
اسم الطالب	محمد بن يوسف عيسى القليطي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. محمد عبدالقادر محمد خير
عدد الصفحات	١٦٥
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٣-٦-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٣٦٣

تناول هذا البحث موضوع تقييم برامج الضمان الاجتماعي في الحد من الفقر في المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٤٢٠هـ- ١٤٣٥هـ، وقد هدف البحث إلى الوقوف على تلك البرامج والتعرف على الجهد المبذول في إطارها للحد من الفقر عن طريق الخدمات والمساعدات الضمانية التي تضمنتها.

تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع من خلال أهمية الضمان الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المتعلقة بمواجهة الفقر.

تطرق البحث لمفهوم الضمان الاجتماعي وأهدافه وآثاره، إلى جانب مفهوم الفقر ومظاهره وأسبابه وآثاره ووسائل مجابهته، فضلاً عن الحديث عن الضمان الاجتماعي في الإسلام من حيث كونه حق في الشريعة الإسلامية ومن حيث آليات تطبيقه، وقد تضمن البحث جانباً تطبيقياً من خلال الوقوف على دور برامج الضمان الاجتماعي في الحد من الفقر في المملكة العربية السعودية.

توصل البحث لعدد من النتائج أبرزها:

١. هنالك اهتمام كبير من حكومة خادم الحرمين الشريفين بتطوير نظام الضمان الاجتماعي في المملكة وتوسيع دائرة المستفيدين منه من خلال الدعم المادي والتطوير لوكالة الضمان الاجتماعي في كثير من الجوانب.

٢. إن نظام الضمان الاجتماعي في النظام السعودي يوافق منهج الكتاب والسنة وسلف الأمة وهذا واضح في كثير من نصوص النظام والموارد التي يدعم فيها الضمان.

٣. يتضمن نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية نقل بعض الفئات الاجتماعية المستهدفة من معالين إلى عائلين عبر تدريبهم وتأهيلهم وتمويل المشروعات الإنتاجية الخاصة بهم سواء كان ذلك بشكل جماعي أو فردي.

كما تقدم البحث بعدد من التوصيات أهمها :

١. ضرورة العمل على توسيع نطاق تحويل الفئات الفقيرة من فئات معولة إلى فئات عاملة وعائلة من أجل القضاء على الفقر.

٢. الاهتمام بإقامة المشروعات الإسكانية للفقراء والمعوزين لأن ذلك سيقلل من المصروفات المالية على البرامج المقدمة من الوزارة للفقراء على المدى البعيد، ويراعى التوزيع الجغرافي في إقامة المشروعات الإسكانية بحيث تشمل الأرياف والقرى.

مستخلص البحث (٤٧)

عنوان البحث	العوامل المحددة للادخار الشخصي دراسة تطبيقية على مجتمع المدينة المنورة المعاصر
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	محمد بن عبدالعزيز بن محمد اللحيدان
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٠٧
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٢-٦-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تبحثُ هذه البحث العواملَ المحددة للادخارِ الشخصي في الاقتصاد الإسلامي مع دراسة تطبيقية على مجتمعِ المدينة المعاصر، من خلالَ العواملِ الَّتي تؤثِّر في ميلِ الأفرادِ إلى الادخارِ، ومدى مُطابقتِها أو وُجودِها في الواقعِ، فيعالجُ البحثُ الأسئلةَ التاليةَ:

- هل تؤثِّرُ العواملُ المباشرةُ في معدلِ الادخارِ؟ - هل تؤثِّرُ العواملُ السلبيةُ في معدلِ الادخارِ؟ - ما أبرز المحددات المؤثِّرة في قرارات المدخرينَ في مجتمع المدينة؟ - ما أَهميةُ الادخارِ في رفْعِ معدَّلِ الاستثمارِ والدخلِ؟

ومن خلال البحث والدراسة تمَّ التوصلُ إلى عدة نتائجِ؛ أهمها وعي مجتمع الدراسة بمفهومِ الادِّخار، وتأثيرُ عاملِ الدخلِ من جانبِ انخفاضه، ومن جانبِ إدارته في الادخار، وتأثيرُ الاستهلاك الترفي، ومحاكاة المجتمع في نمطه الاستهلاكيِّ في الادخار.

وأخيرًا أوصت الدراسةُ بضرورة ترشيد الإنفاق، ومحاربة السرف، والمحافظة على الموارِدِ وعدمِ إهدارها، وتعزيزِ سياسات الادخار على المستوى الشخصي، وتخصيص مواضيع في المناهج الدراسية، تساعدُ على فَهمِ الثقافة المالية، وأنْ يكونَ الادخارُ التزاما ماليا يحقِّق المشاريع الشخصيةَ للأفراد في المستقبل، وليس فائضا من الدخل يبقَى من غيرِ استهلاكٍ.

مستخلص البحث (٤٨)

تناول هذا البحث مساهمة الوقف في تمويل الخدمة التعليمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، وبالتَّطبيق على أحد أهم القطاعات التعليمية المعنيَّة بهذا المجال وهي الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بالمدينة المنورة، وتتمثل المشكلة التي تناولها البحث بالدراسة في التَّساؤلات التَّالية: ما هي الأبعاد الاقتصادية التي تتضمنها الخدمات التعليمية بما فيها تحفيظ القرآن الكريم كخدمة تعليمية؟ وما هو الدور الذي يقوم به الوقف في تمويل الأنشطة الخاصة بتحفيظ القرآن الكريم ؟ وقد هدف البحث إلى إبراز الأبعاد الاقتصادية للخدمة التعليمية من حيث كونها منتج يحقق منفعة، ولها كلفة تحتاج إلى تمويل، وإلقاء الضوء على تحفيظ القرآن الكريم كخدمة تعليمية ودور الوقف في تمويل الأنشطة الخاصة به، وذلك بالتركيز على الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية.

عنوان البحث	مساهمة الوقف في تمويل الخدمة التعليمية –الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بالمدينة المنورة(أنموذجا) خلال الفترة من عام ١٤٢٥هـ إلى العام ١٤٣٥هـ
اسم الطالب	عبدالله بن عبد المحسن بن عبدالله القرافي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. محمد عبد القادر محمد خير
عدد الصفحات	١٩٣
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٧-٦-١٤٣٦هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: أنَّ النشاط الخاص بتحفيظ القرآن الكريم وتعلمه وتجويده يجد عناية كبيرة في المملكة العربية السعودية على المستوى الرسمي والشعبي، مما ساعد على توسع نشاط الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بالمدينة المنورة، من حيث عدد المستفيدين من خدماتها التعليمية، ومن حيث الفصول والحلقات والمدارس التابعة لها، ومن حيث الموظفين العاملين فيها، ويساهم الوقف في تمويل نشاط الجمعية، غير أنها تعتبر مساهمة محدودة نسبياً بالنظر إلى المساهمة المطلوبة من الوقف في هذا الجانب.

تضمن البحث: عِدَّة توصيات، أهمها ضرورة تنظيم حملات توعوية بأهمية الوقف ودوره في تمويل التعليم، والاستفادة في هذا الصدد بوسائل الإعلام، وبأئمة الجوامع لإثارة الدوافع الدينية لدى أفراد المجتمع الإسلامي، وعقد ندوات حول كيفية تشجيع الناس على الوقف على التعليم، والأوجه المناسبة لذلك، وكذلك إنشاء لجنة في كل إدارة محافظة وفي كل قرية للعمل على الدعوة للوقف على التعليم ومخاطبة المجتمع المحيط.

مستخلص البحث (٤٩)

عنوان البحث	أثر مساهمة المستثمر السعودي في حصيلة الزكاة خلال الفترة من ١٤٢٠هـ إلى ١٤٣٥هـ
اسم الطالب	محمد بن ثلاب بن محمد الاحمدي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٥٥
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٧-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

يتحدث البحث عن أثر مساهمة المستثمر السعودي في حصيلة الزكاة ودور مصلحة الزكاة والدخل في تحصيل الزكاة، خلال الفترة ١٤٢٠هـ – ١٤٣٥هـ، وناقش نشأة وأهداف وموارد مصلحة الزكاة والدخل، كما تعرض للفجوة بين الوعاء الزكوي والحصيلة المدفوعة، واستطاع ان يعالج المعوقات التي تعرض لها المستثمر السعودي ومصلحة الزكاة والدخل.

وتظهر مشكلة البحث من خلال تساؤلات منها هل للمستثمر السعودي أثر واضح على حصيلة الزكاة؟ وهل الفجوة بين الوعاء الزكوي والحصيلة المدفوعة كبيرة؟ وماهي آلية اصلاح هذه الفجوة؟ وما العقبات التي تواجه مصلحة الزكاة والدخل في تحصيل الزكاة وطرق علاجها؟

وأعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي. وتوصل الباحث إلى نتائج منها:-

١. أن للمستثمر السعودي دور كبير في حصيلة الزكاة والتي تنعكس إيجاباً على المستحقين.

٢. تطور أسلوب مصلحة الزكاة والدخل باستخدام النظام الآلي الشامل، مما ساعد في زيادة حصيلة الزكاة .

٣. لمصلحة الزكاة والدخل دور في تحقيق العدالة بين المكلفين وتنمية مبدأ الالتزام الطوعي لديهم.

كما توصل الباحث إلى توصيات منها :-

١. السماح للمستثمرين الأجانب المسلمين بدفع الزكاة بدل الضريبة ويرى أن ذلك يزيد عدد المستثمرين وهو عامل جذب لهم وبالتالي زيادة حصيلة الزكاة.

٢. إلزام المستثمرين بوضع شهادة الزكاة سارية المفعول في مكان بارز بمقر عمل المستثمر إسوة برخصة مزاولة النشاط والسجل التجاري لتسهيل عملية الحصر ومعرفة مقدار الزكاة.

٣. إقامة دورات تدريبية مكثفة للعاملين في مصلحة الزكاة والدخل من أجل ارتفاع حصيلة الزكاة.

مستخلص البحث (٥٠)

عنوان البحث	الموارد المالية وآثارها الاقتصادية من خلال سورة التوبة
اسم الطالب	ياسر بن حسن أحمد العُمَري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم بن إبراهيم الطيب
عدد الصفحات	١٩٣
العام الدراسي	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢١-٧-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٤٤٣

يهدف البحث إلى محاولة إيجاد نظرية اقتصادية إسلامية من خلال الاستنباط من سورة التوبة . – ومن فروض البحث أن لآيات سورة التوبة دلالات اقتصادية، وأن الآثار الاقتصادية المستنبطة من سورة التوبة ذات أثر إيجابي على الاقتصاد، وأن ثمت فوارق بين الآثار الاقتصادية لسورة التوبة وآثار النظرية الاقتصادية الوضعية.

– واقتضى المقام تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، واشتمل التمهيد على شرح مفردات عنوان البحث، واشتمل الفصل الأول على الموارد المالية العادية (الدورية) واشتمل الفصل الثاني على الموارد غير العادية (الدورية) واشتمل الفصل الثالث على آثار الموارد الاقتصادية في سورة التوبة.

– واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي والتحليلي التأصيلي لجوانب الموضوع من خلال الآيات القرآنية في سورة التوبة وربطها بالواقع المعاصر.

– وأهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن الموارد الإسلامية في سورة التوبة ذات أثر مباشر، بينما هي في الاقتصاد الوضعي ذات أثر غير مباشر، وأن سورة التوبة تشير إلى الاعتماد الذاتي لمعالجة المشكلات الاقتصادية .

– أوصت الدراسة بالنظر في الاعتماد على الذات في معالجة القضايا الاقتصادية، وإلى وجوب الاهتمام بالقيم الأخلاقية جنباً إلى جنب مع الأسباب الموضوعية كما أوصت بدراسة الآثار الاقتصادية للموارد الإسلامية في بحث خاص لأهميته.

مستخلص البحث (١٥)

هذا بحث تكميلي لإكمال متطلبات درجة الماجستير، في قسم الاقتصاد الإسلامي الكائن في الجامعة الإسلامية بالمدينة – على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم – بعنوان:(عقود البناء والتشغيل وإعادة التملك – B.O.T – دراسة مقارنة) وذلك للعام الدراسي ١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ، وكان البحث تحت إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور: موسى محمد الطيب علقم، ومقدمه الباحث: عمر بن صالح المحيسن.

تظهر مشكلة البحث في أن عقد (البناء والتشغيل وإعادة التملك – B.O.T) من مستجدات العصر الحديث، ويعتبر من إحدى صيغ التمويل والاستثمارات، وتبرز العملية التمويلية فيه عند رغبة الدولة أو المؤسسة بإقامة أصل إنتاجي جديد أن تحدد المواصفات الفنية لهذا الأصل، وشروط تمويله، وكيفية تشغيله من جانب المستثمرين، وتحديد مدة بنائه وتشغيله بمدة زمنية مناسبة، ثم إعادة ملكيته إلى الدولة أو المؤسسة المانحة.

ونظرا لما لهذا العقد من أهمية متزايدة في جميع دول العالم، ونظرا لأنه لا يوجد حتى الآن معايير شرعية اقتصادية، فإنه يحتاج إلى مزيد من البحث العلمي حول جوانبه الاقتصادية والشرعية.

قام البحث بالإجابة على تساؤلات، منها: ما هي أنواع العقود، وتحت أي نوع تندرج تلك العقود، ومتى نشأت؟ ولماذا يتجه الناس إليها؟ وما هي أبرز خصائصها؟ وما رأي الاقتصاديين والفقهاء فيها؟ وما هي أسس نجاحه وفشله؟ وما هي آثاره على النمو الاقتصادي؟

وتعتمد الدراسة في مضمونها على المنهج الوصفي والاستدلالي التأصيلي والاستقرائي من خلال دراسة نظرية اقتصادية فقهية على الواقع المعاصر، مع استنباط الآثار المترتبة عليها اقتصاديا، وهذا المنهج لا يقف عند هذا الحد بل يعتمد كذلك على فهم العلاقات القائمة بين الأنواع، وتحليل مضمونها، والوقوف على أهداف المشروع وآلياته، وسبل نجاحه، للوصول إلى أهم النتائج والتوصيات، وبعد استخدام هذا المنهج توصل الباحث إلى نتائج، منها:

١. توصل الباحث إلى تعريف يحدد عقد (B.O.T) بأنه: عقد ملزم بين طرفين أو أكثر، يقوم الطرف الثاني بمقتضاه إنشاء مشروع، ثم تشغيله لمدة محددة، يسترجع من خلالها تكاليف المشروع، ويستخرج أرباحه، ثم يسلمه للمالك بصفة صالحة للاستعمال، من دون مطالبة بعوض.

٢. توصل الباحث إلى أن عقد (B.O.T) من العقود المستحدثة المعاصرة، وقد يكون له شبه بالعمرى أو بعقد الإجارة – وإن اختلف معه – كذلك يمكن تشبيه بعقد الاستصناع، والأصل جواز التعاقد بعقد (B.O.T).

٣. يعتبر عقد (B.O.T) من العقود التي تؤدي إلى تخفيف أعباء ميزانيات الدول والمؤسسات ونحوها، ويساعد على تقليص القروض (على المالك) وعدم الركون إليها.

ومن توصيات البحث:

١. يوصي الباحث بنشر ثقافة عقود(B.O.T)خاصة في الأوقاف الضعيفة، ومشاريع البنية التحتية

٢. تفعيل عقد (B.O.T) اقتصاديا، والحرص على استغلال الطاقات والموارد البشرية.

٣. الاتفاق على طريقة علاج المشاكل المحتملة الوقوع، بالنسبة للتعاقد بعقد (B.O.T) سواء من الجهة الممولة، أو الجهة المستفيدة.

عنوان البحث	عقود البناء والتشغيل (B.O.T) وإعادة التملك
منهج البحث	(دراسة تأصيلية مقارنة)
اسم الطالب	عمر بن صالح بن عبد الرحمن المحيسن
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٠٣
العام الدراسي	١٤٣٥ –١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	٢٤-٧-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٤٨٨٤
رقم إيداع البحث في مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٧-٧٢٨٦

مستخلص البحث (٥٢)

عنوان البحث	أثر الاستثمار في سوق الأسهم على سوق السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٠هـ – ١٤٣٦هـ
اسم الطالب	عبدالرحمن بن سعد بن سليمان العكوز
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. ابراهيم بن مبارك دهمش السناني
عدد الصفحات	١٠٢
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٣-٨-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تناول الإطار النظري العديد من المواضيع التي تتعلق بموضوع الدراسة الأساسي ففي الفصل الأول: مفهوم سوق الأسهم وأنواعه وحجم التعامل فيه كان فيه ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول: مفهوم سوق الأسهم لغة و اصطلاحاً وفيه مطلبان، المطلب الأول: تعريف سوق الأسهم لغة، المطلب الثاني: تعريف سوق الأسهم اصطلاحاً، والمبحث الثاني: أنواع أسواق الأسهم وفيه مطلبان، المطلب الأول: أنواع الأسواق المحلية، المطلب الثاني: أنواع الأسواق العالمية، والمبحث الثالث: حجم التعامل في سوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول: إجراءات التعامل في سوق الأسهم، المطلب الثاني: حجم التعامل في سوق الأسهم، المطلب الثالث: أسباب انخفاض وارتفاع سوق الأسهم.

الفصل الثاني: سوق السلع والخدمات وحجم التعامل فيه وفيه ثلاث مباحث، المبحث الأول: مفهوم سوق السلع والخدمات وفيه مطلبان، المطلب الأول: مفهوم سوق السلع في المملكة العربية السعودية، المطلب الثاني: مفهوم سوق الخدمات في المملكة العربية السعودية، المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على سوق السلع والخدمات وفيه مطلبان، المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة على سوق السلع والخدمات، المبحث الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على سوق السلع والخدمات، المبحث الثالث: علاقة سوق الأسهم بسوق السلع، المطلب الثاني: علاقة سوق الأسهم بسوق الخدمات، المطلب الثالث: حجم التعامل في سوق السلع والخدمات. الفصل الثالث: الاستثمار في سوق الأسهم وسوق السلع والخدمات وفيه أربعه مباحث، المبحث الأول: أهمية الاستثمار المحلي والأجنبي في سوق الأسهم وفيه مطلبان، المطلب الأول: أهمية الاستثمار المحلي في سوق الأسهم. المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي في سوق الأسهم. المبحث الثاني: الاستثمار في سوق الأسهم المحلي، الأجنبي وفيه مطلبان، المطلب الأول: الاستثمار في سوق الأسهم المحلي، المطلب الثاني: الاستثمار في سوق الأسهم الأجنبي، المبحث الثالث: تأثير سوق الأسهم على السلع والخدمات وفيه مطلبان، المطلب الأول: تأثير سوق الأسهم على سوق السلع، المطلب الثاني: تأثير سوق الأسهم على سوق الخدمات، المبحث الرابع: معوقات الاستثمار في سوق الأسهم وسوق السلع والخدمات وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول: معوقات الاستثمار في سوق الأسهم، المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في سوق السلع، المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في سوق الخدمات وفي نهاية البحث سوف نعرض النتائج والتوصيات والفهارس.

مستخلص البحث (٥٣)

عنوان البحث	إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية وأثره على استقرار أسعار النفط العالمية
اسم الطالب	وليد بن منور بن حمد الظبي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. صلاح تركي عطيوي الرواشدة
عدد الصفحات	٢٠٨
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٧-٨-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة ما بين أسعار النفط والكمية المنتجة من النفط من قبل المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠١٥)، حيث تم تطبيق اختبار السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) للتأكد من الاتجاه الزمني للسلاسل بأنه متساوي، وبعد أن تم التأكد من سلامة السلاسل تم اخضاع السلاسل لاختبار التكامل المشترك، وتبين أن هناك علاقة تكاملية واحدة مما استدعى بالضرورة تعميق عملية التحليل وذلك من خلال التعامل مع اختبار جرانجر للسببية، والذي بين بأن هناك علاقة سببية باتجاه واحد، وهو وجود تأثير سببي لأسعار النفط في الكمية المنتجة من النفط، وعدم وجود تأثير سببي للكمية المنتجة من النفط في أسعار النفط، مما يؤكد على الشفافية والوضوح في سياسة المملكة العربية السعودية النفطية، والتي تؤمن بمبدأ تقاسم السوق والحصة السوقية كما بينت الدراسة أن المملكة العربية السعودية تؤمن بمبدأ تقاسم الأسواق والحصة السوقية، وأن إنتاجها يمثل ما يسمى الإنتاج البديل، وبينت الدراسة أن قطاع الطاقة المتجددة يمثل فرصة للمملكة العربية السعودية للتخلص التدريجي من الدعم الكبير لأسعار النفط.

مستخلص البحث (٥٤)

عنوان البحث	السياسة الاستثمارية في الاقتصاد الإسلامي دراسة تطبيقية على كتاب الخراج لأبي يوسف
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	مبارك إبراهيم مرافا
جنسية الطالب	نيجيري
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد أحمد الروبي
عدد الصفحات	١٦٠
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٠-٨-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

يتناول هذا البحث دراسة الإمام أبي يوسف وكتابه الخراج ومفهوم السياسة الاستثمارية، وكذلك الموارد ومصارف المال التي أوردها في كتابه ثم بيان ضوابط السياسة الاستثمارية وأخلاقياتها من خلال هذا الكتاب.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ في معالجة هذا الموضوع، لتحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على الإمام أبي يوسف وفكره الاقتصادي فيما يتعلق بموضوع البحث.

٢. التعرف على أهمية الاستثمار والسياسات الاستثمارية.

٣. التعرف على أثر السياسة الاستثمارية على النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

١. فاعلية ما قرره الإمام أبي يوسف من سياسات استثمارية في الزراعة تضمنتها العديد من النظم الاقتصادية المعاصرة في كثير من الدول.

٢. تميز السياسات الاستثمارية في ظل الاقتصاد الإسلامي باحتوائها على الجانب الخلقي والذي ظهر جليا من خلال كتاب الخراج لأبي يوسف.

٣. تبين من خلال البحث مدى تطور الفكر الاقتصادي لأبي يوسف واعتباره أصلا للعديد من السياسات الاستثمارية في إحياء الأرض وتنميتها.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من النتائج، أوصى الباحث عدة توصيات، أبرزها وأهمها: ١. العمل على الاهتمام بمورد الأرض وإعمارها وتنميتها لما لذلك من أثر على الإنتاج وتوفير السلع الغذائية اللازمة للمجتمع.

٢. يوصي الباحث بالاهتمام بكتاب الخراج وتناول موضوعاته الأخرى بالدراسة والبحث والتي احتواها الكتاب.

٣. العمل على توظيف السياسات الاستثمارية الزراعية في الحد من المشاكل الاقتصادية التي تعتري الاقتصاديات المعاصرة لاسيما وأن كتاب الخراج قد ساهم في ذلك بانتقاله من الناحية النظرية إلى الناحية التطبيقية بإيراد أمثلة واقعية لهذه السياسات كإحياء الموات وغيرها.

مستخلص البحث (٥٥)

عنوان البحث	أثر التأمين الصحي على اقتصاديات الصحة دراسة تأصيلية تطبيقية على سنغافورة
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	محمد لطفي بن محمد مسروح
جنسية الطالب	سنغافوري
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	٢٢٢
العام الدراسي	١٤٣٦- ١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١١-٨-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٧٤١

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى معرفة صور التعامل بالتأمين الصحي في سنغافورة ومعرفة تكييفه الشرعي وبيان كيفية الاستفادة من هذه الأحكام في تحقيق التأمين الصحي للمجتمع الإسلامي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومن أهمها ما يلي:

١. أن التأمين على خلاف مصطلحاته ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ التأمين التعاوني والتأمين التجاري والتأمين الإسلامي، وأن التأمين الصحي هو جزء من التأمين التعاوني (أو الاجتماعي).

٢. النظام الصحي في سنغافورة يتكون من عدد برامج صحية تحت رعاية حكومة سنغافورة؛ برنامج الادخار الصحي، برنامج الدرع الصحي، برنامج الدرع الصحي الحياة، نظام التأمين الصحي الخاص، وبرنامج الدرع لكبار السن.

٣. تأخذ الحكومة ما وصل إلى ٣٧% من رواتب المواطنين للادخار من خلال برنامج صندوق الدعم المركزي ثم قسّمت الربح من تداول الادخار إلى ثلاثة حسابات؛ الحساب العادي (٢٣%)، الحساب الخاص (٦%)، وحساب برنامج الادخار الصحي (٨%).

التوصيات والاقتراحات: وصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات والاقتراحات من أهمها:

١. بناء المؤسسات الإسلامية الخاصة للبحث على التكييف الشرعي في البرامج الرعاية الصحية في سنغافورة وتنشرها بين المسلمين في سنغافورة.

٢. تفعيل برامج المنهج المتكامل مع البرامج الرعاية الصحية في سنغافورة وتطبيقها مع الحكم الشرعي.

٣. زيارة المؤسسات الحكومية أو الإسلامية في سنغافورة أو خارجها لاكتساب تجارب وخبرات من تلك المؤسسة.

٤. إجراء دراسة عن حكم الشرعي في نظام التأمين الصحي في سنغافورة.

٥. إجراء دراسة حول تجارب المؤسسات الإسلامية وتطبيقاتها الشرعية في سنغافورة.

مستخلص البحث (٥٦)

يبن الباحث في هذا البحث الآثار الاقتصادية للنفقات التحويلية، وطرق تطبيقها في الدول ومدى تأثيرها على الطلب المتنامي في عصرنا الحاضر وعلاقته بالاستهلاك واستقرار الإنتاج وعن شرعيتها في الإسلام.

وقد تناولت الحديث في الفصل الثاني عن مساهمة هذه النفقات في زيادة دخول الأفراد، ومدى فاعليتها في تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة، وعن دورها في توزيع الدخل الوطني للدولة وعن تحسين جودة الإنتاج وعلاقته بالنفقات التحويلية.

ثم انتقلت للحديث في الفصل الثالث عن دور الضمان الاجتماعي وعلاقته بالنفقات التحويلية وعن نشأته وتطبيقه في الإسلام.

ثم تحول الحديث عن الضمان الاجتماعي وعن المصروفات التي تعطى لمستحقيها عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، وعن دورها الاقتصادي والاجتماعي في المملكة وعن تدعيمها بالبرامج المختلفة لتتناسب مع متغيرات العصر.

وأخيراً تحدثت عن دور التأمينات الاجتماعية وأنها من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعن السياسة المالية في التأمينات الاجتماعية وتأثيرها فيها.

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للنفقات التحويلية على وكالة الضمان الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية خلال الفترة ((١٤٢٠_ ١٤٣٥
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	محمد بن عمر بن محمد الرحيلي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د– رمضان محمد أحمد الروبي
عدد الصفحات	١٥٢
العام الدراسي	١٤٣٦–١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٥–٨–١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٦٦٥

مستخلص البحث (٥٧)

عنوان البحث	التمويل عبر الشبكة الدولية للمعلومات (دراسة شرعية اقتصادية)
منهج البحث	دراسة شرعية اقتصادية
اسم الطالب	غروهس ماتيوه
جنسية الطالب	فرنسي
اسم المشرف	أ.د. رمضان الروبي
عدد الصفحات	١٨٢
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧ هـ
تاريخ المناقشة	١٦-٨-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٦٥٠

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.
فقد جاء هذا البحث بعنوان: التمويل عبر الشبكة الدولية للمعلومات (دراسة شرعية اقتصادية)، و قد تم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الاستنباطي والاستقرائي.
يتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد تمّ الحديث فيه عن مفهوم التمويل بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي، و ثلاثة فصول؛ جاءت على النحو الآتي: الفصل الأول: عن مواقع التمويل على الشبكة الدولية ؛ والفصل الثاني: عن عرض الصيغ المطبقة على المواقع و موقف الإسلام منها، والفصل الثالث: وتمّ فيه مناقشة التكييفات الشرعية لعمل مواقع التمويل.
وأخيراً الخاتمة واشتملت على أبرز النتائج والتوصيات، ثم الملاحق، والفهارس.
وقد برزت مشكلة البحث: هل هذا النوع من التمويل يعتمد على الفائدة الربوية ؟
و هل له جوانب مخالفة للشريعة الإسلامية ؟ فإن كان الجواب بنعم فهل يمكن تصحيحها ؟ و هل كفاءته الاقتصادية تعادل كفاءة التمويل الإسلامي ؟
و هل يمكن زيادة كفاءته إذا طبّقنا عليه صيغ تمويلية إسلامية ؟
ثم طرحتُ فرضيات البحث على أن كل من الأطراف المشاركة في العملية قادرة على التمويل و الاستثمار عبر هذه المواقع وفق تعاليم وقواعد الدين الإسلامي، وعلى أن مصادر الأموال مشروعة، إضافة إلى سلامة المواقع من الخلل الأخلاقي.
و كانت أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث هي:
١. ساهم في انتشار هذه المواقع مسألة الوصول إلى التقنيات الحديثة كالاتصال بشبكة الانترنت وتوفير وسائل الدفع الحديثة كالبطاقات وغيرها.
٢. العمولة التي تتقاضها هذه الموقع على ثلاثة أضرب: منها عمولة ثابتة، ومنها عمولة لا يتم حسابها إلا عند نجاح العملية التمويلية ومنها نظام الاشتراك لخدمة المواقع.
٣. ينصب التمويل بالتبرع في وعاء التضامن والتكافل الاجتماعي الذي يشجعه الإسلام عبر تشريعاته و أحكامه المتنوعة.
التكييف الشرعي لعمل الموقع يختلف حسب الصيغ المطبقة والنظام الذي يعمل به الموقع.
و على ضوء ما تم التوصل إليه من النتائج فإن أبرز توصيات البحث تمثلت في الآتي:
١. العمل على إنشاء أو إقامة هيئة مراقبة وإدارية تشرف على سلامة التعاملات من الناحية النظامية و الشرعية حتى لا يستغلها من هو ليس أهل لها وحتى يقبل عليها بشكل أوسع وبرحابة صدر واطمئنان.
٢. ينبغي العمل على تثقيف المجتمعات في الدول النامية نحو هذه المواقع لا سيما في العصر الحديث.

مستخلص البحث (٥٨)

عنوان البحث	طرق تمويل الوقف في باكستان دراسة تأصيلية اقتصادية
منهج البحث	دراسة تأصيلية اقتصادية
اسم الطالب	رستم بن محمد
جنسية الطالب	باكستاني
اسم المشرف	د. علي محمد القدال
عدد الصفحات	١٣٥
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٧-٨-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أمّا بعد:

عنوان البحث: «طرق تمويل واستثمار الوقف في باكستان دراسة تأصيلية اقتصادية». يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على: الافتتاحية، وأهمية موضوع البحث، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث، وكلمة الشكر والتقدير. ثم قسمت البحث إلى قسمين: القسم الأول: التمهيد: في تعريف الوقف، ودليل مشروعيته، وأركانه، وشروطه، وفيه مبحثان: المبحث الأول: تعريف الوقف ودليل مشروعيته، وفيه مطلبان. المبحث الثاني: أركان الوقف وشروطه وفيه مطلبان.

القسم الثاني: دراسة الموضوع وفيه أربعة مباحث. المبحث الأول: الوقف في باكستان نشأته وتطوره، حجمه ومشاكله، وفيه مطلبان وتحت كل مطلب فروع.

المبحث الثاني: دراسة طرق تمويل الوقف في باكستان، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثالث: استثمار الوقف في باكستان، وفيه أربعة مطالب.

المبحث الرابع: طرق استثمار الوقف في باكستان، وفيه ثلاثة مطالب.

الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مستخلص البحث (٥٩)

عنوان البحث	تقسيم العمل في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية لآراء الشيباني والغزالي وابن خلدون
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	فاروق جمعة إبراهيم
جنسية الطالب	موزمبيقي
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٥٤
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٢-٨-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٥٨٨

يعالج هذا البحث «تقسيم العمل في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية لآراء الشيباني والغزالي وابن خلدون»، وتتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: ما هو مفهوم تقسيم العمل في الاقتصاد الإسلامي؟ وإلى أي مدى يتفق أو يختلف مفهومه في الاقتصاد الوضعي؟ وما هي الآثار الاقتصادية لتقسيم العمل من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؟ وأهمية البحث تكمن في الآتي:

١. حاجة مكتبة الاقتصاد الإسلامي لمثل هذه البحوث.

٢. الحرص على الاستفادة من التراث العلمي الاقتصادي المتوفر في كتب هؤلاء الأئمة الثلاثة.

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث.

وحدود هذا البحث يبدأ بدراسة الظاهرة من القرن الثاني إلى القرن التاسع الهجريّين.

ووصل الباحث إلى نتائج أهمها:

١. من الآثار الاقتصادية لتقسيم العمل أنه يزيد فرص العمالة لأصحاب التخصصات في المجتمع، إذ يتم تقسيم العمل الواحد بين عدد من الأفراد.

٢. يؤدي تقسيم العمل إلى رفع الإنتاجية، وبالتالي انخفاض نفقة الإنتاج فيؤدي إلى خفض الأسعار واستقرارها.

ويوصي بتوصيات منها:

١. ضرورة اهتمام الدول الإسلامية بتوفير فرص التدريب لاكتساب المهارات الفكرية والملكات الجسمانية، وتشجيع الناس على الاستفادة من الخبرات والمهارات بما يعود على المجتمع بالنفع.

٢. أهمية اعتبار الدول الإسلامية لمبدأ تقسيم العمل في إنتاجها لما لها من آثار اقتصادية، مما ينعكس ذلك على كفاءة الإنتاج وتحقق التقدم والتنمية لهذه الدول.

مستخلص البحث (٦٠)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية لتغيير الأجور في الاقتصاد الإسلامي
منهج البحث	غيماداييف رائيل
اسم الطالب	روسي
جنسية الطالب	أ.د. علي محمد القدال محمد
اسم المشرف	١١٥
عدد الصفحات	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
العام الدراسي	٢٦-٨-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	الماجستير
الدرجة العلمية	الماجستير

تناول الباحث الموضوع «الآثار الاقتصادية لتغير الأجور في الاقتصاد الإسلامي» وناقش فيه مفهوم الأجور وأنواعها وضوابط الأجور في الشريعة الإسلامية التي تؤدي إلى استقرار الأجور ثم الآثار الاقتصادية لزيادة الأجور ونقصانها وذلك بعد ذكر أسبابها.

وكانت مشكلة البحث في إيجاد معايير وضوابط لتحديد الأجور في الاقتصاد الإسلامي ثم مناقشة الآثار التي تندرج تحت ذلك.

واستخدم الباحث لعلاج هذه المشكلة المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي.

وتوصل لعدة نتائج أهمها:

١. الأجر في الاقتصاد الإسلامي هو العوض المادي المتقوم.

٢. يحرص الإسلام على استقرار الأجور الحقيقية للعمال بما يؤدي إلى استقرار الأجور في الاقتصاد القومي ككل.

٣. تراجع معدلات الأجور عن حد الكفاية يكون سبباً لانخفاض الطلب الكلي مما يحدث الركود الاقتصادي.

وخرج بتوصيات منها :

١. ضرورة التطبيق الكامل للاقتصاد الإسلامي بكافة جوانبه حتى نصل إلى استقرار الأجور و القضاء على التضخم و الانكماش.

٢. السعي إلى وصول حد الكفاية بالتزامن مع زيادة الإنتاج بإيجاد سياسات للأجور وسياسات للإنتاج.

٣. تشجيع كل صور التكافل الاجتماعي في معالجة سلبيات تدني الأجور وتشجيع أصحاب الأعمال برفع كفاءة إنتاجية أعمالهم بكل ما يؤدي إلى ذلك.

مستخلص البحث (٦١)

عنوان البحث	إحياء الأرض الموات ودوره في الإنتاج دراسة تأصيلية تطبيقية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	ابراهيم عزي سعد حسن الحطامي
جنسية الطالب	يمني
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٢٨
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٢-١١-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

هدف هذا البحث إلى إبراز أهمية ودور إحياء الأرض الموات في الإنتاج، وماله من أثر على المنتجات الزراعية التي يحتاجها المجتمع المسلم، وتوضيح كيفية عمل الإحياء في تحفيز استثمار الأراضي البور، ومكافحة احتكار الأرض دون استثمارها، وإزالة الاختلالات التي يمكن أن تحدث أثناء عملية التنمية الاقتصادية من الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار.

وقد قسم الباحث البحث إلى تمهيد، وثلاثة فصول، يندرج تحتها عدد من المباحث الأخرى. فأما التمهيد: فحوى مفهوم، وأهمية، وضرورة إحياء الأرض الموات.

وأما الفصل الأول: فتناول أحكام إحياء الأرض الموات في الفقه الإسلامي.

وأما الفصل الثاني: فتناول المفهوم الاقتصادي للأرض.

وأما الفصل الثالث: فتناول أثر إحياء الموات في الإنتاج.

وقد توصل البحث إلى نتائج من أهمها: أن الكفاءة الاقتصادية تتحقق في نظام إحياء الأرض الموات بآليات ووسائل متعددة، من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة من إعادة توزيع الدخل، والثروة في الاقتصاد الإسلامي، حيث يهدف مشروع العمارة للأراضي الموات الخالية من الزراعة إلى توفير فرص العمل للعاملين في الزراعة، وأن الإسلام قد حرص على إعطاء الأرض الموات لمن يزرعها ويحييها؛ لما له من أثر بالغ في توسيع الإنتاج الزراعي.

وبناءً على ذلك فإن الباحث يوصي إتباع سياسات تشجيعية في استثمار الموارد الطبيعية، خاصة لمن أراد أن يحيي أرضاً مواتاً، والسعي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من البلدان الإسلامية التي تتمتع بقدرة مالية، ولا تتوفر لديها أراضي صالحة للزراعة، ويوصي كذلك بضرورة تكاثف جهود المؤسسات الزراعية سواء المدنية أو الحكومية؛ لنشر الوعي الزراعي وإظهار أهميته.

مستخلص البحث (٦٢)

عنوان البحث	دور البريد في خدمة الاقتصاد الوطني دراسة تأصيلية تطبيقية على البريد السعودي
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	أمين بن محمد بن أحمد سالم الشنقيطي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم إبراهيم الطيب
عدد الصفحات	١٣٤
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٤-١٢-١٤٣٧هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تناول البحث الدراسة التأصيلية والتحليلية لدور البريد في خدمة الاقتصاد الوطني وذلك بالتطبيق على البريد السعودي، حيث تمثلت مشكلة البحث في الأبعاد الاقتصادية للخدمات البريدية وطبيعتها وآثارها وتكييفها الشرعي إلى جانب الوقوف على تطور البريد السعودي ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني .

وعمل البحث على اختبار عدة فروض أهمها أن للخدمات البريدية آثاراً اقتصادية إيجابية، وأن النشاط البريدي يتماشى مع الشريعة الإسلامية وأحكامها، ومن الخدمات البريدية في المملكة العربية السعودية ما تسهم في الاقتصاد الوطني بمساهمتها بالعائد على الإيرادات العامة وتوظيف القوى العاملة. استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والتعامل مع البيانات واستخراج المؤشرات الإحصائية.

وتوصل إلى عدة نتائج من أبرزها: أن الخدمة البريدية تنطوي على أبعاد اقتصادية تتمثل في المنفعة التي تتولد عنها والتكلفة التي تترتب عليها والعائد المحصل منها بالنسبة للمؤسسة البريدية، وأن النشاط البريدي ارتبط تاريخياً بالدولة الإسلامية منذ عهد الدولة الأولى، وأن الشريعة الإسلامية تقر الخدمات البريدية التي تلتزم بضوابطها.

وقد تطور البريد السعودي وتنوعت خدماته من خلال المراحل المختلفة التي تطورت عبرها الدولة السعودية حيث ظل يقدم خدمات لمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني السعودي، فضلاً عن مساهمته المحدودة في الإيرادات العامة وفي توظيف القوى العاملة. تقدم البحث بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة العمل على أسس تجارية وضرورة تذليل الصعوبات المتعلقة باستقطاب الكوادر والخبرات الوطنية للعمل بمؤسسة البريد وإسناد بعض الأعمال البريدية للقطاع الخاص.

مستخلص البحث (٦٣)

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة: فتشتمل على بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وفرضياته، والدراسات السابقة، وتقسيم المشروع، ومنهج البحث.

وأما التمهيد: فيشتمل على التعريف بأبي عبيد القاسم بن سلام بما فيه من اسمه ومولده ووفاته ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه وشيوخه وتلاميذه وآثاره العلمية، كما يتضمن التعريف بكتاب الأموال محيطا باسم الكتاب ونسبته لمؤلفه ومصادر الكتاب ومنهج المؤلف في الكتاب وأهمية الكتاب لدى علماء الاقتصاد الإسلامي.

وأما الفصل الأول: فيشتمل على معنى النفقات العامة لغة واصطلاحا والمعايير العامة للنفقات كما يتضمن ضوابط الإنفاق العامة وقواعدها والعوامل المحددة لحجم النفقات العامة وأهداف النفقات العامة والأسباب الحقيقية والظاهرية لزيادة النفقات العامة.

وأما الفصل الثاني: ففي بيان أنواع النفقات العامة في النظام المالي الإسلامي وعند الإمام أبي عبيد، والتقسيم الاقتصادي للنفقات العامة في النظام المالي الإسلامي وعند الإمام أبي عبيد.

وأما الفصل الثالث: ففي الآثار الاقتصادية للنفقات العامة من خلال كتاب الأموال لأبي عبيد من أثر النفقات العامة على الاستهلاك و الإنتاج الوطني والدخل والادخار الوطني، وأثر الإنفاق العام على النمو والاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل الوطني.

وأما الخاتمة فتحتوي على أهم النتائج التي وصلت إليها والتوصيات.

وأما الفهارس فهي تتضمن فهارس الآيات والأحاديث والكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية والأعلام والمصادر والمراجع. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة من خلال كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) رحمه الله
اسم الطالب	إنعام الله بن محمد شفيق
جنسية الطالب	نيبالي
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد أحمد الروبي
عدد الصفحات	١٦٨
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٤-١-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

مستخلص البحث (٦٤)

عنوان البحث	أثر البيوع على كفاءة السوق
اسم الطالب	محمد مهيوب محمد العديني
جنسية الطالب	يمني
اسم المشرف	أ.د. عزالدين مالك الطيب
عدد الصفحات	١٨٤
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٣-١-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تبرز أهمية البحث من الناحية العلمية بقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وبخاصة من منظور الاقتصاد الإسلامي فإن الحاجة ماسةٌ إلى دراسته لإبراز دور الاقتصاد الإسلامي المحقق لكفاءة السوق، ومن الناحية العملية يتوقع أن تكون الدراسة محورًا مهمًا للباحثين والمؤسسات الأكاديمية والحكومية ذات الصلة.

وتضمن البحثُ وفصوله التعريف بالأسواقِ عمومًا، ولمحة عن نشأتها وتاريخاها، ونظرة الإسلام لها، وحكمها، وأنواعها، ثم البيوع، وأنواعها، وأركانها، وشروطها، ومن ثم الكفاءة الاقتصادية للأسواق مفهومها، وأنواعها، وعواملها، ثم أثر البيوع على كفاءة السوق في تخفيض كم الموارد، وتحسين الكيف، وعلى كفاءة العرض والطلب.

وتوصل الباحث لعدة نتائج من أهمها: أن اللّه قد قسم معيشة الناس في الحياة الدنيا وجعلهم متفاوتين في العقول والقدرات والقوى، والأرزاق والأموال والدخول، إذ التساوي التام في الدخل يفضي إلى تجمد العملية الإنتاجية للمجتمع، ويصيب الاقتصاد بحالة من الركود والجمود، وأن هناك فرق بين الكفاءة الاقتصادية الإسلامية والوضعية، وتميز الاقتصاد الإسلامي بالجانب الأخلاقي، وله قدم السبق في رسم النموذج الأمثل للرقي للكفاءة الاقتصادية في الأسواق، إذ أقامه على ركيزة الضروريات الخمس، وحماه بجملة من الآداب، وطالب فيه بالمسايرة على ترتيب المقاصد الضرورية ثم الحاجية ثم التحسينية، والسير على ذلك يضمن الوصول للكفاءة.

وأوصى الباحث بضرورة قيام الأسواق على المبادئ التي طالب بها الإسلام في التعاملات، والأخلاقيات، ومسايرة التقدم العلمي والتقني للوصول للكفاءة.

مستخلص البحث (٦٥)

عنوان البحث	وسائل تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	علي بن عبدالله بن محمد غضوان
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٥٧
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٦-١-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

في هذا البحث حاول الباحث تعريف تعبئة المدخرات وأهميتها ووسائل تعبئة المدخرات بصفة عامة، ثم قام بدراسة تطبيقية لمصرف الراجحي لمعرفة قدرته على جذب العملاء وتعبئة المدخرات.

وتكمن مشكلة البحث في التعرف على الدور المهم الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات. وهل له وسائل فعالة لجذبها؟ وما هي قدرة مصرف الراجحي في جذب العملاء وتعبئة المدخرات؟.

وقد استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي في الوصول إلى نتائج سليمة.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. أن حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية أهم مصادر الأموال الخارجية، ولذا فقد اهتمت المصارِف بإنشاء أنواع متعددة من الصناديق الاستثمارية، وهذا النوع من الحسابات يُكيّف على أنه عقد مضاربة فيكون العميل هو رب المال والمصرِف هو المضارب.

٢. تعادل نسبة الودائع تحت الطلب في مصرف الراجحي ٢٢% من مجموع ودائع البنوك في المملكة العربية السعودية مما يدل على قدرته لجمع الودائع وتعبئتها.

٣. بلغت استثمارات مصرف الراجحي في عام ٢٠١٤م ما يساوي ٤٢,٥ مليار ريال سعودي مما يدل على قدرته في توجيه المدخرات إلى الاستثمار الوطني.

٤. أن معاملات مصرِف الراجحي في الودائع وحسابات الاستثمار أنها معاملات شرعيّة جائزة نظراً لوجود هيئة شرعية يُعرض عليها ما يقوم به البنك من أنشطة مالية أو استثماريّة أو غيرها.

ثانيا : التوصيات:-

١. يوصي الباحث برفع قدرات المصارف الإسلامية لزيادة تعبئة المدخرات بحيث تمتص الأموال الموجودة في أيدي الأفراد.

٢. ضرورة زيادة الاستثمارات لامتصاص الودائع المتراكمة لدى المصارف الإسلامية.

مستخلص البحث (٦٦)

عنوان البحث	محددات الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٠ – ١٤٣٥هـ
اسم الطالب	حاتم بن حامد بن احمد الذبياني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٤٥
العام الدراسي	١٤٣٧–١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٦–١–١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

يتحدث البحث عن محدّدات الاستقرار الاقتصاديّ في المملكة العربية السعودية خلال الفترة: ١٤٢٠–١٤٣٥هـ. واحتوى على مقدّمة، وفصلٍ تمهيديٍّ، وفصلَين يندرجُ تحتها عددٌ من المباحث والمطالب، وخاتمة، وتوصيات، ويناقش البحثُ محدّدات الاستقرار الاقتصاديّ في المملكة العربية السعودية، وهي السياسة الاقتصادية، والسياسةُ المالية، والسياسةُ النقدية، مبينا ماهيتها، وأهدافَها، وآليةَ عملها، ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ والماليّ والنقديّ، ومن ثَمَّ الاستقرار الاقتصاديّ بشكلٍ عامٍّ. محاولاً معالجة مشكلة البحث الذي ظهرت من خلال طرْح التساؤلات التالية:

١. ما علاقةُ الاستقرار الاقتصاديّ بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية؟

٢. وما هي أبرزُ المحدّدات الاقتصادية التي تؤثّر في الاستقرار الاقتصاديّ في المَملكة العربية السعودية؟

٣. وما هي أهمُّ المحدّدات الاقتصاديَّة التي تحقّق الاستقرارَ الاقتصاديَّ في المملكة العربية السعودية؟

ويقومُ البحثُ بعونِ اللّه وتوفيقه على المنهج الوصفيّ والتحليليّ والاستنباطيّ والاستقرائي، والذي يعتمدُ على دراسة محددات الاستقرار الاقتصاديّ في المملكة العربية السعودية، ومعرفة أبرزِ محددات الاستقرار الاقتصاديّ التي ساعدتْ على الاستقرار الاقتصاديّ بشكلٍ عامٍّ.

ومن خلال البحث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. أن سياسة الأجور والأسعار ساهمت في الاستقرار الاقتصادي.

٢. دور مؤسسة النقد في الرقابة على المؤسسات الاقتصادية له أثر إيجابي في الاستقرار الاقتصادي.

٣. أن السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في خططها من خلال الخطة التنموية السابعة والثامنة والتاسعة تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

التوصيات:

١. القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات التطبيقية حول محددات الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

٢. إعداد دراسات تطبيقية لمحددات الاستقرار الاقتصادي لمعالجة عدم الاستقرار الاقتصادي في الدول الفقيرة والنامية.

٣. التوجيه بتطبيق نموذج المملكة العربية السعودية في معالجة الاستقرار الاقتصادي بشكل مباشر وإعداد دراسات أخرى عن امكانية تطبيق النموذج في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي.

مستخلص البحث (٦٧)

عنوان البحث	العوامل المؤثرة على حجم الطلب على الواردات السلعية في المملكة العربية السعودية للفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠١٤م دراسة تحليلية
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	يوسف بن نجاء بن ناجي الصاعدي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. محمد عبدالقادر محمد خير محمد علي
عدد الصفحات	٢٠٣
العام الدراسي	١٤٣٧–١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٧–٢–١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

هدف البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على حجم الطلب على الواردات السلعية للمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠١٤م وقد تمثلت مشكلة البحث في ما تشير إليه الإحصاءات والتقارير الرسمية من كبر حجم تلك الواردات من حيث الكمية والقيمة، الأمر الذي يثير التساؤلات حول أسباب ذلك والعوامل المؤثرة على الطلب المحلي عليها.

قام البحث على أساس عدد من الفرضيات، وهي أن الحجم الكبير للواردات السلعية في المملكة العربية السعودية يعود إلى تنوع تلك الواردات، وأن تعدد تلك الواردات يعود إلى تعدد عوامل تؤثر على الطلب عليها، وأن تعدد تلك العوامل يرجع إلى الخصوصية الاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية.

اتبع البحث المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي مستفيدًا من البرامج التقنية الحديثة في هذا المجال.

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة المتعلقة بموضوعها، تمثل أبرزها في أن التطور الذي حدث في أداء الاقتصاد السعودي نتيجة لبرامج وخطط التنمية انعكست نتائجه بصورة كبيرة على نمو حجم الطلب على الواردات، وأن الواردات السلعية للمملكة العربية السعودية اتسمت بالتنوع والنمو المضطرد، وأن العوامل المؤثرة على حجم الطلب على الواردات السعودية تعددت لتشمل عوامل متعلقة بالمستهلك، وعوامل متعلقة بالمنتج، إلى جانب عوامل اقتصادية أخرى مثل التسهيلات البنكية، وتحويلات الأجانب، وسعر الصرف، والرسوم الجمركية، هذا إلى جانب العوامل المتعلقة باستثمارات (القطاع النفطي والقطاع الحكومي) والقطاع الخاص، فقد تضمنت النتائج تأثيرًا عكسيًا للواردات على المستوى العام للأسعار عن طريق التضخم المستورد.

وقد تقدم البحث بعدة توصيات أهمها: ترشيد العلاقة بين خطط التنمية وحركة الواردات السلعية، ومضاعفة الاهتمام بتوسيع وتنويع قاعدة الإنتاج في الاقتصاد الوطني، والعمل على إحلال الواردات بالنسبة للسلع الأكثر استيرادًا والأعلى قيمة، وترشيد كل من الاستهلاك الحكومي والخاص لسلع الواردات، والحد من انتقال التضخم المستورد، والاهتمام بتنمية الصادرات السعودية، وترشيد التسهيلات البنكية الخاصة بالاستيراد، واستخدام كل من سعر الصرف والرسوم الجمركية للتقليل من استيراد السلع غير الضرورية.

مستخلص البحث (٦٨)

عنوان البحث	منهج أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤هـ) في الموازنة العامة من خلال كتابه الأموال
اسم الطالب	أحمد أطول عمر
جنسية الطالب	موريتاني
اسم المشرف	د. علي محمد القدال محمد
عدد الصفحات	٢١٠
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٥-٥-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

اشتمل هذا البحث على مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة، تضمن الفصل التمهيدي ترجمة للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، والتعريف بكتابه «الأموال» وبيان أهميته. ثم انتقل الحديث في الفصل الأول لهذا البحث إلى مفهوم الموازنة العامة ونشأتها ووجود جوهرها في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، واتضاح معالمها أكثر في عهد الخلفاء الراشدين من بعده، وبيان أهمية الموازنة العامة وأهدافها.

ثم انتقل الحديث في الفصل التالي إلى الحديث عن النفقات العامة من حيث ماهيتها وطبيعتها في النظام المالي الإسلامي وعند أبي عبيد، مروراً بأنواع النفقات وأقسامها، ثم انتقل الحديث إلى ايرادات الدولة الإسلامية في ذلك العصر من خلال كتاب «الأموال» لأبي عبيد، وتطرقت للإيرادات وأحكامها بشيء من التفصيل.

وفي الفصل الأخير انتقل الحديث إلى الموازنة العامة من خلال كتاب «الأموال» لأبي عبيد، تحدث فيه الباحث عن خصائص الموازنة العامة وأسس تحديد النفقات والإيرادات، ثم ختم البحث بمقارنة رقمية بسيطة بين الإيرادات والنفقات في ذلك العصر بحسب ما توفرت لديه من معلومات معتمدا في ذلك على كتاب «الأموال» لأبي عبيد.

وتعتمد الدراسة في مضمونها على المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي التأصيلي، من خلال دراسة كتاب « الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلام، إذ قامت بدراسةٍ نظريةٍ تحليليةٍ للفكر المالي الإسلامي؛ لاستنباط الأسس والمبادئ التي تحكم الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي.

مستخلص البحث (٦٩)

عنوان البحث	الجمارك ودورها في تحفيز الاستثمار في المملكة العربية ١٤٢٥هـ-١٤٣٥هـ
منهج البحث	تركي بن موسى بن صالح الجهني
اسم الطالب	سعودي
جنسية الطالب	د. موسى محمد الطيب علقم
اسم المشرف	١٩٨
عدد الصفحات	١٤٣٥-١٤٣٦هـ
العام الدراسي	١٠-٦-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	الماجستير
الدرجة العلمية	الماجستير

الاستثمار يمد المجتمع بالسلع والخدمات ولكن لابد لها من ضوابط تحكم استيرادها وتصديرها ووضع ضوابط لكل نوع من أنواع السلع (الضرورية والحاجية و التحسينية) حسب حاجة المجتمع لكل نوع لكي نساهم في علاج أهم مشكلة تناولها الاقتصاد الإسلامي وهي التوظيف السليم والصحيح للاستثمار، عن طريق أداة الجمارك التي تنظم حركة الاستيراد والتصدير ومعرفة الفجوة بين المعروض في السوق والمطلوب، ودعم الخزانة العامة للدولة من خلال الإيرادات الجمركية، كما تسهم في دعم اقتصاديات الدول الإسلامية والعربية والصديقة عن طريق الاتفاقيات التي تدعم حركة التجارة البينية بين هذه الدول وهذا يدعم هذه الاقتصاديات للنهوض ومعالجة أسباب التخلف الاقتصادي من خلال تسهيل مرور المنتجات وآلات الإنتاج والخبرات فيما بين هذه الدول.

وتنطلق مشكلة البحث من خلال، هل الجمارك أداة قادرة على تحفيز الاستثمار، وهل يمكنها أن تساهم في تصحيح الميزان التجاري للدول ذات الاتفاقيات المشتركة، وهل أداة الجمارك قادرة على تحقيق إيرادات مالية تساهم في تحقيق العجز في الموازنة العامة، وهل الجمارك أداة سريعة لمعالجة الخلل في تدفق السلع والخدمات.

واعتمد هذا البحث على منهج الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي لبيان مدى فعالية آليات الجمارك المحفزة للاستثمار.

ومن أهم النتائج:

١. الرقابة على الواردات تمكنها من حماية الصناعات الوطنية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية من منافسة السلع الأجنبية المستوردة، فواردات القطاع الصناعي معفاة من الرسوم الجمركية، وقد يُتخذ قراراً بمنع استيراد السلع التي تنتجها المشروعات الاستثمارية، كما تتمتع بحق ربط الرسوم الجمركية بالتأمين حتى حصولهم على قرارات الإعفاء الصناعي، وتمتعهم كذلك بميزة الإدخال المؤقت، كما تسهم الرقابة الجمركية في زيادة الصفقات المتكافئة، مما يساهم في تخفيف الضغط على الميزان التجاري.

٢. تهدف الرزنامة الزراعية إلى حماية الإنتاج المحلي من بعض المنتجات النباتية المستوردة.

ومن أهم التوصيات:

١. ضرورة اطلاع المستثمرين على الاتفاقيات الخليجية، والعربية، والثنائية للمملكة.

٢. العمل على الاستفادة من الميزات والتسهيلات التي تقدمه الجمارك.

٣. ضرورة الاستفادة من تجربة الاتحاد الجمركي الخليجي وتفعيلها على مستوى الوطن العربي وخلق جو من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بطريقة تساهم في رفع مستوى المعيشة لدول العربية، بحيث يتم الاستفادة من الدول ذات رؤوس الأموال واستثمرها في دول ذات موارد جيدة وعالية واستقطاب أيادي عاملة من دول أخرى، وهكذا تمت الاستفادة لعدد كبير من الدول وأصبح الاكتفاء ذاتي.

٤. المفترض أن يكون الارتكاز الأكبر في الاستيراد على الواردات الخام وإيجاد طرق لدعم استيرادها، ودعم استيراد آلات الإنتاج الخاصة بها، لاعتبارات منها التكلفة الرخيصة، عند معالجتها زيادة القيمة المضافة للاقتصاد، ومنها قد نصل إلى الاكتفاء الذاتي ثم مرحلة التصدير، والأشراف المباشر على عملية المعالجة والتأكد من سلامة المنتجات.

مستخلص البحث (٧٠)

عنوان البحث	آثار الاعتماد المستندي على حجم الصادرات والواردات --دراسة تأصيلية
منهج البحث	دراسة تأصيلية
اسم الطالب	سليمان بالدي
جنسية الطالب	غيني
اسم المشرف	أ.د. إبراهيم بن مبارك السناني
عدد الصفحات	٧٥
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٥-٦-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تناول الباحث بيان طبيعة الاعتماد المستندي، وأهم المستندات التي يجب أن تتضمنها خطاب الاعتماد، مثل الفاتورة التجارية وبوليصة الشحن.... وهلم جرا.

كما تناول الباحث فيه بتوضيح مفهوم الصادرات والواردات ومدى أهميتهما على التجارة الدولية، و بيان دور الاعتماد المستندي تجاه الصادرات والواردات، ثُم خلصت إلى تكييف الشرعية لعقد الاعتماد المستندي بأنه عقد مُركَّب على الوكالة والضمان، ثُم انتقلتُ إلى دراسة الآثار المترتبة على العلاقة التعاقدية لأطراف الاعتماد المستندي من خلال توضيح التزامات كل طرف، وعلاقة أطراف العلاقة بالبنوك الوسيطة.

وقد تَوَصَّل الباحث إلى عِدَّة نتائج من أهمها:

أن الاعتماد المستندي جائز، ولا بأس في تعامل المصارف بها، ولا يضر كونها من المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي.

مستخلص البحث (٧١)

جاء هذا البحث بعنوان «موارد الدولة وآثارها الاقتصادية من خلال كتاب الأموال لأبي عبيد قاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) – رحمه الله –».

والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج: الاستقرائي– الاستنباطي –التأصيلي من خلال دراسة كتاب الأموال.

وقد تقيدت في هذا البحث بذكر الموارد من خلال كتاب الأموال وبيان الأثار الاقتصادية لهذه الموارد، بما يخدم الاقتصاد الإسلامي.

وينقسم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة وفهارس.

وختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات. وخلص الباحث في ختام البحث إلى النتائج التالية:

عنوان البحث	موارد الدولة وآثارها الاقتصادية من خلال كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) رحمه الله
اسم الطالب	عبدالرحمن حافظ محمد عبدالحليم خان
جنسية الطالب	بنجلاديشي
اسم المشرف	أ.د. إبراهيم بن مبارك بن دهمش السناني
عدد الصفحات	١٠٧
العام الدراسي	١٤٣٥هـ – ١٤٣٦هـ
تاريخ المناقشة	١٦-٦-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦١٩٥

١. أن الحلي من الذهب والفضة يرى أبو عبيد الزكاة فيه إذا لم يعد للاستعمال، وفي ذلك مصلحة للفقير، بأن لا يهضم حقه وتهرب الأموال بحجة الاقتناء.

٢. من سعة أفق الشريعة الإسلامية أنه أجاز إخراج الزكاة عيناً أو قيمةً حسب المصلحة ومراعاة الحالة الاجتماعية كما أورد ذلك أبو عبيد.

٣. من الحلول لمشكلة تراكم الأموال والثروات المعطلة في البنوك هي فرض الزكاة عليها حتى يشكل هذا الأمر باعثا حثيثا للاستثمار.

٤. تعتبر الجزية أداة من أدوات التمويل ففيه تحفيز للعمل، لأنه يلزم بدفع الجزية.

كما أنه أوصى في ختام البحث ما يلي:

١. العناية بدراسة الكتب التراثية ومنها كتاب الخراج للإمام أبو يوسف واستنباط الآثار الاقتصادية منه.

٢. تكوين لجنة شرعية لدارسة الأولى في إخراج الزكاة عيناً أو قيمةً حسب الحالة الاجتماعية وخاصة زكاة الفطر، فزكاة الفطر تمثل موردا متكررا في كل سنة.

٣. انشاء هيئة لجباية الزكاة من البنوك وذلك لتحريك الأموال المعطلة نحو الاستثمار.

مستخلص البحث (٧٢)

عنوان البحث	استراتيجية استدامة الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي دولة الإمارات العربية المتحدة – أنموذجاً
اسم الطالب	محمد احمد محمد العليمي الحارثي
جنسية الطالب	إماراتي
اسم المشرف	أ.د. محمد عبدالقادر محمد خير محمد علي
عدد الصفحات	١٥١
العام الدراسي	١٤٣٧–١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٧–٦–١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

يناقش البحث موضوع استدامة الأمن الغذائي كونه عصباً للحياة، من حيث الاستراتيجيات الواردة في الاقتصاد الإسلامي بأسلوب استنباطي، وتطبيق هذه الدراسة على دولة إسلامية محورية في الاقتصاد الإسلامي وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، وتظهر مشكلة البحث في طرح التساؤلات التالية:

– ما أهمية وجود استراتيجية لاستدامة الأمن الغذائي في البلدان الإسلامية؟

– كيف يمكن بناء تلك الاستراتيجية وفقا لمنهج الإسلام في الاقتصاد؟

– إلى أي مدى تعتبر استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال استدامة الأمن الغذائي نموذجا مستوعبا لرؤية الاقتصاد الإسلامي في تحقيق استدامة الأمن الغذائي؟

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، تناول التمهيد التعريف بالأمن الغذائي وذكر عناصره وأهمية تحقيقه واستدامته للأجيال.

وتناول الفصل الأول مفهوم الأمن الغذاء في الإسلام وكيفية اهتمام الإسلام بتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق استدامته.

وتناول الفصل الثاني أبجديات الاستراتيجية الإسلامية في استدامة الأمن الغذائي ومقومات هذه الاستراتيجية المستدامة.

فيما تناول الفصل الثالث نموذج الإمارات في تطبيق استراتيجية استدامة الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي.

وذيل الموضوع بخاتمة فيها ذكر لعدة نتائج أهمها:

١. يرتبط تحقيق الأمن الغذائي في المفهوم الإسلامي بتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

٢. عنى الاقتصاد الإسلامي بالاستدامة الغذائية في الاستغلال الأمثل للأرض والمياه والقدرات البشرية، والحفاظ على الموارد النباتية والحيوانية، وعدالة توزيعها.

٣. تشتمل عناصر استراتيجية استدامة الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي على كل من الإنتاج الضروري، والاستثمار الزراعي، والمخزون الاستراتيجي، والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وإعادة التصدير، وجلب المصلحة، واستشراف المستقبل.

٤. قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي على خمسة مرتكزات أساسية تؤهلها للحصول على استحقاقات أكبر في الأمن الغذائي.

مستخلص البحث (٧٣)

عنوان البحث	نظرة المجتمع السعودي للأعمال الحرفية من منظور الاقتصاد الإسلامي المدينة المنورة أنموذجاً
اسم الطالب	خالد بن إبراهيم بن محمد العلوي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. رمضان بن محمد الروبي
عدد الصفحات	١٥٧
العام الدراسي	١٤٣٧ـ ١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٧-٦-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين. أما التمهيد فقد تم البحث فيه عن مفهوم العمل الحرفي في اللغة والاصطلاح والاقتصاد الإسلامي وأهمية العمل وآدابه، وأما الفصل الأول: إسهامات الدولة في الأعمال الحرفية، واشتمل على رؤية الدولة لأهمية الأعمال الحرفية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ودورها في الأعمال الحرفية في المدينة المنورة، والبنك السعودي للتسليف والادخار ودوره في دعم المشاريع الحرفية (فرع المدينة).

وأما الفصل الثاني: نظرة المجتمع السعودي للأعمال الحرفية فاشتمل على سلوك المجتمع السعودي للعمالة الحرفية الوافدة، وتقبل مجتمع المدينة المنورة للأعمال الحرفية، واستفادة مجتمع المدينة المنورة من برامج التدريب المهني، واستفادة مجتمع المدينة المنورة من دعم الأعمال الحرفية، وأخيراً الخاتمة، واشتملت على أبرز النتائج والتوصيات ثم الملاحق والفهارس.

وقد برزت مشكلة البحث في عزوف المجتمع السعودي للقيام بالعمل الحرفي والبحث عن أسبابها، والعمل على وضع الحلول المناسبة للمعوقات التي تواجه المجتمع السعودي للقيام بهذه الأعمال، ثم طرحت فرضيات عن مدى الوعي بالأعمال الحرفية، وعن مدى إقبال مجتمع المدينة المنورة على الأعمال الحرفية، وعن مدى رغبة رجال الأعمال في توظيف العامل الوطني.

وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

١. تقبل مجتمع المدينة المنورة للقيام بالأعمال الحرفية إذا أتيحت لهم الفرصة المناسبة.

٢. ضعف دور الإعلام في توعية المجتمع بأهمية الأعمال الحرفية، وضعف بيان حاجة سوق العمل إلى الكم الهائل من اليد الوطنية العاملة.

٣. تخرج من المعهدين الصناعي الثانوي الأول والثاني (١٤,٣٨٤)فنياً منذ تأسيس المعهدين حتى عام ١٤٣٧هـ أي أن نسبتهم (١,٥ %) من إجمالي سكان المدينة المنورة ممن هم في سن العمل من المواطنين.

٤. نجاح العمالة الوطنية في القيام بدورها في مجال بيع وصيانة الهاتف الجوال.

٥. استحواذ العمالة الوافدة على الأعمال الحرفية مما أثر على إتاحة الفرصة للعامل الوطني الذي يرغب القيام بهذه الأعمال بنفسه.

٦. انخفاض أجور العمل في القطاع الخاص مقارنة بالعمل في القطاع الحكومي.

وعلى ضوء ما توصل إليه من نتائج فإن أبرز توصيات البحث ما يلي:

١. العمل على تدريب وتأهيل العمالة الوطنية في مجتمع المدينة المنورة الذين يرغبون العمل في الأعمال الحرفية.

٢. العمل على سعودة قطاع الأعمال الحرفية الصناعية كاملاً، إذ أن العمالة الوافدة تستحوذ على الكثير من هذه الأعمال.

٣. يجب أن يقوم الإعلام بدوره المناط به على الوجه الأكمل، في بيان أهمية قيام العمالة الوطنية بالأعمال الحرفية، وأنها مصدر اعتزاز ومربحه مادياً.

٤. يجب تدخل (صندوق تنمية الموارد البشرية) في دعم أجور العمالة الوطنية الذين يعملون في العمل الحرفي في القطاع الخاص.

مستخلص البحث (٧٤)

عنوان البحث	معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي – دراسة تأصيلية
منهج البحث	دراسة تأصيلية
اسم الطالب	عبدالعزيز بن مبروك بن سالم العنمي الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. محمد عبدالقادر محمد خير محمد علي
عدد الصفحات	٢٢٠
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٧-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تتمثل مشكلة البحث في أن بعض الحكومات الإسلامية تلجأ لمواجهة العجز الهيكلي في موازناتها العامة إلى استخدام عدد من الوسائل والأدوات التي تنصح بها المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) غير أن تلك المؤسسات تخدم مصالح المؤسسات والدول المتحكمة في وضع سياستها وإدارتها، كما أنها تترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها بالنسبة لتلك البلدان، لما كانت المالية العامة الإسلامية تتضمن وسائل وأدوات يمكن استخدامها لمعالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة فإن المشكلة التي يتصدى لها هذا البحث بالدراسة تتمثل في الآتي:

١. توضيح الأدوات التي تتوافق مع السياسة الشرعية لمعالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة لدولة الإسلامية المعاصرة.

٢. بيان مدى كفاءة الاقتصاد الإسلامي في معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة. حيث عمل البحث على اختبار الفروض التالية:

١- ترتبط أدوات معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة وفقاً للمنظور الإسلامي بجانبي النفقات والايرادات.

٢- تتسم أدوات معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي بالكفاءة العالية.

٣- تعود كفاءة أدوات معالجة الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي إلى تنوع وتعدد تلك الأدوات.

وقد اتبع البحث: المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي؛ وقد توصل إلى عدة نتائج، أهمها: أن الوسائل والأدوات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) هي وسائل مالية محدودة الأثر ولا تقدم حلولا جذرية لمعالجة مشكلة العجز الهيكلي في الموازنة العامة. ومن النتائج أيضاً أنه تتعدد وتتنوع وسائل معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة في إطار الاقتصاد الإسلامي، بحيث تعمل هذه الوسائل بفعالية في القضاء على أسباب ذلك العجز، لكونها تتسم بالتنوع والاستمرارية.

وتوصل البحث إلى أن المنهج الإسلامي لترشيد الإنفاق العام يختلف عن أسلوب تقليص وضغط النفقات العامة لدى صندوق النقد الدولي في معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة، فالترشيد هنا يقصد به رفع الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في الجهات التي ينفق بها.

وقد قدم البحث عدة توصيات، من أبرزها: أنه ينبغي الاستفادة من أدوات الاقتصاد الإسلامي في معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة من خلال مجموعة الوسائل المالية، والاستفادة من عقود المشاركة والسلم و الاستصناع، ومجموعة الوسائل الإجرائية والتي منها المفاضلة بين أوجه الإنفاق والرقابة المالية في الإسلام وعدم اللجوء إلى التمويل الربوي، واللجوء إلى وسائل تخفيض العبء على الموازنة العامة، مثل الخصخصة وترشيد سياسة التوظيف في القطاع الحكومي، ووسائل ترشيد الانفاق العام مثل ربط الدعم بمعايير استحقاق محددة، ومشاركة المستفيدين في تكلفة الخدمة.

مستخلص البحث (٧٥)

عنوان البحث	تفعيل دور التدقيق الشرعي الخارجي في تحقيق كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية
اسم الطالب	عبيد اللّه كمال محمد قالمي
جنسية الطالب	جزائري
اسم المشرف	أ.د. محمد عبدالقادر محمد خير محمد علي
عدد الصفحات	١٤٦
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٧-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

جاء هذا البحث بعنوان: (تفعيل دور التدقيق الشرعي الخارجي في تحقيق كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية).

وقد تم في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي والوصفي تبعاً. وتكَوّن البحث من: مقدمة، وتمهيد تم الحديث فيه عن الخدمات المصرفية الإسلامية: مفهومها، وأهميتها، وأنواعها، وثلاثة فصول؛ جاءت على النحو الآتي: الفصل الأول وتم الحديث عن كفاءة الخدمات المصرفية والتدقيق الشرعي ؛ والفصل الثاني وتم الحديث فيه عن التدقيق الشرعي الخارجي كآلية من آليات الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، والفصل الثالث وتم فيه وضع التصور المقترح لتفعيل دور التدقيق الشرعي الخارجي.

وأخيراً الخاتمة واشتملت على أبرز النتائج والتوصيات.

وقد برزت مشكلة البحث في أن هذا البحث يسعى لإلقاء الضوء على التدقيق الشرعي الخارجي للمصارف الإسلامية ومدى أهميته وكونه ما زال جديداً في الطرح النظري.

وقد تناول البحث الحديث عن الدور المهم للتدقيق الشرعي الخارجي في ضبط الخدمات المصرفية الإسلامية، ووضع مقترحات منقولة وأخرى من الباحث في سبيل تطوير هذه المهنة التي لا زالت في طور التطبيق العملي.

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

١. ما زالت إمكانات التدقيق الشرعي الحالية في كثير من البلدان التي طبقت نظام المصرفية الإسلامية غير قادرة على مجاراة حجم التمويل الإسلامي الذي ينمو باطراد سنوي. ٢. إن عنصري الحياد والاستقلال مهميّن في نجاح عمليات الرقابة الشرعية على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية.

٣. مازال التدقيق الشرعي الخارجي في بداياته التطبيقية في واقع كثير من المؤسسات المالية الإسلامية، ويحتاج إلى مزيد من الجهد والتطوير ليصبح قادراً على القيام بالدور المناط به.

خرج البحث بعدة توصيات أهمها:

١. على المصارف المركزية والتجارية العمل على وضع خطط توسعية في مجال ممارسة التدقيق الشرعي لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات الصناعة المالية الإسلامية.

٢. ضرورة تخصيص ميزانيات لتطوير المناهج وصناعة البرامج التي تساهم في عمليات التدقيق الشرعي.

٣. ضرورة قيام المصارف المركزية بسن قوانين تسمح بممارسة التدقيق الشرعي الخارجي سواء عبر المصرف المركزي أو عبر جهات خاصة.

مستخلص البحث (٧٦)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية لاستخراج المياه والمعادن من خلال كتاب الأحكام السلطانية للماوردي
اسم الطالب	مصطفى بن عبد الله جان
جنسية الطالب	أفغاني
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد أحمد الروبي
عدد الصفحات	١٤٢
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٧-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تناول البحث الأثار الاقتصادية لاستخراج المياه والمعادن من خلال كتاب الأحكام السلطانية للماوردي.

ويتعرف البحث قضية من القضايا الاقتصادية الآتية ذات الأثر الواضح على المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأن المياه والمعادن تعد من الموارد الهامة لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول، وتمثل أهمية قصوى كمكون من مكونات الصناعة وعامل مهم من عوامل التبادل التجاري، وتوفير فرص العمل والسلع والخدمات الازمة للمجتمعات. وتبذل الدول قصارى جهدها في استخراج المياه والمعادن الازمة في التنمية، وتقر من الإجراءات ما يحصل هذه العملية ويخفض تكلفتها، وقد بذل علماء الاقتصاد الإسلامي جهدا كبيرا في هذا، ومن هؤلاء الأمام الماوردي رحمه الله والذي يعد بحق مرجعا هاما في هذا المجال.

وقد اعتمد الباحث في بحثه المنهج الاستقرائي الذي يتمثل في استقراء أراء الماوردي وبيان آثارها الاقتصادية حول موضوع الدراسة.

ومن أهم نتائج البحث الذي توصل إليها الباحث: أن الاسلام اعتنى بمواقف محددة في قضية توزيع المياه حسب الأولويات، الإنسان أولا ثم الحيوان ثم النباتات ثم العوالم الأخرى، وكذلك اهتم الإسلام بالمعادن وجعلها محورا من محاور الاقتصاد في الحياة الإنسانية.

ومن أهم توصيات الباحث ضرورة اشتمال المقررات التعليمية في الدول النامية ما يؤكد أهمية الحفاظ على المياه وترشيدها وكذلك المعادن واستثمارها وكذلك ضرورة الاستفادة من التنظيم الذي توصل إليه الماوردي من خلال فهمه للنصوص الإسلامية الكريمة في هذا المجال، واجراء البحث المتعددة التي تحقق الاستفادة القصوى من الموارد المائية والتعدينية المتاحة.

مستخلص البحث (٧٧)

عنوان البحث	دلالات ومؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال القرآن الكريم – دراسة تحليلية
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	عبدالله آدم أحمد محمد
جنسية الطالب	نيجري
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد أحمد الروبي
عدد الصفحات	١٨٨
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٨-٧-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

يحتوي البحث على مقدِّمة، وفصل تمهيدي، وفصلين يندرج تحتَها عددٌ من المباحث والمطالب، وخاتمة، وتوصيات وفهارس.

يُناقش البحث دلالات ومؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال القرآن الكريم باعتباره يهتم بالقضايا الكبرى في المجتمع على مستوى الاقتصاد الوطني للتوصل إلى رؤيه اقتصادية مبنية على أسس الاقتصاد الإسلامي والمستنبطة من كتاب الله عز وجل بما يحقق أغراض وأهداف الاقتصاد الكلي وذلك مما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

ويقوم البحثُ- بعون الله وتوفيقه- على المنهجِ التحليليِّ الاستنباطي، الذي يعتمد على دراسة دلالات ومؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال القرآن الكريم ومصادر الشريعة الإسلامية الأخرى، وقد خلَص الباحثُ إلى أن للاقتصاد الكلي مفهوم واسع من خلال القرآن الكريم، وقد بيَّنت أهمية دراسة الاقتصاد الكلي، والمراد بدلالاته ومؤشراته من خلال القرآن الكريم، ومنهجية القرآن الكريم في استخراج دلالات الاقتصاد الكلي، وقد دل القرآن الكريم على عمومية قضايا الاقتصاد الكلي ودوره في تفعيل المنافع والقيم الإنتاجية، وبيان التغيرات الاقتصادية الكلية من النقود والاسعار وأثرها من خلال القرآن الكريم، وقد ورد في القرآن الكريم آيات تدل على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الإنتاج والتوزيع وأثرهما في الاقتصاد الكلي، وكذلك بيان معنى السوق وأثره من خلال القرآن الكريم، كما خلص الباحث إلى عدة توصيات مهنا: ضرورة التأصيل للمنهج العلمي للاقتصاد الإسلامي بالرجوع للقرآن الكريم مع القيام بالمزيد من الأبحاث التطبيقية والتحليلات الاقتصادية للاقتصاد الكلي من خلال القرآن الكريم.

مستخلص البحث (٧٨)

عنوان البحث	منهج الاقتصادي الإسلامي في التحول من القطاع العام للقطاع الخاص – دراسة تأصيلية تطبيقية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	قاسم بن مزعل بن محمد السحيمي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. إبراهيم بن مبارك السناني
عدد الصفحات	١٧٨
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٩-٧-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٣١٠

تناول البحث دراسة موضوع المنهج الاقتصادي الإسلامي في التحول من إدارة الاقتصاد بواسطة القطاع العام إلى إداراته بواسطة القطاع الخاص، وقد تمثلت المشكلة التي عالجها البحث بالدراسة في أن القطاع العام يمتاز بضخامة الأجهزة والمؤسسات التي يحتضنها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات العامة، والسلع التي ينتجها في ظل غياب فرص المنافسة، مما يشكل عبئاً على الدولة، الأمر الذي دفع العديد من الدول الإسلامية لانتهاج سياسة التحول إلى القطاع الخاص، فما هي مبررات ذلك؟ وما هي طبيعة المنهج الذي اتبعته في هذا الجانب؟ وما هو منهج الاقتصاد الإسلامي والأسس والضوابط التي يقوم عليها في مجال التحول إلى القطاع الخاص؟ وما مدى كفاءة هذا المنهج؟

استخدم البحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وتوصل إلى عدة نتائج أهمها: إن المنهج الاقتصادي الإسلامي في التحول إلى القطاع الخاص يستند إلى أن كل من القطاع الخاص والقطاع العام يمثل أصلاً يكمل الأخر، وأن تحقيق التوازن بين الملكية العامة والملكية الخاصة ضرورة يحتمها المنهج الاقتصادي الإسلامي في هذا الخصوص، وأن وضع القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، يؤهله للتصدي لتحديات التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأن الجهود المبذولة في التحول إلى القطاع الخاص في مجال الخدمات الكهربائية في المملكة العربية السعودية، ما هي إلا تهيئة لهذا القطاع ليكون مرفق خدمات عالمي جاذب لمستثمرين استراتيجيين.

وقد تقدم البحث بعدة توصيات أهمها: ضرورة وضع معايير دقيقة ومحددة مستندة إلى الضوابط الاقتصادية للتحول إلى القطاع الخاص وفق المنهج الاقتصادي الإسلامي، ويجب مراعاة مبدأ الأولوية ومبدأ التدرج المرحلي في عملية التحول إلى القطاع الخاص، والعمل على اتخاذ المزيد من السياسات الداعمة والمحفزة للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية لزيادة قدرته على الاستجابة لتحديات ومتطلبات التحول إلى القطاع الخاص، وأن الالتزام بالاستراتيجيات المعدة لذلك يمثل الضمانة الحقيقية لنجاح عملية التحول إلى القطاع الخاص في تحقيق أهدافها المنشودة.

مستخلص البحث (٧٩)

عنوان البحث	الخدمات المالية للهاتف النقال وآثارها الاقتصادية
اسم الطالب	إبراهيم رشيد محمد
جنسية الطالب	كيني
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١١٣
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٣٣٨

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

هذا البحث بعنوان «الخدمات المالية للهاتف النقال وآثارها الاقتصادية»، وتتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس، وقد احتوت المقدمة على الأهمية العلمية للموضوع، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وفروض البحث، ومنهج البحث، أما التمهيد فقد اشتمل على تعريفات مفردات البحث، أما فصول البحث فالفصل الأول بعنوان: خدمات تحويل القيم المالية، وخدمة الاقتراض، وخدمة دفع الفواتير (paybill)، ويتكون من ثلاثة مباحث يتحدث المبحث الأول عن خدمات تحويل القيم المالية، ويتحدث المبحث الثاني عن خدمة الاقتراض، ويتحدث المبحث الثالث عن خدمة دفع الفواتير (paybill).

والفصل الثاني بعنوان: الخدمات المتعلقة ببطاقة الشحن، ويتكون من أربعة مباحث المبحث الأول حكم بيع بطاقة الشحن بأكثر أو أقل من قيمتها، والمبحث الثاني حكم الرصيد الإضافي عند شحن البطاقة، والمبحث الثالث حكم الرصيد المجاني، والمبحث الرابع حكم الرصيد المسبق الدفع.

والفصل الثالث بعنوان: الآثار الاقتصادية لهذه الخدمات، ويتكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول الآثار الاقتصادية على الشركة، والمبحث الثاني الآثار الاقتصادية على العميل، والمبحث الثالث الآثار الاقتصادية على المجتمع، أما الخاتمة فقد جعلت فيها أهم نتائج البحث وبعض التوصيات ومراجع البحث وفهارسه، وأسأل الله أن ينفع به الأمة إنه سميع عليم.

وخلص الباحث في ختام البحث إلى أهم النتائج التالية:

١. أن بعض خدمات الهاتف النقال التي تجري استعمالها غير مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٢. يجوز استخدام هذه النقود الموجودة في الهاتف النقال للوفاء بقيمة السلع والخدمات والمنتجات التي يشتريها، أي يستخدم هذه الأموال في الوفاء بالتزاماته كما يستخدم أمواله الحقيقية.

٣. هذه الخدمات المالية لها آثار سلبية وإيجابية على الشركات، والفرد، والمجتمع.

كما أنه أوصى في ختام البحث ما يلي:

١. إن الربا مزالقه خطيرة، فعلى المسلم أن يتجنبه.

٢. الهاتف النقال نعمة عظيمة من الله، فعلينا أن نستخدمه في مرضاته.

٣. تدريس المعاملات والعقود المعاصرة والمستحدثة لطلبة المرحلة الجامعية في الكليات الشرعية.

٤. إن الخدمات المالية المتعلقة بالهاتف النقال نازلة من النوازل ولا تزال مسائلها غامضة لدى كثير من المسلمين، فعلى العلماء تكثيف البحوثات الشرعية، والاقتصادية المتعلقة بها، والتوسع في مدارسة الآراء والبدائل في المعاملات المستجدة.

مستخلص البحث (٨٠)

عنوان البحث	التمويل عن طريق التورق المصرفي المنظم في مصارف المملكة العربية السعودية – دراسة تطبيقية على بنك البلاد في الفترة من ١٤٢٥هـ-١٤٣٥هـ
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عبد الله بن واصل بن حميد اللهيبي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	٩٤
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	١٥-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

إن التمويل بالتورق المنظم من القضايا الهامة والتي ترتب آثاراً اقتصادية متعددة على الأفراد والمؤسسات والدول، وقد تمثلت مشكلة البحث في أن بعض المصارف الإسلامية تلجأ لمواجهة صعوبة توفير السيولة النقدية من خلال استخدام التورق وذلك تجنباً للوقوع في الربا، حيث أن التورق أصبح شاملاً لجميع الاستخدامات وذلك من خلال تملك أي سلعة وبيعها لتوفير السيولة، حيث أني اتبعت المنهج من خلال جمع البيانات من المصادر والمراجع المختلفة واستخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وقد قمت بتقسيم موضوعات البحث إلى مباحث ومطالب وفق الخطة المعتمدة، وقد بينت مفهوم التورق المنظم لغةً واصطلاحاً وأهميته وأنواعه، وبينت مفهوم التمويل وأهميته وأنواعه كم تكلمت عن صفة التعامل بالتورق المنظم في مصارف السعودية والتكييف الشرعي لها ومجالاته ومؤشراته وتناولت في الفصل الأخير بنك البلاد وبينت نشأته وتطوره وصور التمويل فيه.

وقد ضمنت في هذا البحث عدة فروض حيث أن التورق أداة تمويلية مرنة للتعامل بها، وأن تطبيقات التورق في بنك البلاد تتفق مع الشريعة الإسلامية، وخرجت بعدة نتائج منها:

١. جواز التورق المصرفي المنظم بشروط وضوابط الشريعة الإسلامية.

٢. تزايد الإقبال على التعامل بالتورق المصرفي المنظم يعود إلى تدني نسبة المخاطرة وسرعة الانجاز وربحيته عالية بالنسبة للمصارف، بعكس عقود المشاركة والمضاربة القائمة على الربح والخسارة.

٣. إن تطبيق التورق المصرفي المنظم يؤدي التورق المصرفي المنظم إلى زيادة تراكم المديونية لدى العملاء، وأنهم يبيعون ممتلكاتهم بأثمان أقل من ثمن شرائهم لها.

وكما وضعت عدة توصيات منها:

١. عدم أخذ بيع التورق وسيلة للتحايل على الربا، ووضع القواعد والضوابط التي تمنع مثل هذا التحايل والتلاعب.

٢. أن مسيرة المؤسسات والمصارف الإسلامية بحاجة إلى مراجعة مستمرة للاطمئنان على سلامة التزامها بأحكام الشريعة.

مستخلص البحث (٨١)

خصخصة القطاعات الخدمية في ضوء الاقتصاد الإسلامي دراسة تطبيقية على قطاع الصحة في المملكة العربية السعودية والذي تكمن مشكلته في تدني إنتاجية المؤسسات الخدمية ومنها القطاع الصحي مما يستدعي تبني سياسة تسهم في رفع الإنتاجية وزيادة الفاعلية ومنها سياسة الخصخصة.

وتدور أسئلة البحث:

حول هل يوجد أثر إيجابي للخصخصة في تنمية القطاعات الخدمية؟

هل للخصخصة من منظور إسلامي دور في خصخصة القطاعات الخدمية ورفع إنتاجيتها؟

وتبرز أهمية البحث أنه سيكون وسيلة مهمة لتقصي تأثير الخصخصة من منظور إسلامي في تنمية القطاعات الخدمية، ومقارنة أداء القطاعات الخدمية قبل وبعد الخصخصة.

بين الباحث في هذا البحث مفهوم وتعريف الخصخصة وبيان نشأتها وأهميتها وأهدافها. ثم انتقل الباحث إلى قطاع الخدمات وذكر مكوناته وإسهاماته وأوضح أهمية قطاع الخدمات.

ثم انتقل إلى منهج الاقتصاد الإسلامي في الخصخصة ووجود الخصخصة في العهد النبوي مروراً بالعهد الراشد وذكر ضوابط اتباع منهج الاقتصاد الإسلامي في الخصخصة.

وأخيراً انتقل الحديث عن خصخصة قطاع الصحة ومدى الحاجة إليها وكيفية تدرج برنامج الخصخصة في القطاع الصحي.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: أن الخصخصة ليست مرفوضة في الاقتصاد الإسلامي، وضرورة اهتمام الباحثين بإجراء دراسات شاملة ومتعمقة عن زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية.

عنوان البحث	خصخصة القطاعات الخدمية في ضوء الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على قطاع الصحة في المملكة العربية السعودية)
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عبدالله زارع عبدالحميد العلوني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	٩٥
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٧-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٦٦٨

مستخلص البحث (٨٢)

عنوان البحث	المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني السعودي على تحمل العبء الضريبي بالتطبيق على القطاع الصناعي خلال (الفترة من (١٤٢٥-١٤٣٥هـ
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عبدالعزيز بن أنور بن فهمي الفراج
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم ابراهيم محمد الطيب
عدد الصفحات	١٦٢
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٨-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تحمل الدراسة الحالية عنوان: «المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني السعودي على تَحَمُّل العبء الضريبي، بالتطبيق على القطاع الصناعي في الفترة من (١٤٢٥ – ١٤٣٥هـ). وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، ومنهج دراسة الحالة، وبناء عليه، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، وخاتمة.

وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني السعودي تتضح في الناتج القومي الذي يفوق (٢) تريليون ريال، وتتضح مرونته من خلال القدرة على الحصول على الفرصة كاقتصاد حر، مما يعمل على توفير سوق العمل وتحقيق الدخل الجيد، والإصلاحات الاقتصادية المستمرة ومرونة وسهولة التشريعات سواء في قطاع التجزئة أو الصناعة، واستمرار الضخ الحكومي وعدم المساس بكل ما يخص المواطن بما يحمله عبء إضافي.

ولذلك تشهد المملكة العربية السعودية نهضة صناعية هائلة، تتمثل في صناعات أساسية، وصناعات تكميلية، وصناعات مساندة. وانتعشت التجارة السعودية بعد أن توسعت في إنتاج السلع، ولم تعد تقتصر تجارتها على الاستيراد فقط، وتعتبر الزراعة من القطاعات الرئيسية التي تعتمد عليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ويتمتع القطاع الخاص السعودي بصفة الاستقلاليّة عن القطاع الحكومي أو النّفطي، حيث يُشكّل ٣٤,٦% من النّاتج المحلّي. ويمثل الحج مصدراً رئيساً لتمويل الاقتصاد الوطني السعودي، ويتزايد إنفاق الحجاج تبعاً لأعداد الحجاج ومستوياتهم المادية.

– العبء الضريبي هو قدرة الفرد أو الشركة أو الدولة على تحمل نفقات الضريبة المفروضة، حيث تُعَدُّ الضرائب من أهم موارد رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية، وتقوم مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية بتقييم الالتزامات الضريبية، على أساس البيانات المالية المدققة.

– وتتضح كفاءة الإدارة الضريبة فيما تتمتع به إدارة الضرائب السعودية في البلد من ملاءمة الضريبة لدخل ومقدرة الممول، ومن وضع الموارد الضريبية في مكانها الصحيح.

مستخلص البحث (٨٣)

عنوان البحث	دور التمويل بالمرابحة في التنمية الاقتصادية (بنك فيصل الإسلامي السوداني نموذجاً) خلال الفترة من العام ١٤٣١هـ وحتى عام ١٤٣٥هـ دراسة تأصيلية تطبيقية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	عبدالله عاطف محمد أحمد حسن
جنسية الطالب	سوداني
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	٢٠١
العام الدراسي	١٤٣٦- ١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٨-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٥٧٦٤

ناقش الباحث دور التمويل بالمرابحة في التنمية الاقتصادية من خلال التطبيق وآثاره على التنمية، وذلك بالتَّطبيق على أحد أهم القطاعات الخاصَّة المعنيَّة بهذا المجال وهو بنك فيصل الإسلامي السوداني.

وقد تطرق البحث للتنمية في الاقتصادين الوضعي والإسلامي، ودور التمويل في التنمية الاقتصادية من خلال أساليبه وآثاره، كذلك ذكر المرابحة وبيان أحكامها وما يتعلق بها، مع ذكر معايير نظرية تحقق التنمية، ثم تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المرابحة، مع تطبيق المعايير النظرية وبيان متى تطابقها مع تجربة بنك فيصل في المرابحة.

مشكلة البحث: تظهر مشكلة البحث في طرح السؤال التالي:

«كيف يمكن تفعيل دور التمويل بالمرابحة لدفع عجلة التنمية من خلال عمليات التمويل في المصارف الإسلامية مما يكون له الأثر الإيجابي لتحقيق الأهداف المنشودة ؟ «

اعتمدت الدراسة في مضمونها على المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي، وتوصَّلت إلى النتائج التالية:

١. أن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي الطريقة المثلى لحياة طيبة.

٢. أن المرابحة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي، مبنية على الوعد غير الملزم؛ مما يعني الخروج من الخلاف الفقهي السائد.

٣. تعدد الفروع في بنك فيصل الإسلامي السوداني، أتاحت له جذب ودائع العملاء، ومن ثم توجيهها لمشاريع التنمية.

كما توصلت الدِّراسة إلى التوصيات التالية:

١. إعطاء الفرصة للطلاب المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بالتدريب في البنك، مما يكسبهم الخبرة العملية بجانب الخبرة النظرية.

٢. إيجاد معهد لتأهيل العاملين، وخريجي الجامعات لرفع كفاءتهم في العمل المصرفي.

٣. التَّركيز على عمل دراسات ميدانية لمعرفة المشكلات التي تواجه المتعاملين مع البنك، من خلال التعامل بالصيغ التمويلية.

مستخلص البحث (٨٤)

عنوان البحث	مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٤هـ – ١٤٣٤هـ
اسم الطالب	محمد بن موسى بن سالم الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. مسلم بن بخيت بن محمد الفزي الجهني
عدد الصفحات	١٧٤
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	١٩-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٢٨٦

تناول البحث موضوعاً بعنوان: ((مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٤هـ – ١٤٣٤هـ)). وتظهر مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية: التعريف بالتأمينات الاجتماعية، ومدى مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية بشكل عام، وحجم استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في القطاع المصرفي للفترة بين عام ١٤٢٤هـ إلى ١٤٣٤هـ، وما مدى تطور حجم استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة، والتعريف بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وينقسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس، وكان الحديث في التمهيد عن مفاهيم عامة عن التأمينات الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفي الفصل الأول عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وفي الفصل الثاني عن مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في القطاعات الاقتصادية المختلفة والقطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية والآثار الاجتماعية والاقتصادية، وختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات.

حيث عمل البحث على اختبار الفروض التالية:

١. التأمين الاجتماعي يخلق مظلة تكافلية إيجابية لأفراد المجتمع.

٢. للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية دور إيجابي في دعم وتحفيز الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية بما يدعم الاقتصاد الوطني.

٣. ينتج عن عمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية.

وقد اتبع البحث: المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي التاريخي؛ وقد توصل إلى عدة نتائج، أهمها: أن التأمين الاجتماعي يعمل شبكة اجتماعية تقي الأفراد العاملين شرور المخاطر الاجتماعية والمهنية كخطر التعطل عن العمل وخطر إصابات العمل والأمراض المهنية وخطر الشيخوخة والوفاة. ومن النتائج أيضاً أن للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية دور مهم في دعم وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية.

وتوصل البحث إلى أن دور المؤسسة يضفي أثراً إيجابياً على المجتمع والاقتصاد معاً.

حيث يساهم نظام التأمينات الاجتماعية في خفض الآثار الاجتماعية السلبية كالتسول والتشرد وتأمين مستوى معيشي ملائم لأسر المشتركين بنظام التأمين الاجتماعي، في حال تعرض عائل الأسرة العامل لأي من المخاطر الاجتماعية والمهنية من خلال تقديم المنافع والمزايا التأمينية. أما على مستوى الاقتصاد، فيقوم بالمساهمة في استقرار الاقتصاد بالموازنة بين آلية العرض والطلب في الأسواق، وحماية الأنفاق الاستهلاكي للعاملين وأسرهم من تأثيرات المخاطر الاجتماعية والمهنية والتي تحد من قدرتهم الشرائية والاستهلاكية.

وقد قدم البحث عدة توصيات، من أبرزها: أنه ينبغي على المؤسسة تركيز استثماراتها على المشاريع ذات الأثر الاقتصادي الواسع والتي يمتد أثرها على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية وللقوى البشرية.

ومن التوصيات أيضاً إشراك المشتركين والمستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية في دور الرقابة المجتمعية على استثمارات المؤسسة، لتعزيز ثقة المستفيدين والمجتمع في المؤسسة.

كما أوصى البحث للحفاظ على المستوى المعيشي للمستفيدين وعوائلهم، ربط المزايا والمعاشات التأمينية المقدمة للمستفيدين بمعدل التضخم السنوي. مما يحافظ على استقرار القدرة الشرائية للمستفيدين وتعزيز القيمة الحقيقية للأموال، مما يحقق العدل الاجتماعي والاقتصادي.

مستخلص البحث (٨٥)

عنوان البحث	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٤م – دراسة تحليلية
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	بركه بن مهوس بن مبارك الشمري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٣٣
العام الدراسي	١٤٣٦–١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	٢٦–٨–١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تناول الباحث دراسة التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤م)، كدراسة تحليلية، وذلك من خلال مشكلة البحث التي تطرح التساؤلات التالية :

١. ما أهمية وحجم وطبيعة التبادل التجاري بين البلدين.

٢. ما ملامح السياسات التجارية للبلدين والتي تحكم التبادل التجاري بينهما.

٣. ما وضع الميزان التجاري بين البلدين.

وقد افترض الباحث الفرضيات التالية:

١. يوجد تبادل تجاري فعال بين البلدين.

٢. التبادل التجاري بين البلدين يحقق مصالح البلدين بشكلٍ متكافئ.

٣. وضع الميزان التجاري بين البلدين يعكس أهمية التبادل التجاري بينهما.

وقد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها:

١. يوجد تبادل تجاري فعال بين البلدين حيث أقامتا علاقات اقتصادية قوية على مدى العقود الثلاثة الماضية. وقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٤م، بنسبة ١١٣,٥ %.

٢. التبادل التجاري بين البلدين يحقق مصالح البلدين ولكن بشكلٍ غير متكافئ. حيث كان يشكل فائض لصالح المملكة العربية السعودية في كل سنوات الدراسة.

٣. وضع الميزان التجاري بين البلدين لا يعكس أهمية التبادل التجاري بينهما؛ لأن جمهورية مصر العربية تعتبر من أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة.

وبناء على تلك النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها:

١. رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين، بما يتناسب مع المقومات الاقتصادية للمملكة وتوافر الخبرات والموارد البشرية المصرية.

٢. أن تعمل البلدين على تلافي كافة المعوقات الجمركية التي تواجه التصدير والاستيراد بينهما.

٣. تحديث أسطول النقل البحري المصري؛ ليتولى نقل الصادرات المصرية إلى الموانئ المختلفة.

مستخلص البحث (٨٦)

عنوان البحث	التجارة البينية وأثرها على الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م)
اسم الطالب	حاتم عبدالله أحمد العوض
جنسية الطالب	سوداني
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٤٣
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٧-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٣٢٣

من أهداف البحث:

١. ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

٢. التعرف على أسس ونظم تلك التجارات وأثرها على الميزان التجاري بين الدول.

٣. تعزيز العلاقة التجارية والتبادلية بين الدولتين.

منهج البحث:

المتبع في هذا البحث هو المنهج: الوصفي التحليلي، وقد تقيدت في هذا البحث بذكر الإحصائيات لتجارة البلدين والتجارة البينية لهما وبيان الآثار الاقتصادية المتعلق بهذه الاحصائيات.

وينقسم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاث فصول، وخاتمة، وفهارس.

وخلص الباحث في ختام البحث إلى النتائج التالية ومنها:

١. أن التجارة البينية للمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان قديمة ومازالت حتى الآن ولكنها تحتاج إلى زيادة في الحركة بين الواردات والصادرات.

٢. تبين أن هناك توجه كبير للمملكة للاستيراد واقامة المشاريع المشتركة مع السودان.

٣. شكلت صادرات المملكة للسودان انعاش كبير للسوق المحلي السوداني بحيث شكلت صادرات الآلات والمعدات ووسائل النقل دفعة قوية لعجلة التنمية السودانية.

كما أنه أوصى في ختام البحث على ما يلي:

١. فتح المجال للمستثمرين والتجار للاستفادة من حركة التجارة بين البلدين.

٢. توسيع نطاق التجارة بين البلدين نظراً لقرب المكان وسهولة النقل.

٣. إنشاء أسواق كبرى تساعد على حركة التجارة البينية بين البلدين.

مستخلص البحث (٨٧)

عنوان البحث	إسهامات الهيئة العامة للاستثمار في تعزيز القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية للفترة من ١٤٢١-١٤٣٦هـ – دراسة تأصيلية تطبيقية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	عبدالرزاق بن ماطر بن صعيب الحسيني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ. د صلاح تركي عطيوي الرواشدة
عدد الصفحات	٢٩٢
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٧-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٢٧٤

عنوان البحث: إسهامات الهيئة العامة للاستثمار في تعزيز القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية للفترة من ١٤٢١-١٤٣٦هـ، واحتوى على مقدِّمة، وفصل تمهيدي، وفصلين يندرج تحتها عددٌ من المباحث والمطالب، وخاتمة، وتوصيات.

أما التمهيدي فقد جرى فيه البحث عن مفهوم الاستثمار وأهميته وأنواعه، كما جرى البحث فيه عن تأصيل الاستثمار وعرض الضوابط الشرعية له، وأسس تقييد الشريعة للاستثمار.

كما جرى التعرف على مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته وعوامل تشجيع وجذب الاستثمار؛ وأما الفصل الأول فقد جرى فيه التعرف على ملامح وتطورات الاقتصاد في المملكة العربية السعودية ودورها في الإطار الدولي والإقليمي، كما جرى عرض مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ومجالاته وأبرز التشريعات المنظمة للاستثمار، بالتطرق لذكر رؤية المملكة ٢٠٣٠.

كما جرى البحث في الفصل الثاني عن الهيئة العامة للاستثمار وأبرز مهام وخصائص وأهداف الهيئة، وطبيعة الحوافز المقدمة للمستثمرين، كما جرى البحث عن مدى إسهام الهيئة في تعزيز المناخ الاستثماري من خلال تطور وزيادة أعداد المصانع في المملكة ومدى إسهام الصناعات في خلق فرص عمل ومدى إسهام الصناعة المحلية في الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً الخاتمة، واشتملت على أبرز النتائج والتوصيات ثم الفهارس.

وتكمن مشكلة الدراسة في البحث عن دور الهيئة العامة للاستثمار في حفز المناخ الاستثماري ودفعه لأجل استقطاب المزيد من الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية في ظل تنامي الحاجة إلى التوسع في الاستثمارات وتنويعها حفزاً للنشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج وتطويرها وتطوير القطاع الصناعي بالنسبة لباقي القطاعات.

وخلص الباحث إلى النتائج التالي:

١. نجاح جهود الهيئة العامة للاستثمار في تعزيز المناخ الاستثماري في قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية، مما يؤكد صحة فرضية البحث الأولى التي تنص على وجود تأثير إيجابي للهيئة تجاه المناخ الاستثماري لقطاع الصناعة في المملكة.

٢. تزايد نمو فرص العمل المتاحة للباحثين عن عمل للمشاريع المرخصة من قبل الهيئة يؤكد صحة فرضية البحث الثانية والتي تنص على أن للهيئة تأثير إيجابي في خلق فرص عمل بالنسبة للصناعات المرخصة من قبلها.

٣. كما خلص الباحث إلى أن هناك تزايد سنوي في معدل مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد صحة فرضية البحث الثالثة والتي تنص بوجود تأثير إيجابي على مساهمة الصناعات المرخصة من قبل الهيئة في الناتج المحلي الإجمالي.

وأهم ما أوصى به الباحث:

١. بأن يتم تطبيق الضوابط والأسس الشرعية على المشاريع الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، من أجل ضمان تحقق المصالح للفرد والمجتمع.

٢. وأن يتم جعل الهيئة العامة للاستثمار البوابة الرئيسية لكل عمليات الاستثمار في المملكة، لإعطاء الهيئة صلاحية أكبر في مراقبة المشاريع الاستثمارية والتسويق لها.

٣. وأن تبذل الهيئة العامة للاستثمار مزيداً من الجهد للتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار من أجل دعم وتعزيز المناخ الاستثماري بالمملكة.

٤. إجراء العديد من الدراسات التي تبحث عن مشكلة هجرة الأموال الداخلية وسبب عدم استغلالها في استثمارات داخل المملكة.

٥. يتم إسناد تسويق الفرص الاستثمارية في الجهات الحكومية للهيئة العامة للاستثمار كونها جهة الاختصاص في هذا الجانب.

٦. إجراء دراسات عن مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك نظراً لأهميتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص العمل.

مستخلص البحث (٨٨)

عنوان البحث	التأمين الصحي من خلال القطاع الخاص في موزمبيق دراسة تأصيلية اقتصادية للفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٥م.
منهج البحث	دراسة تأصيلية اقتصادية
اسم الطالب	مبين إبراهيم محمد فقير
جنسية الطالب	موزمبيقي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٢٥
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٩-٨-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

يبرز هذا البحث الآثار الاقتصادية للتأمين الصحي من خلال القطاع الخاص في موزمبيق وذلك من خلال منظور الاقتصاد الإسلامي، ولهذا فقد تناول البحث المفاهيم الأساسية للتأمين وآليته وانتهى بدراسة تطبيقاته في موزمبيق.

وتكمن مشكلة الدراسة في منظومة التأمين الصحي في موزمبيق والتي تحتاج إلى تكييف شرعي لما يكتنفها من غرر.

وتكمن أهمية البحث في أن التأمين الصحي يعد من ضروريات الحياة والذي تتعاظم أهميته في الوقت المعاصر.

واتبع الباحث المنهج الاستقرائي والتحليلي لموائمته لموضوع الدراسة.

وافترض الباحث أن هناك تأثيرا إيجابيا للتأمين الصحي في موزمبيق في رفع كفاءة العمل، وأن نشاطه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن التأمين الصحي في موزمبيق يتميز بالنمو المستمر.

خلص الباحث إلى الآتي: أن التأمين الصحي في موزمبيق بحاجة إلى زيادة رقابة وتفتيش وأنه كلما زادت الرقابة زادت القدرة التأمينية. وأن أكثر أنواع التأمين انتشارا وكفاءة هو التأمين الإلزامي، وأن التأمين التجاري في موزمبيق لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية لوجود غرر فاحش فيه. وأثبت الباحث أن أسعار التأمين في القطاع الخاص أقل من أسعار التأمين العام، وأن نقص عدد الشركات العاملة في مناطق الريف كان هو السبب الذي أدى إلى ضعف التأمين.

ويوصي الباحث الدولة بزيادة الرقابة والمتابعة على شركات التأمين من أجل تحسين أدائها ورفع كفاءتها، وضرورة الاهتمام بالبيئة العامة في موزمبيق، وضرورة إنشاء فروعا لشركات التأمين، وفتح مجال التسجيل لشركات التأمين حتى تتحقق المنافسة بينها، وإنشاء جهة رسمية مستقلة تقدم خدمات التأمين لعموم الناس على غرار مؤسسات التأمين الاجتماعي تحت إشراف الدولة.

مستخلص البحث (٨٩)

هدفت الدراسة إلي بيان الدور الاقتصادي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجال القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٧هـ – ١٤٣٧هـ. ودراسة كيفية العمل علي دعمها وتطويرها لما فيه من تطوير للاقتصاد الوطني.

استخدم البحث المنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي في تحليل البيانات التي تم جمعها من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن المؤسسة ساهمت في القطاع الصناعي بصورة واضحة.

ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة هي تسهيل مهام هذه المؤسسة لتقوم بدورها علي أكمل وجه مما يعزز من الاقتصاد الوطني.

عنوان البحث	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ودورها في الاستثمار في القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية ١٤٢٧هـ ـ١٤٣٧هـ – دراسة تحليلية
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	سعد بن حمود بن حمد الميلبي الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. عبدالله التوم عبدالله محمد
عدد الصفحات	٩٠
العام الدراسي	١٤٣٧–١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٦–٩–١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

مستخلص البحث (٩٠)

عنوان البحث : الآثار الاقتصادية للكفارات في معالجة الفقر ، وتضمن البحث وفصوله التعريف بالكفارة واليمين والفقر، ثم أنواع الكفارات، وأحكامها، ثم أثر الكفارات في معالجة الفقر، واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي والاستقرائي من خلال جمع أقوال العلماء وتحليلها بأسلوب اقتصادي.

توصل الباحث إلى عدة نتائج :

١. أن الكفارة شكل من أشكال العبادة.

٢. أن الكفارات وسيلة من وسائل علاج مشكلة الفقر في الشريعة الإسلامية.

٣. أن الكفارات يعالج مشكلة البطالة.

٤. أن من غايات الكفارات إصلاح النفس البشرية.

ومن أهم توصيات الدراسة :

١. ضرورة التوزيع الصحيح للأموال المتحصلة من الكفارات.

٢. جعل الكفارة منحصرة في سهم الفقراء والمساكين.

٣. وضع آلية جيدة لتحصيل الكفارات.

٤. الاهتمام بإعادة التوزيع التي تصب في مصلحة الفقراء.

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للكفارات في معالجة الفقر
اسم الطالب	عمار سليم اللّه مولوي ذاكر
جنسية الطالب	مينماري
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٢٤
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٦-٩-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٥٤٧

مستخلص البحث (٩١)

عنوان البحث	معايير احتكار القلة في سوق الاتصالات السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٥م دراسة تأصيلية تطبيقية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	المهدي أحمد المهدي حمد
جنسية الطالب	سوداني
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٢٣
العام الدراسي	١٤٣٨هـ – ١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٠-٩-١٤٣٨هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

أهمية البحث: يعد سوق احتكار القلة واحدًا من أكثر الأسواق تعقيدًا، وذلك بسبب تعدد النماذج السوقية لهذا الشكل من الاحتكار، ولوجود أكثر من أسلوب للمنافسة فيه، حيث إن المشاريع الداخلة في هذا السوق ممكن أن تدخل في حرب للأسعار في بعض المراحل.

البحث يعرض خصائص أشهر أنواع الأسواق غير التنافسية اليوم ومدى انتشارها، ثم بين تحريم الشريعة الإسلامية الاحتكار وترك تفصيله لاجتهاد الفقهاء الذين رأوا أنه مثل التجارة المباحة، يقوم على شراء سلعة وخزنها بأمل بيعها بعدئذ بسعر أعلى.

لكن يتميز الاحتكار المحرم بأنه يقع في سلعة ضرورية أو حاجية، على خلاف فقهي في ذلك، وفي ظروف تؤدي لارتفاع كبير في سعرها يضر بعامة الناس.

وقد لاحظ الفقهاء بدقة تلك الظروف من حيث الزمان والمكان ومصدر السلعة وسبب شرائها وبينوا أن وقوعها في تصرف يحوّله من تجارة مباحة إلى احتكار محرم.

من النتائج:

١. أن الاحتكار المحرم تتحقق شروطه الفقهية في سوق تكون فيها المرونة السعرية ضئيلة في العرض والطلب معًا، مما يؤدي لزيادة كبيرة في السعر نتيجة التصرف الاحتكاري.

٢. أن مفهوم الاحتكار عند الاقتصاديين أوسع بكثير من الاحتكار المحرم عند الفقهاء، مما يتطلب التأني في تحريم ما يسميه الاقتصاديون احتكارًا.

٣. إن تطبيق الأحكام الشرعية في صورة سياسات اقتصادية عملية، يتطلب إضافة إلى المعرفة الفقهية معرفة اقتصادية فنية وواقعية.

مستخلص البحث (٩٢)

عنوان البحث	أسباب وأنواع الفقر عند الدلجي (ت٨٣٨ هـ) من خلال "كتابه "الفلاكة والمفلكون
اسم الطالب	أسامه بن مسعد بن سالم السناني الجهني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. محمد احمد عمر بابكر
عدد الصفحات	٨٩
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٨-١-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

جاء هذا البحث بعنوان أسباب وأنواع الفقر عند الإمام الدُلجي (ت٨٣٨هـ) من خلال كتابه الفلاكة والمفلكون -دراسة تحليلية- وتظهر مشكلة البحث من التساؤلات الآتية:

ما هي الأسباب المؤدية إلى الفقر في رأي الدُلجي؟ وهل تختلف هذه الأسباب عما ذكره غيره من علماء المسلمين؟ وهل يتنوع الفقر و إلى كم قسم؟ وهل سبق الدُلجي غيره إلى هذا ا لتقسيم ؟

- وتأتي فروض البحث على النحو الآتي: الاشتغال بالمعايش الطبيعية يؤدي إلى الفقر، هناك أسباب غير اقتصادية تؤدي إلى الفقر، يوجد تشابه بين الدُلجي وغيره في أسباب الفقر، سبق الدُلجي غيره إلى تقسيم الفقر.

وينقسم هذا البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة، وكان الحديث في الفصل التمهيدي عن الدُلجي ونشأته وعلمه وعصره.

وفي الفصل الأول عن وجوه المعاش الطبيعي المؤدية إلى الفقر وأسبابها.

وفي الفصل الثاني عن المكاسب غير الطبيعية المؤدية إلى الفقر وأسبابها.

وفي الفصل الثالث عن أصناف الفقر.

وخُتم بخاتمة ذُكر فيها أهم النتائج والتوصيات.

ويقوم هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، وخَلَص الباحث في ختام البحث إلى عدة نتائج من أهمّها: أن مشكلة الفقر محل اهتمام العالم قديماً وحديثاً لما يترتب عليها من آثار اجتماعية وأخلاقية ونفسية، وأن الاشتغال بوجوه المعاش الطبيعي كالتجارة والفلاحة والصناعة قد يؤدي إلى الفقر إذ لم تعطى هذه الحرف حقها من الاهتمام، وأن تقسيم الفقر عند الإمام الدُلجي مختلف عن تقسيمه في الفكر المعاصر حيث أن الدُلجي يقسم الفقر إلى مالي حالي أما الفكر المعاصر فيقسمه إلى مطلق ونسبي، كما أنه أوصى في ختام البحث بعدة توصيات من أهمّها: قيام الأجهزة المعنية بمحاربة مشكلة الفقر وذلك بتأهيل الفقراء وتدريبهم للقيام بالأعمال التي تناسبهم وفتح مشاريع إنتاجية فردية وجماعية لهم تحت إشراف الجهات الرسمية ومساعدتهم في تسويق إنتاجهم، وضرورة توجيه الجهود إلى البحث والدراسة في ميدان الفكر الاقتصادي الإسلامي وتاريخ الأفكار الاقتصادية الإسلامية خلال عصوره المختلفة.

مستخلص البحث (٩٣)

عنوان البحث	دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (من ١٤١٥هـ – ١٤٣٥هـ
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	يوسف مصطفى محمد زيتوني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. مسلّم بخيت محمد الفزي الجهني
عدد الصفحات	١٢٦
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٦-٢-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٥١٤

جاء هذا البحث بعنوان أسباب وأنواع الفقر عند تتلخص مشكلة البحث في كيفية النهوض بالقطاع الخاص السعودي لتحقيق التنمية الاقتصادية بالشراكة مع القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية في ضوء مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والهدف الرئيسي في البحث هو تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتفعيل دور القطاع الحكومي لدعم القطاع الخاص، وتحقيق الشراكة الاستراتيجية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

وأهم فروض البحث هو أن القطاع الخاص السعودي له أهمية كبرى في تحقيق الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وأن السياسات الاقتصادية الحكومية تعمل على تشجيع القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وأن الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص أهم أسس تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

كما أن البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي.

أهم النتائج:

١. المملكة العربية السعودية بلاد الحرمين الشريفين لها ميزة خاصة في تحقيق مبدأ التنمية الاقتصادية، كما لها من مكانة دينية واقتصادية على المستوى العالمي.

٢. القطاع الخاص السعودي له أهمية كبيرة في الناتج المحلي.

٣. التنمية الاقتصادية السعودية تتميز بالشمول والواقعية والتوازن.

أهم التوصيات:

١. ضرورة الوعي الاجتماعي بمكانة المملكة العربية السعودية (بلاد الحرمين) الدينية والاقتصادية على مستوى العالم.

٢. تفعيل دور القطاع الخاص السعودي وتوطين الاستثمارات السعودية.

٣. التأكيد على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية وتفعيل هذه الشراكة.

مستخلص البحث (٩٤)

عنوان البحث	أثر مؤشرات المناخ الاستثماري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٥م)
اسم الطالب	عبدالله بن حبيب بن عيد الصاعدي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. مسلم بن بخيت محمد الفزي الجهني
عدد الصفحات	١٣٥
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٦-٢-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

احتوى البحث على مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول أخرى يندرج تحتها عدد من المباحث والمطالب، وخاتمة ونتائج وتوصيات.

مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث في العلاقة بين تحسين موقع المملكة العربية السعودية في مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري من جهة، وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى.

منهج البحث: منهج استقرائي تحليلي.

بيان الأقسام الرئيسية للبحث: البحث التمهيدي: التعريفات و المفاهيم الأساسية.

المبحث الأول: المناخ الاستثماري، ومؤشرات تقييم المناخ الاستثماري.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية .

المبحث الثالث: أثر مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري.

أبرز نتائج البحث: و قد أكدت تجربة المملكة العربية السعودية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن المملكة قد خطت خطوات جيدة نوعا ما في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما جعل المملكة تتصدر ولفترة طويلة قائمة الدول العربية الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية.

وأوصى الباحث بأن تستمر المملكة في العمل على تحسين مناخها الاستثماري، فالمناخ الاستثماري الملائم هو العامل الرئيس في جذب الاستثمارات الاجنبية، كما ينبغي على المملكة العربية السعودية أن تهتم بترتيبها في مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري، فالمملكة لديها من الإمكانيات ما يجعلها تحتل مركزاً متقدماً في هذه المؤشرات، خاصة وأن المستثمر قبل أن يقرر الاستثمار في بلد ما فإنه ينظر إلى هذه المؤشرات، كما يجب أن تتم دراسة الأسباب التي جعلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى المملكة العربية السعودية تتراجع في الثلاث سنوات الأخيرة.

مستخلص البحث (٩٥)

تناول البحث بالدّراسة التطبيقيّة والتحليليّة موضوع المردود الاقتصادي لبرنامج حماية الأجور في الاقتصاد الإسلامي بالتّطبيق على العاملين بشركة الكهرباء في المدينة المنوّرة خلال الفترة من عام ١٤٣٤هـ-١٤٣٨هـ، وتبرز أهمّية البحث في هذا الموضوع من عدة وجوه أهمّها من الناحية العلمية أهمّية الأجور في تحديد المستوى المعيشي للفرد، كذلك قلّة الدّراسات التي تناولت حماية الأجور، خاصّة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي تمس معه الحاجة إلى دراسته في ظل توجّه المملكة العربيّة السّعوديّة نحو توسيع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلّي والتّنمية الاقتصاديّة، ومن النّاحية العمليّة يتوقّع أن يستفيد متّخذو القرار الاقتصادي في المملكة العربيّة السّعوديّة والعالم الإسلامي من نتائج هذا البحث.

تضمنت فصول البحث التّعريف بالأجور وذكر نظريّاتها ومحدداتها واستحقاقها للأجير، وتطورها في الاقتصاد الإسلامي، والتّعريف بحماية الأجور ونشأتها وتطوّرها، والتّأصيل الشّرعي لها، وايضاح آثارها الاقتصاديّة، ثمّ التّعريف بنظام حماية الأجور في المملكة العربيّة السّعوديّة وتطبيقه وذكر الحد الأدنى للأجور وآثاره الاقتصاديّة، وتضمّن البحث دراسة تطبيقيّة لبرنامج حماية الأجور على العاملين بشركة الكهرباء بالمدينة المنورة من خلال نموذج (استبيان) وتحليل نتائجه.

توصّل البحث لعدّة نتائج أهمّها: وجود أهمّيّة كبيرة لحماية الأجور وأنّ له آثار ايجابية في تمكين العمّال من الاستهلاك والادّخار، وأنّه يمثّل مردود ايجابي على الاقتصاد الوطني من خلال آثاره الإيجابيّة على زيادة الإنتاج والنّمو الاقتصادي، وأنّ له دور ايجابي في سلوك العمّال وقدرتهم على زيادة انتاجيّتهم.

والتّوصية بعدّة أمور أهمّها: حثّ منشآت القطاع الخاص على تقديم حوافز وأجور عادلة للعمّال للوصول إلى تحفيزهم لزيادة نشاطهم وانتاجيّتهم، والعمل على توسعة حماية الأجور في المملكة العربيّة السّعوديّة ليشمل وضع حد أدنى للأجور متوازناً مع تكلفة المعيشة.

عنوان البحث	المردود الاقتصادي لبرنامج حماية الأجور بالقطاع الخاص (دراسة تطبيقية على العاملين بشركة الكهرباء بالمدينة المنورة)
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	حمد بن سالم العلوي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. علي محمد القدال
عدد الصفحات	١٣٦
العام الدراسي	١٤٣٨- ١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٨-٢-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٧٠٧٦

مستخلص البحث (٩٦)

عنوان البحث	السلوك الاقتصادي للمنتجين من خلال سورتي القصص ونون
اسم الطالب	آدم إدريس آدم
جنسية الطالب	نيجيري
اسم المشرف	د.مُحمّد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٣٩
العام الدراسي	١٤٣٨ – ١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١-٣-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٦٨٤

عنوان البحث: السلوك الاقتصادي للمنتجين من خلال سورتي القصص ونون.

مشكلة البحث: ما هي درجة التزام المنتج بالسلوك الاقتصادي المشار إليه في سورتي القصص ونون؟ وما هي التأثيرات الاقتصادية لسلوك المنتج المشار إليه في سورتي القصص ونون؟ واشتمل البحث على عدة فروض، أهمها: وجود تأثير إيجابي لمضمون سورتي القصص ونون على كفاءة المنتج. وجود تأثير إيجابي لمضمون سورتي القصص ونون على إنتاجية العاملين.

منهج البحث: اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتم تقسيم البحث على مقدمة وفصل تمهيدي الذي تناول الإطار المفاهيمي للسلوك الاقتصادي للمنتجين.

وثلاثة فصول: أما الفصل الأول فتطرق إلى القصة القرآنية وأهميتها في توجيه سلوك الفرد والجماعة. ثم تلا الفصل الثاني الذي تناول منهج القرآن في عرض وتصحيح السلوك الإنتاجي من خلال سورتي القصص ونون، ويشتمل على عرض السلوك الإنتاجي الواقع في سورتي القصص ونون. ثم انتهى بالفصل الثالث الذي بيَّن التأثيرات الاقتصادية لسلوك المنتج من خلال سورتي القصص ونون، وتشمل التأثير الاقتصادي لسلوك المنتج على المنتجين وعلى المستهلكين، وعلى الدخل الوطني، وعلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى البطالة.

نتائج البحث: ووصل الباحث إلى نتائج، أهمها:

١. تضمنت سورتا القصص ونون بياناً لسلوكيات المنتجين: منها ما هو صحيح على المنتج المسلم التحلي به ومنها ما هو خاطئ عليه تجنبه لما لهما من عوائد دنيوية وأخروية.

٢. لسلوك المنتجين دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد، سواء كان هذا السلوك تجاه العمال، أو المنافسين، أو المستهلكين.

٣. عالج الإسلام مشكلة البطالة من خلال الدعوة إلى العمل، مع التوكل على الله.

وأوصى بتوصيات منها:

١. على الحكومات والمؤسسات أن تسعى للوقوف ضد المنتجين ذوي السلوك السيئ لما لهم من دور مهم في تخلف الدول اقتصاديا.

٢. على الدول المسلمة أن تسعى للتعاون الاقتصادي فيما بينها، حتى لا تدع لأعدائها مجالاً للتدخل في شئونها، بسبب الديون.

مستخلص البحث (٩٧)

موضوع البحث: يعالج البحث المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في اليمن في تطبيق صيغتي المشاركة والاستصناع.

منهج البحث: يتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

الأقسام الرئيسية للبحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

التمهيد: التعريف بصيغة المشاركة والاستصناع ومجالات تطبيقها.

الفصل الأول: المصارف الإسلامية وتحليل نشاطها الاقتصادي في اليمن.

الفصل الثاني: المعوقات التي تواجه تطبيقات صيغة المشاركة في المصارف اليمنية، وكيفية معالجتها.

الفصل الثالث: المعوقات التي تواجه تطبيقات صيغة الاستصناع في المصارف اليمنية، وكيفية معالجتها.

أهم نتائج البحث:

هناك معوقات حقيقية تحول دون تطبيق هاتين الصيغتين، ولا بد من الأخذ بالحلول الجادة لتجاوز تلك المعوقات.

أنه لابد من إيجاد حلول فعلية لتجاوز تلك المعوقات، من أهمها: التشجيع الحكومي لصيغتي المشاركة والاستصناع، وإقامة دورات وندوات تعريفية وتثقيفية لهذه الصيغ على مستوى البنوك والعملاء.

عنوان البحث	معوقات تطبيق صيغتي المشاركة والاستصناع في المصارف الإسلامية في اليمن
اسم الطالب	عبد الله بن قائد بن مسعد السماوي
جنسية الطالب	يمني
اسم المشرف	د. علي بن محمد القدَّال
عدد الصفحات	١٣٦
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٣-٣-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٨٠٢

مستخلص البحث (٩٨)

عنوان البحث	الإنفاق والاستهلاك عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله (ت١٨٩) من خلال كتابه الكسب (دراسة اقتصادية تحليلية)
منهج البحث	دراسة اقتصادية تحليلية
اسم الطالب	إبراهيم أدم سعد
جنسية الطالب	نيجيري
اسم المشرف	أ.د. محمد عبد القادر محمد خير
عدد الصفحات	١٥٧
العام الدراسي	١٤٣٧-١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٤-٣-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٦٤٠

موضوع البحث: الإنفاق والاستهلاك عند الإمام الشيباني من خلال كتابه الكسب، يتركز هذا البحث في دراسة اهتمام الشريعة الإسلامية بالإنفاق والاستهلاك في الحياة اليومية للأفراد، وذلك من خلال دراسة: ضوابطهما وحدودهما والظواهر المؤثرة فيهما، والغرض الأساسي لهما، مع بيان الحاجة إلى الاهتمام بهذا الجانب والعناية به لحفظ الموارد والأموال وصيانتها من العبث، لتحقيق حياة سعيدة لجميع أفراد المجتمع معتمدا ومستندا في ذلك على الكتاب والسنة النبوية والآثار.

واستخدمت في هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي في معالجة هذا الموضوع، ولتحقيق الأهداف التالية: التعرف على الإمام الشيباني وكتابه: «الكسب» وأهميته في مجال الاقتصاد الإسلامي، والتعرف على مفهوم الإنفاق وحكمه وأنواعه، والتعرف على مفهوم الاستهلاك وأهدافه وترشيده وسلوك المستهلك عند الإمام الشيباني، وكذلك بيان العلاقة بين الإنفاق والاستهلاك، وتأثير الإنفاق على الاستهلاك.

وقد توصل البحث إلى أهم النتائج التالية: أن الإنفاق والتوزيع العادل يقضي على التفاوت الفاحش بين أفراد المجتمع، ويحقق التقارب بين طبقات المجتمع، ويسهم في الحفاظ على سلامة أمن المجتمع، وتؤكد الدراسة على أن الإنفاق يعد محركًا أساسيًا للاقتصاد المجتمع، ولذلك ضبط بضوابط كثيرة لترشيده وللحفاظ على ثروة المجتمع، وأن الحاجة والرغبة هما السببان الأساسيان لإقدام الأفراد على الاستهلاك، وهي تختلف باختلاف الأشخاص والعادات والتقاليد، ولذلك يجب مراعاة المصلحة في الاستهلاك وتقديم الضروريات على الحاجيات، والحاجيات على التحسينيات وهكذا.

ومن أهم التوصيات التي أقترحها: ضرورة الرجوع إلى كتب المتقدمين ككتاب الكسب للإمام الشيباني للبحث والدراسة والاهتمام بأفكارهم الاقتصادية لبناء الفكر الاقتصادي السليم، والاهتمام بالمصادر الأصلية في البحث عن أحكام الشريعة لتأصيل المسائل الاقتصادية المعاصرة، حيث لا يمكن الوصول إلى التصور الحقيقي للفكر الاقتصاد الإسلامي إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة وفهم السلف وفق ضوابط الشريعة وقواعدها الكلية.

مستخلص البحث (٩٩)

عنوان البحث	برامج الأسر المنتجة وآثارها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية (جمعية بصمة التعاونية بالمدينة المنورة أنموذجا)
اسم الطالب	ماجد بن سمران العلوي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ. د. محمد عبدالقادر محمد خير
عدد الصفحات	١١٢
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٧-٣-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٥٥١

تناول هذا البحث برامج الأسر المنتجة وآثارها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وبالتطبيق على جمعية مختصة في دعم الأسر المنتجة وهي جمعية بصمة التعاونية بالمدينة المنورة، وهدف البحث إلى دراسة أثر برامج الأسر المنتجة على اقتصاد الأسر المنتجة، وإبراز الآثار الاقتصادية لبرامج الأسر المنتجة التي تقدمها جمعية بصمة التعاونية بالمدينة المنورة.

عمل البحث على اختبار عدة فروض، أهمها أن برامج الأسر المنتجة التي تقدمها جمعية بصمة التعاونية بالمدينة المنورة تسهم في زيادة دخل المستهدفين وتحسين مستوى معيشتهم.

وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى مجموعة نتائج أهمها أن برامج الاسر المنتجة لها دورٌ ايجابياً في تنمية اقتصاد الأسر المنتجة، وأن برامج الأسر المنتجة تستطيع تحويل الأسر التي تعيش على الإعانة من الغير إلى أسر منتجة تعتمد على نفسها، وتسطيع برامج الأسر المنتجة على تحسين مستوى معيشة الأسر، وتسهم كذلك في معالجة البطالة.

تقدم البحث بعدد من التوصيات، يتمثل أبرزها في ضرورة التسويق للأسر المنتجة والتعريف بأهميتها عبر الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، والعمل على عقد الندوات في الجامعات، والمراكز فيما يخص الأسر المنتجة وتذليل الصعاب لها، وزيادة البرامج والأنشطة الخاصة ببرامج الأسر المنتجة وخاصة في المحافظات والقرى، ومخاطبة الجهات الرسمية لإتاحة الفرصة لعرض منتجاتها بالأسواق وتخصيص أماكن مستمرة لعرض منتجاتهم، واعطاء الفرصة للأسر المنتجة للقيام بالمقاصف المدرسية في المدن والقرى.

مستخلص البحث (١٠٠)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للتسويق الشبكي – دراسة تأصيلية تطبيقية على شركة مجموعة مودرن هيربال في بنغلاديش
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	محمد معصوم باللّه بن شبير أحمد
جنسية الطالب	بنجلاديشي
اسم المشرف	د. سعد بن رجاء فريج العوفى
عدد الصفحات	١٧٦
العام الدراسي	١٤٣٨–١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٢–٣–١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

الآثار الاقتصادية للتسويق الشبكي– دراسة تأصيلية تطبيقية على شركة «مجموعة مودرن هيربال» في بنغلاديش. وقد ناقش البحث التسويق الشبكي من حيث حله وحرمته وآثاره السلبية والإيجابية مع الشركات والاقتصاد الوطني والبطالة.

واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى دراسة الحالة متمثلة لشركة مودرن هيربال.

وقد كان البحث منقسماً رئيسياً إلى تمهيد وثلاثة فصول: أما التمهيد: فهو يتحدث عن التعريف بالتسويق الشبكي ونشأته. والفصل الأول: يتكلم عن عقود وعمولات التسويق الشبكي. والفصل الثاني: يتحدث عن التسويق الشبكي وعمولاته في ضوء أحكام الاقتصاد الإسلامي. والفصل الثالث: يتكلم عن الآثار الاقتصادية للتسويق الشبكي: دراسة تطبيقية على شركة «مجموعة مودرن هيربال» البنغلاديشية.

وقد توصل إلى نتائج، من أبرزها:

١. أهم أسباب تعامل الناس بهذا النوع من التسويق: عدم الحاجة إلى رأس المال، وعدم الحاجة إلى أية خبرة ودرجة علمية، وإلى محلات ومكاتب ونحوها.

٢. نشأ التسويق الشبكي كمعاملة فردية عام ١٩١٧م، وكشركة مستقلة عام ١٩٥٤م.

٣. عدد عملاء الشركات التي تستخدم التسويق الشبكي في بنغلاديش قرابة أربع ملايين ونصف. وهذا بنسبة ٨% من إجمالي المشتغلين بالعمل للدولة.

٤. أنشئت شركة مجموعة مودرن هيربال عام ١٩٨٢م، وبدأت تستخدم برنامج التسويق الشبكي عام ٢٠٠٣م. وهي تعتبر أكبر شركة في بنغلاديش تطبق التسويق الشبكي.

٥. إزالة شرط «شراء السلعة» للعميل في التسويق الشبكي، له أثر إيجابي على الشركة والاقتصاد الوطني.

مستخلص البحث (١،١)

عنوان البحث	أثر حوافز العمل في الاقتصاد الإسلامي على زيادة الإنتاج
اسم الطالب	أحمد عبد الكريم راغي
جنسية الطالب	كيني
اسم المشرف	أ. د. رمضان محمد أحمد الروبي
العام الدراسي	١٤٣٨- ١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٦-٣-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٧٤٦

تكمن أهمية الموضوع في الدور المهم الذي تمثّله الحوافز في الارتقاء بمستوى العامل وزيادة إنتاجيته، وذلك من خلال تركيزها على الحوافز الفعالة ذات الأثر الإيجابي على أداء العامل ورفع روحه المعنوية.

إن عملية تحفيز العاملين عمليةٌ إنتاجية هامّة وفعّالة، وتنطوي على كثير من العوامل الإيجابية التي لها مردود إيجابيّ على الفرد والمجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

منهج البحث: اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي تناول مفهوم الحوافز في الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وفصلين، وخاتمة.

أما الفصل الأول فتطرق إلى إطار حوافز العمل في الاقتصاد الإسلامي نماذجه وأنواعه، كما تناول الفصل الثاني آثار حوافز العمل على الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

نتائج البحث: توصل الباحث إلى نتائج من أهمها:

١. العمل ركن أساسي في العملية الإنتاجية، ويعد من أهم عناصر الإنتاج، لذا للعمل دور مهم في نهضة وتقدم المجتمع ورفاهيته.

٢. إن للحوافز دور مهماً في إنتاجية العامل ورفع روحه المعنوية.

٣. نماذج حوافز العمل في الإسلام متعددة ومتنوعة.

٤. لحوافز العمل آثار على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٥. مردود الحوافز ايجابي على اقتصاد الدول، وعلى الفرد والمجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

ومن توصيات البحث:

١. مراعاة تفعيل دور حوافز العمل وبذل الجهد في دعمها لما لها من أهمية قصوى في تقدم الإنتاج وتعزيز الإنتاجية، وضرورة النظر إلى الجوانب المعنوية للعامل ومراعاتها.

٢. نشر ثقافة الحوافز لما لها من أثر في الإنتاج والنمو الاقتصادي، وضرورة الاستفادة من التجربة الإسلامية في مجال حوافز العمل.

مستخلص البحث (١٠٢)

عنوان البحث	دور المرابحة للآمر بالشراء في النمو التجاري دراسة تطبيقية على مصرف الإنماء السعودي (للفترة (١٤٢٧-١٤٣٧هـ
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عيسى مقبل محسن العروي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٤-٤-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٦٥٠

ناقش هذا البحث المرابحة وأنواعها وضوابطها وشروطها، ثم مفهوم النمو التجاري وأهميته وأنواعه ثم المرابحة للآمر بالشراء في المصارف السعودية وحكمها وإجراءاتها وحجم التجارة الخارجية للمرابحة للآمر بالشراء في المصارف السعودية وحجم التجارة الداخلية بالمرابحة للآمر بالشراء في المصارف السعودية، ثم أحكام تطبيقات المرابحة للآمر بالشراء، وأخيراً تناول النمو التجاري للمرابحة للآمر بالشراء في مصرف الإنماء الإسلامي من حيث حجم التجارة الخارجية للمرابحة للآمر بالشراء في مصرف الإنماء الإسلامي وحجم التجارة الداخلية في مصرف الإنماء الإسلامي.

وحيث جاءت مشكلة البحث في: هل يمكن أن تكون صيغة المرابحة للآمر بالشراء بديلاً للمعاملات الربوية، وأسلوباً سهلاً للتمويل، ودافعاً إلى النمو التجاري في المملكة العربية السعودية مما وضعها الباحث نصب عينيه لوجود حل هذه المشكلة.

واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي والاستنباط وتحليل البيانات الخاصة بالمرابحة للآمر بالشراء وافترض الباحث فروض هي: -

١. تتناسب تطبيقات صيغة المرابحة للآمر بالشراء مع القواعد الشرعية.

٢. يتزايد حجم التعامل بها في المصارف السعودية ومصرف الإنماء الإسلامي.

٣. لا تؤثر المرابحة للآمر بالشراء على حجم التعامل بالصيغ الأخرى؛ حيث أن صيغة المرابحة للآمر بالشراء هي من أسهل أنواع صيغ التجارة، فلهذا فإن المرابحة للآمر بالشراء ليس لها أي تأثير على باقي الصيغ المتعامل بها مثل المضاربة أو التورق .....الخ.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

١. تعامل مصرف الإنماء بالمرابحة للآمر بالشراء وفق الشريعة الإسلامية

٢. قام بتمويل العقار والسيارات والأسهم عبر المرابحة للآمر بالشراء

٣. خفض نسبة هامش المرابحة للآمر بالشراء لجذب العملاء.

كما وضعت عدة توصيات منها:

١. ضرورة أن يرفع نسبة مساهمته أكثر في التجارة الخارجية والداخلية.

٢. ضرورة توجههم أكثر للاقتصاد الحقيقي مثل تمويل الآلات المنتجة بدلاً عن السيارات والعقارات والأسهم.

٣. ضرورة تعامله بصيغ أخرى غير المرابحة للآمر بالشراء كالمضاربة والمشاركة.

مستخلص البحث (١٠٣)

عنوان البحث	تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية ((١٤١٠هـ – ١٤٣٦هـ–١٩٩٠م– ٢٠١٦م
منهج البحث	دراسة قياسية
اسم الطالب	محمد بن سرور بن معتق المورقي العتيبي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ. د– رمضان الروبي
عدد الصفحات	٢٠١
العام الدراسي	١٤٣٨–١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١٥–٥–١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٧٥٩

تناولت هذه الدراسة « تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها علي الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، في الفترة ١٤١٠هـ – ١٤٣٦هـ».

وقد هدفت الدراسة إلى التعرُّف على الصادرات غير النفطية السعودية، وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في إيجاد آليات لتنمية الصادرات غير النفطية.

واعتمد هذا البحث على المنهج الإحصائي والوصفي التحليلي.

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج، أهمها:

أن الصادرات غير النفطية السعودية تتسم بالتنوع والتعَدُّد، بحيث اشتملت على منتجات صناعية وزراعية ومعدنية وسلع مُعَادٌ تصنيعها، بما يعكس التنوع في قاعدة الإنتاج بالاقتصاد السعودي، وهذه الصادرات غير النفطية السعودية قد ازدادت خلال فترة الدراسة ازدياداً ملحوظاً، يعكس أداء القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي، وأن تنمية الصادرات السعودية غير النفطية كان له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وهناك آليات محددة، ذات أثر إيجابي في تفعيل دور الصادرات غير النفطية.

وأن دوافع التصدير غير النفطي هي: زيادة كفاءة الاقتصاد الوطني السعودي في ظل انخفاض ناتج القطاع النفطي، ورفع مستوى الدخل القومي السعودي، وضعف نسبة الصادرات السعودية غير النفطية.

وعوامل نجاح التصدير غير النفطي هي: ضخامة الموارد السعودية، والتغلب على عوائق التصدير التي تواجهها الصادرات السعودية غير النفطية. حيث إن مبررات تنمية التصدير غير النفطي ثلاثة، وهي: تراجع الصادرات السعودية غير النفطية مع انخفاض سعر النفط، وضعف الصناعات التحويلية، وكثرة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي على الصعيد القُطْرِي والإقليمي. وأن معوقات تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، هي: العائق الجمركي، ومشكلات التجارة الخارجية السعودية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الانضمام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتطوير الكفاءة الصناعية السعودية، وتحرير التجارة الخارجية.

مستخلص البحث (١٠٤)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية لحماية المال من الممارسات الضارة بالأسواق (دراسة تطبيقية على سوق الذهب بالمدينة المنورة)
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عبد العزيز على أحمد
جنسية الطالب	صومالي
اسم المشرف	أ . د محمد عبد القادر محمد خير
عدد الصفحات	١٧٩
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١٩-٥-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٧٣٨

تمثلت مشكلة البحث في تحديد ماهية الممارسات الضارة بالأسواق، وبيان الآثار الاقتصادية المترتبة على حماية المال.

وهدف البحث التعرف على مفهوم حماية المال في الإسلام وأهميته والمقاصد الشرعية المتعلقة به، والوقوف على تحديد دقيق للممارسات الضارة بالأسواق، والموقف الشرعي منها وعلاقة ذلك بحماية المال.

وعمل البحث على اختبار عدة فرضيات، تمثلت حدود البحث المكانية في أسواق الذهب بالمدينة المنورة، وبيان الأثار الاقتصادية الايجابية الكثيرة المترتبة على حماية المال من الممارسات الضارة في الأسواق.

واستخدم البحث في سبيل تحقيق الهدف المنهج الوصفي.

وكشفت النتائج وجود آثار اقتصادية ايجابية لحماية المال من الممارسات الضارة بالأسواق تعود على الفرد والمجتمع ومتعلقة بضمان تحقيق الكفاءة في الأسواق.

وأوصت الدراسة إيجاد رقابة شرعية وفنية اقتصادية، لها قوة مؤثرة لتحديد الضوابط والمعايير التي من شأنها أن تحد من الغرر والربا وأكل أموال الناس بالباطل، ويكون لهذه الرقابة الحق في منع دخول أي شركة تتعامل في سلع محرمة، أو تقترض بالربا، أو يشمل نشاطها التجاري بما يضر الأسواق والمجتمع.

مستخلص البحث (١٠٥)

عنوان البحث	الفقر وآثاره عند الدلجي (ت:٥٨٣٨) من خلال كتابه –الفلاكة والمفلوكون
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	حبيب الرحمن ولي الرحمن
جنسية الطالب	باكستاني
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	٨٧
العام الدراسي	١٤٣٨–١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٢–٥–١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

عنوان البحث: الفقر وآثاره عند الدلجي (ت:٥٨٣٨هـ) من خلال كتابه (الفلاكة والمفلوكون)

مشكلة البحث: يعالج البحث مفهوم الفقر عند الدلجي والآثار المترتبة عليه، حيث يكتسب هذا الموضوع أهميته بسبب أن مؤلف الكتاب الدلجي قد ابتدع مفهوما للفقر لم يسبق إليه، مع ضمه للآثار والآفات الناشئة من الفقر، وهذا البحث يجلي هذا المفهوم ويوضح هذه الآثار.

أقسام البحث: شيد بنيان هذا البحث على تمهيد وفصلين وهي على النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: الدلجي سيرته وكتابه وعصره

الفصل الأول: معنى الفلاكه والمفلوك وأسبابها عند الدلجي

الفصل الثاني: الآثار المترتبة على الفقر في رأي الدلجي

نتائج البحث: للفقر آثار نفسية كثيرة على الفرد عند الدلجي منها: القهر والإكراه وضيقة الصدر والطيش والآلام العقلية، كما يرى الدلجي أن للفقر آثار أخلاقية متعددة: كالغيبة والطعن في أعراض الناس، وسوء العشرة والحسد، ومن المآلات الاقتصادية لآثار الفقر النفسية والأخلاقية عند الدلجي: انعدام روح الابداع وذهاب الملكة وتعطلها، وقعود الهمة عن التطوير للذات.

ويرى الدلجي ضرورة أن تكون الحكومات داعمة للمزارعين بدلاً من أن تكون عبئا عليهم ومستغلة لظروفهم خاصة أوقات الكسل، كما يرى أن من أسباب فقر التاجر قلة الخبرة وعدم امتلاك البصيرة والدراية الكافية وانعدام الأمن والاستقرار.

ومن الآثار الاقتصادية للفقر عند الدلجي الهجرة ونشوء الاقتصاد الطفيلي وظهور الحرف الهامشية وربما كانت لظروف عصر الدلجي أثر على نظرته المتشائمة للصناعة وعلاقتها بالفقر، وهي مخالفة للرأي كثير من المفكرين الإسلاميين كابن خلدون الذي ربط بين تطور الصناعة وتقدم العمران.

مستخلص البحث (١٠٦)

عنوان البحث	السياسة التجارية الحمائية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦م)
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	عبدالرحمن بن إبراهيم بن صالح المديفر
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٦٢
العام الدراسي	١٤٣٧ -١٤٣٨هـ
تاريخ المناقشة	٢٨-٥-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٧٤٠

اشتمل البحث على بيان السياسة التجارية الحمائية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية كدراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية، حيث وضح الباحث ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها وأهميتها، وبين مفهوم السياسة التجارية وأهدافها وأنواعها، ثم عرف بمنظمة التجارة العالمية وتكلم عنها من جوانب عدة، ثم شرع في الحديث عن السياسة الحمائية في مجال التجارة الخارجية وعن أهدافها وتطورها وأدواتها، ثم أصَّل السياسة الحمائية في مجال التجارة الخارجية، ثم تكلم عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ومتطلبات وشروط الانضمام إليها، وختم في هذه البحث بفصل تطبيقي على المملكة العربية السعودية.

وقد أتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على تحليل البيانات الثانوية المنشورة، وتكمن أهمية هذا البحث في أهمية التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الوطني، ووجود سياسات حمائية تحد من حرية التجارة الخارجية لمصلحة اقتصاد الدولة، ولمعرفة الأثر الاقتصادي على المملكة العربية السعودية بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

ويعنى البحث بالإجابة على عدة تساؤلات وهي: ما السياسة الحمائية للتجارة الخارجية، وما أهميتها وأهدافها وأثرها على الاقتصاد الوطني؟ وما هي منظمة التجارة العالمية، وأهدافها، وموقفها من الحماية؟ وما أثر انضمام المملكة العربية السعودية لها؟

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث: أن المملكة العربية السعودية استفادت من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية باتساع وزيادة مجال التبادل التجاري لديها من صادرات وواردات، وأدت إلى تحسين مناخ الاستثمار.

وقد أوصى الباحث بعدة توصيات، من أهمها: التوصية بالبحث عن طرق ومجالات جديدة لاستفادة المملكة العربية السعودية من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية والعمل على تأثيرها إيجاباً على الاقتصاد الوطني بصورة أكبر مما هي عليه الآن.

مستخلص البحث (١٠٧)

تظهر مشكلة البحث في مدى إسهام القروض الحسنة في التمويل الأصغر من أجل معالجة الفقر؟ وينقسم البحث إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، ثم فصلين وخاتمة وفهارس، كان الحديث في الفصل التمهيدي عن القرض الحسن والفقر، وفي الفصل الأول عن حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي وطرق تحقيقه ودور القرض الحسن في ذلك، وفي الفصل الثاني عن مركز جنى لبناء الأسر المنتجة وكيف ساهم بمعالجة الفقر من خلال إقراض المستفيدات قروضاً استثمارية حسنة. وكيف ساهمت هذه القروض في إنشاء مشروعات صغيرة توفر دخلاً للمقترضات.

حيث عمل البحث على اختبار الفروض التالية: إمكانية القرض الحسن أن يؤسس لمشروعات مستدامة، ثم مدى استمرارية المشاريع الاستثمارية القائمة على القرض الحسن، وأخيراً إمكانية أن توفر هذه المشاريع فرص عمل إضافية.

وقد اتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وقد توصل إلى عدة نتائج، أهمها: أن مصطلح القرض الحسن لم يكن مستعملاً في القرون السابقة بمعناه الحالي الذي يقابل القرض الربوي، وأن حد الكفاية هو المطلوب الأول في النظام الاقتصادي الإسلامي، بعكس الأنظمة الأخرى التي تعتمد حد الكفاف كغاية للأشخاص، وأن لتوفير حد الكفاية درجات ومراتب هي الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وأن لهذا الترتيب أثر في معرفة أولوية ما يحتاجه الإنسان، ومن النتائج أيضاً أن القرض الحسن له دور كبير في تحقيق حد الكفاية عند الناس، وأن القروض الحسنة من شأنها أن توفر الكثير من فرص العمل، وأن تمنح المتعاملين بها أهلية ائتمانية تمكنهم من الحصول على تمويل مالي بكل يسر وسهولة.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث وجود نسبة بطالة كبيرة بين النساء في المجتمعات عامة والمجتمعات العربية خاصة.

ومن النتائج التي وصل إليها البحث قدرة القرض الحسن على توفير دخل يكفي لسداد احتياجات الأشخاص الضرورية وغيرها، وأنه يساعد على تأهيل الأشخاص ودمجهم اجتماعياً بمجتمعهم ويساعد في تحسين أوضاعهم التعليمية.

وقد قدم البحث عدة توصيات منها: أن يتم التعريف لمصطلح القرض الحسن بشكل أوضح في المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية، وأن يكون لتعريف الناس بأولوياتهم أهمية عظمى، لتنصرف المبالغ الاستهلاكية لشراء المستلزمات حسب الضرورة، تجنباً للإسراف والتبذير والترف.

ومن توصيات البحث أيضاً أن يتم إشاعة التعامل بالقرض الحسن على جميع المستويات، لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وغير ذلك.

ومن توصيات البحث العمل على تأهيل النساء وتدريبهن ليحققن نسبة إشغال في سوق العمل تتوافق مع نسبة المؤهلات منهن.

ومن التوصيات أيضاً أن يساهم مركز جنى في تقديم الخبرات والخدمات اللازمة للمستفيدات والتسويق لهن ولأعمالهن وذلك دعماً للمشاريع الصغيرة التي من شأنها أن تساعد كثيراً من الأسر في تحسين أوضاعها.

عنوان البحث	دور القروض الحسنة في معالجة الفقر دراسة تحليلية عن مركز جنى لبناء الأسر المنتجة من الفترة ١٤٣١هـ إلى ١٤٣٦هـ
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	معاذ بن عبد المؤمن زهري النشيواتي
جنسية الطالب	سوري
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٧٠
العام الدراسي	١٤٣٨هـ-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٣-٦-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٩٩٤

مستخلص البحث (١٠٨)

عنوان البحث	الآثار الاقتصادية للسياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي
اسم الطالب	أيمن سعد مرزوق السناني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ. د. محمد عبدالقادر محمد خير
عدد الصفحات	٧٣
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٠-٦-١٤٣٩ه
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٩٨٤

يتناول البحث موضوع الآثار الاقتصادية للسياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي، وتمثلت مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات تتعلق بماهية و طبيعة وأهداف السياسة التجارية من منظور الاقتصاد الإسلامي، وماهي الأدوات والوسائل التي تضمن تحقق المكاسب المطلوبة من التجارة الخارجية للدول الإسلامية، وماهي الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على الاقتصاد الإسلامي من خلال السياسة التجارية.

وهدف البحث إلى التعرف على طبيعة السياسة التجارية من منظور الاقتصاد الإسلامي وأهدافه وأدواته والمردود الاقتصادي له على اقتصاد الدول الإسلامية.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي، حيث توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

١. تجمع السياسة التجارية في منظور الاقتصاد الإسلامي بين مبدأي الحرية والحماية.

٢. تعطى السياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي الأولوية في التبادل التجاري مع الدول الإسلامية.

٣. تتسم السياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي بالرشد الذي يتحقق معه توازن الميزان التجاري للدولة الإسلامية.

وقد خرج البحث بعدد من التوصيات أبرزها:

١. ضرورة أن تبنى السياسة التجارية للدولة الإسلامية المعاصرة على أساس من الضوابط الشرعية.

٢. العمل على الاستفادة من تعدد وتنوع أدوات السياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي في الموائمة بين مقتضيات الحماية التجارية والحرية التجارية.

٣.العمل على تبني سياسة تجارية رشيدة توازن بين الواردات والصادرات بما يحقق المصلحة العامة.

٤. بيان الآثار الاقتصادية للسياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي.

مستخلص البحث (١٠٩)

عنوان البحث	دراسة الجدوى في كفاءة منح القروض للمشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية بالتطبيق على مشاريع الصندوق الاجتماعي خلال الفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠١٥م
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	أنس عبدالحليم بن محمد عيسوي رزق
جنسية الطالب	مصري
اسم المشرف	أ.د. محمد عبدالقادر محمد خير محمد علي
عدد الصفحات	١٢٠
العام الدراسي	١٤٣٨–١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٥–٦–١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

اشتمل البحث على بيان دور دراسة الجدوى في كفاءة منح القروض للمشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية بالتطبيق على مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث وضح الباحث أسس دراسات الجدوى والمشروعات الصغيرة وأهميتها وأنواعها، وبين واقع المشروعات الصغيرة والجهات الداعمة في مصر، ثم شرع في الحديث عن السياسات والقواعد الداعمة للمشروعات الصغيرة في الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبين قواعد قبول وتمويل المشروعات الصغيرة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتم توضيح دور كفاءة دراسات الجدوى لمشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية. وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على تحليل البيانات.

وتكمن أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على مفهوم وخصائص كل من المشروع الصغير ودراسة الجدوى، و تقييم مدى كفاءة الإجراءات وموضوعية الاشتراكات لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية الداعم للمشروعات الصغيرة لضمان دقة دراسات جدوى المشروعات الصغيرة. ويعني البحث بالإجابة على عدة تساؤلات وهي: ما مدى دقة ووضوح واكتمال دراسات الجدوى التي تعد للمشروعات الصغيرة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية؟ ما هو دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في إعداد دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة والتأكد من دقتها وموضوعيتها واكتمالها؟

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث: أن المشروعات الصغيرة لها اهتمام كبير لدى رواد الاقتصاد في كافة الدول النامية، وأن من الأسباب الرئيسية لنجاح المشاريع الاعتماد دراسة الجدوى التي يقوم بها صاحب المشروع فلابد أن تكون الدراسة التي يقوم بها شاملة لكافة جوانب المشروع.

وقد أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها: التوصية بزيادة وعي المستثمرين بأهمية دور المشروعات الصغيرة في التنمية وما توفره من تحسين مستوى المعيشة والدخل والتوصية للصندوق الاجتماعي للتنمية بإبراز دور المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة والقضاء عليها وتوفير فرص العمل.

مستخلص البحث (١١٠)

عنوان البحث	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وآثارها الاقتصادية دراسة تحليلية خلال (الفترة من (٢٠٠٥م – ٢٠١٥م
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	خالد بن سعيد الحجوري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د– عبدالله التوم عبدالله محمد
عدد الصفحات	٢١٨
العام الدراسي	١٤٣٨ – ١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢–٧–١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٨٥٠

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية. وبيان الأثر الإيجابي للتبادل التجاري بين الدولتين على الميزان التجاري. وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٥م.

ويقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، والذي يستند إلى جمع المادة العلمية المنشورة من المواقع الرسمية ذات الصلة بالموضوع (المصادر الثانوية) كهيئة الإحصاءات، وقاعدة بيانات وزارة التجارة والصناعة السعودية، وتحليلها والوصول إلى نتائج. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة تتمثل في تنامي حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، حيث بلغت قيمة الصادرات السعودية للأردن في عام ٢٠٠٥ نحو ١٠٢٣٨ مليون ريال. وفي عام ٢٠١٥ بلغت ١١٧٨٩ مليون ريال. بينما ارتفعت قيمة صادرات الأردن للسعودية من ١٠٠٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧٧٣ مليون ريال في العام ٢٠١٥م.

ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة هي: ضرورة العمل على زيادة التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك النظر في بعض القيود القانونية والكمية التي من شأنها التدفق السلعي والخدمي على كافة المستويات بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية.

مستخلص البحث (١١١)

عنوان البحث	دور بنك الكويت الصناعي في تنمية المشاريع الصناعية الفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠١٤م دراسة تطبيقية
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	زيد جاسم محمد حسين إبراهيم العيناتي
جنسية الطالب	كويتي
اسم المشرف	أ.د. سعد الدين عبدالحي محمود
عدد الصفحات	١٣٦
العام الدراسي	١٤٣٨–١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٩–٧–١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٨٥٨

– عنوان البحث: دور بنك الكويت الصناعي في تنمية المشاريع الصناعية، الفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠١٤م، دراسة تطبيقية.

– مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في ضعف القاعدة الصناعية في الكويت والتي تعاني من معوقات على المستويين التنظيمي والتمويلي.

– منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي لملاءمته لطبيعة البحث.

– فرضية البحث: لبنك الكويت الصناعي بعداً مهماً ومؤثراً في تمويل المشاريع الصناعية في دولة الكويت عبر التمويل الإسلامي.

– أقسام البحث الرئيسية: يحتوي البحث على ثلاثة فصول رئيسية، تمهيدٌ وفصلان، وهي كما يلي:–

١. التمهيد: في مفهوم وأصول وأنواع التمويل الإسلامي.

٢. الفصل الأول: تعريف وأهمية وأنواع المشاريع الصناعية ونشأتها في دولة الكويت.

٣. الفصل الثاني: دور بنك الكويت الصناعي في تنمية المشاريع الصناعية.

– أبرز نتائج البحث:

١. حقق التمويل الإسلامي في بنك الكويت الصناعي نمواً للقطاع الصناعي في دولة الكويت بقيمة تمويل جاوزت ٥٤ مليون دينار كويتي.

٢. أتاح التمويل الإسلامي خيار بديل للذي لا يرغب في التمويل التقليدي الربوي.

– أبرز توصيات البحث:

١. تطوير الأدوات التمويلية الموافقة للشريعة الإسلامية بما يسهل على المستثمر الصناعي عملية التمويل والسداد.

٢. استخدام القرض الحسن كصيغة تمويلية مع فرض رسوم إدارية على مبلغ القرض، لتسهيل الإجراءات على البنك وعلى المستثمر.

مستخلص البحث (١١٢)

عنوان البحث	الصندوق السنغالي للزكاة ودوره في الحد من الفقر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥م
اسم الطالب	أبو بكر تيبو سيسي
جنسية الطالب	سنغالي
اسم المشرف	د. محمد أحمد عمر بابكر
عدد الصفحات	١٨١
العام الدراسي	١٤٣٨ -١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١٦-٧-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٩٦١

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يعالج البحث مشكلة الصندوق السنغالي للزكاة ودوره في الحد من الفقر خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٥م. حيث إن الفقر مشكلة اقتصادية يعاني منها الاقتصاد السنغالي، والبحث يحاول معالجته على ضوء دور الصندوق السنغالي للزكاة.

وتكمن أهمية البحث في: إبراز دور الصندوق في جمع الزكاة وتوزيعها توزيعا لائقا، والتعرف على أداء الصندوق ومشاكله وكيفية التغلب عليها.

وتدور أهم أسئلته حول ما يلي: ما الدور الذي يؤديه الصندوق السنغالي للزكاة في معالجة الفقر؟ هل للصندوق السنغالي للزكاة قدرة على معالجة الفقر؟ ما الحد الذي بلغه الصندوق السنغالي للزكاة في الحد من الفقر؟

وأما عن فروضه فمن أهمها الآتي: أن غياب الدعم الحكومي للصندوق السنغالي للزكاة يؤثر سلبا على أداء الصندوق، وأن نسبة المستفيدين من خدمات الصندوق ضعيفة بالنسبة لعدد السكان، وكذلك وجود عقبات تعرقل الصندوق السنغالي للزكاة في مزاولته لوظيفته.

ثم قسم الباحث بحثه إلى تمهيد وفصلين وخاتمة. وقد تناول التمهيد: المفاهيم المتعلقة بالزكاة ودورها في معالجة الفقر، والفصل الأول: الفقر في السنغال: مؤشراته وحجمه وملامحه، والفصل الثاني: دور الصندوق السنغالي للزكاة في الحد من الفقر خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٥م وفي الخاتمة: النتائج والتوصيات.

واتبع في ذلك عدة مناهج من أهمها: المنهج التأصيلي والتطبيقي، كما توصل أيضا إلى نتائج عديدة، من أبرزها: أن للصندوق السنغالي للزكاة دورا إيجابيا في الحد من الفقر في السنغال ولكن يبقى الأداء والنتائج للغرض المذكور متواضعا بالنظر إلى حجم الفقر في السنغال، ثم وجود عقبات كثيرة تعيق أداء الصندوق نحو الأفضل، من أبرزها: القلة في الموارد البشرية، وأن نسبة جباية الصندوق في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة؛ مما يؤكد إلى وجود أموال خاضعة للزكاة ولم يصل إليها الصندوق السنغالي للزكاة.

مستخلص البحث (١١٣)

عنوان البحث	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإندونيسيا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤م) دراسة تأصيلية تطبيقية
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	حسين عبد العزيز عربي
جنسية الطالب	إندونيسي
اسم المشرف	د.علي محمد القدال
عدد الصفحات	١٣٧
العام الدراسي	١٤٣٨ – ١٤٣٩ هـ
تاريخ المناقشة	٢٣-٧-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٧٠٦٦

التبادل التجاري بين إندونيسيا والمملكة العربية السعودية له أهمية قصوى في تبادل المنافع بين الدولتين. ووجد الباحث بعض المشاكل في كتابته، منها عدم توافر البيانات بشكل واضح في هذا البحث. ومن أهداف الباحث في كتابة هذا البحث هي لزيادة التبادل التجاري بين إندونيسيا والمملكة العربية السعودية. بدأ الباحث في كتابة البحث عن ماهية التجارة الدولية ونظرياتها وإجراءات السياسة التجارية وغيرها، ثم تكلم الباحث عن التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية وإندونيسيا من تطورهما وصادراتهما وارداتهما وإجراءات التبادل التجاري بينهما، ثم تكلم الباحث عن الأثر الاقتصادي للتجارة بين البلدين.

وطريقة الباحث في كتابة البحث هي المنهج الوصفي التحليلي وهو الاعتماد على المسوح الميدانية والاجتماعية ودراسة الحالة من الأساليب المساندة في جمع المعلومات وتحليل النتائج من أجل المستقبل والخروج بالتوصيات التي تعود النفع على الإنسان مستقبلا وتحسين أسلوب حياته ونوع الخدمات المقدمة له.

إن المملكة العربية السعودية وإندونيسيا تدخلا ضمن الدول العشرين، وهذه الدول تعتبر من أقوى الدول اقتصاديا في العالم. ومن أهمية هذا البحث زيادة النشاط التجاري بين المملكة وإندونيسيا وزيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص وتقسيم الدولي للعمل ومعرفة طبيعة السلع التي تدخل في نطاق التبادل التجاري بين البلدين.

ومن نتائج البحث: ضرورة زيادة صادرات إندونيسيا للمملكة ليرفع الميزان التجاري وعدم اعتماد المملكة للنفط فقط لكي ترفع المملكة من الصادرات الأخرى. وحماية الأنشطة التجارية حيث تهدف الدولة إلى تشجيع عملية الصادرات وتقليل الواردات، وقد بين الإسلام أساليب حماية المال من عدم الإسراف في المال والنهي عن الاحتكار وتقديم مصلحة العامة على الخاصة.

مستخلص البحث (١١٤)

عنوان البحث	وسائل حفظ المال وآثارها الاقتصادية في القرآن الكريم دراسة استقرائية استنباطية
منهج البحث	دراسة استقرائية استنباطية
اسم الطالب	أحمد عبدالرحمن بن محمد الأنصاري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم إبراهيم بن محمد الطيب
عدد الصفحات	١٧٧
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١٤-٨-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٧٠٤٨

مشكلة البحث: يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي وسائل حفظ المال؟ وما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك الحفظ من خلال سور القران الكريم؟ وما آلية تطبيقها وربطها بالاقتصاد الإسلامي بما يضمن المرونة والتيسير، والابتكار والتنويع، دون الوقوع في التحايل والتزييف، ودون الوقوع في التعطيل والتحريف؟

منهج البحث: المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

الأقسام الرئيسة للبحث: الإطار المفاهيمي للدراسة.

الفصل الأول: منهج القران الكريم في حفظ المال من خلال سورة البقرة.

الفصل الثاني: منهج سورة النساء في حفظ المال.

الفصل الثالث: التشريعات القرآنية لمنع الإخلال بحفظ المال من خلال سور القران الكريم.

أهم نتائج البحث: بينت هذه الدراسة أن حفظ المال والمحافظة عليه ضرورة من ضروريات الحياة؛ لأنه يحقق الاستقرار المالي في المجتمع، كما كشفت هذه الدراسة أن سورتي البقرة والنساء دستور كامل في حفظ المال للمسلم يضمن له الاستخدام الامثل والسليم للمال.

التنويع في صور الاستثمار في أموال اليتامى والسفهاء، يعود عليهم بالنفع في أموالهم، كما يجب العناية الدائمة والمستمرة في استثمار أموال اليتامى والسفهاء حتى لا تفنى في مصاريف أخرى كالزكاة والصدقات ومتطلباتهم الشخصية.

مستخلص البحث (١١٥)

عنوان البحث	دور رسوم الأراضي البيضاء في حل مشكلة الإسكان من خلال رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م
اسم الطالب	سليم بن سالم معتق الحجيلي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. سعد الدين عبد الحي
عدد الصفحات	١٥٩
العام الدراسي	١٤٣٦-١٤٣٧هـ
تاريخ المناقشة	١٥-٨-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٧٠٩٥

تناولت هذه الدراسة « دور رسوم الأراضي البيضاء في حل مشكلة الإسكان من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠م « وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي من الممكن أن تؤديه رسوم الأراضي في حل مشكلة الإسكان في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، ومدى مساهمتها في تعزيز الرؤية. واعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي.

وقد تناول البحث القضايا الرئيسية التالية:

الأراضي البيضاء وأحكام التصرف فيها في الإسلام ونظام الأراضي البيضاء في المملكة العربية السعودية وكذلك دور رسوم الأراضي البيضاء في حل مشكلة الإسكان.

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج، أهمها:

أن برنامج رسوم الأراضي البيضاء حديث ومن المبكر الحكم على دوره في حل مشكلة الإسكان بشكل نهائي في ظل آلية تطبيق البرنامج في الوقت الراهن، ولكن الاستمرار لمدة طويلة على المرحلة الأولى من البرنامج وتأخير الانتقال إلى المراحل الأخرى لن يعمل على حل مشكلة السكن، وذلك بسبب قلة مجموع المساحات الخاضعة للرسوم ضمن النطاق المستهدف من قبل وزارة الإسكان والتي لم تتجاوز سوى ٩،٧% من مدينة الرياض و١٦،١٣% من مدينة جدة وكذلك ١٨،٤٤% من حاضرة الدمام و٣،٢٤% من مدينة مكة المكرمة، وهذا يعني أن كثير من الأراضي البيضاء داخل المدن المستهدفة من قبل وزارة الإسكان ضمن المرحلة الأولى لن يشملها قرار فرض الرسوم على المدى القريب، مما يعنى استمرار وجود الأراضي البيضاء دون تطوير، وكذلك لاحتمال التحايل على النظام، وعليه استمرار وجود مشكلة السكن.

وقد أوصت الدراسة بمراجعة مقدار الرسم على الأراضي البيضاء وأن يتم تحديده بطريقة تتناسب مع معدل ارتفاع أسعار الأراضي، بحيث أن لا يكون تحديد سعر الرسم بأقل من معدل ارتفاع أسعار الأراضي لضمان فعالية النظام، وفي حال واجه النظام بطء في تحقيق أهدافه مع عدم استجابة كثير من ملاك الأراضي البيضاء وعدم قيامهم بتطوير أراضيهم أو التصرف فيها وترتب على ذلك زيادة أزمة الإسكان، فإن وزارة الأسكان بإمكانها أن تعمل على نزع بعض ملكيات الأراضي البيضاء مع تعويض أصحابها عنها تعويضاً عادلاً حسب الآلية التي يعمل عليها البرنامج في تقييم الأراضي، وذلك تحقيقاً للصالح العام.

مستخلص البحث (١١٦)

عنوان البحث	دور الوقف في تمويل القطاع التعليمي في السنغال (أوقاف معهد الشيخ أحمد الصغير لوح نموذجًا) خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦م
اسم الطالب	يحيى سيسي
جنسية الطالب	سنغالي
اسم المشرف	د. محمد بن سند الشاماني
عدد الصفحات	١٤٤
العام الدراسي	١٤٣٨ – ١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١٥-٨-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٧١٣٤

يُبرز هذا البحثُ الدور الذي يقوم به الوقف في تمويل القطاع التعليمي في السنغال، وذلك باتخاذ أوقاف معهد الشيخ أحمد الصغير لوح نموذجا.

وتكمن أهمية البحث في الحاجة الماسة لدراسة الوقف في السنغال.

واستهدف البحث إلى التعرف على الوقف في السنغال والمشكلات التمويلية للقطاع التعليمي فيها، و عن مدى مساهمة أوقاف معهد الشيخ أحمد الصغير لوح في تمويل النشاط التعليمي في السنغال.

واتبع الباحث المنهجين الاستقرائي والوصفي لموائمتهما لموضوع البحث.

واحتوى البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول يندرج تحتها مباحث أخرى، ثم خاتمة وتحتها نتائج وتوصيات. ففي التمهيد تناول الباحث مفهوم الوقف، ثم وأهدافه وأهميته.

وفي الفصل الأول تحدث فيه عن نشأة الوقف في السنغال، مع ذكر آلياته، ومعوقاته، ومجالات استثماره، وكفاءة ذلك الاستثمار، مع التعريف بأهم المؤسسات الوقفية ودورها في المجتمع السنغالي.

وأما في الفصل الثاني فقد تناول فيه القطاع التعليمي الإسلامي في السنغال المتمثل في المعاهد القرآنية، والمدارس العربية، مبيّناً تاريخها، وواقعها الحالي، والمشكلات التي تعاني منها، ومصادر تمويلها.

وفي الفصل الثالث تحدث عن أوقاف معهد الشيخ أحمد الصغير، مبينا إنجازات المعهد، ومرافق أوقافه، والتعريف بصندوقه الوقفي، ومصادره التمويلي، وكيفية إدارة هذا الصندوق، مع ذكر مساهمة تلك الأوقاف في تمويل القطاع التعليمي في السنغال.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

١. يعتبر وقف النقود أحد أهم أشكال الوقف في هذا العصر، وقد وجد أن هناك حل إبداعي في معهد الشيخ أحمد الصغير لوح يتمثل في إنشاء صندوق وقفي.

٢. للوقف على المدارس والمؤسسات التعليمية دور بارز في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق النهضة العلمية في السنغال.

مستخلص البحث (١١٧)

عنوان البحث	مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وسبل الحد منها – دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية (الفترة من ٢٠٠٥–٢٠١٥م
منهج البحث	دراسة تحليلية تطبيقية
اسم الطالب	عبدالعزيز بن هليل بن سليمان العرفي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. رمضان محمد أحمد الروبي
عدد الصفحات	١١٨
العام الدراسي	١٤٣٨–١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١٦–٨–١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وسبل الحد منها دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية الفترة من ٢٠٠٥–٢٠١٥م.

وقد تناولت في هذا البحث مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وذلك بالتطبيق على سوق المال السعودي من الفترة ٢٠٠٥ –٢٠١٥ م وقد أوضحت من خلال هذا البحث أن مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وسبل الحد منها في سوق الأوراق المالية السعودية لم تحظ بالدراسة العلمية ، ومن ثم يتوقع أن تسد هذه الدراسة الثغرة البحثية في هذا الجانب، أما من الناحية العملية فيمكن لنتائجها أن تفيد المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودية فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية.

كما ساهم هذا البحث في اختبار عدة فروض للدراسة أهمها: أن تزايد حجم الاستثمار في الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية يرجع إلى الربحية العالية لهذا النوع من الاستثمار، وقد أستخدم الباحث المنهج التحليلي التطبيقي على أحد الشركات المدرجة في سوق المال.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الاستثمار في الأسهم أحد المجالات الرئيسية للكثير من المستثمرين ومثله مثل أي نشاط آخر له أصوله وقواعده وعلى من يستثمر في الأسهم أن تكون لديه الدراية التامة والمعرفة في هذا المجال وذلك من خلال تناقل الخبرات والتجارب السابقة والاستفادة من تجارب الآخرين بدلاً أن يضحي بلا معرفة.

كما توصل البحث إلى العديد من التوصيات يتمثل أبرزها: في أنه يجب على المستثمر المسلم عند قيامه بالاستثمار في الأوراق المالية وبالأخص الأسهم أن يبذل جهدة لتحري الكسب الحلال والابتعاد عن الحرام، وأن يتورع عن التعاملات التي قد توقعه في الشبهات، وأن لا يستهويه بريق الأرباح عن الوقوف عند حدود الله تعالى، وضرورة التأني وعدم الاندفاع وأخذ الحيطة والحذر وبذل الجهد الكافي في الشركة التي يرغب الاستثمار فيها، وكذلك أهمية توعية أفراد المجتمع بتوجيه أموالهم للاستثمار في أسهم الشركات التي من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني ودعم مسيرة الاقتصاد، ودعم تفعيل دور الرقابة في سوق المال السعودي والتنسيق مع الجهات القانونية ومتابعة التجاوزات الممنوعة في السوق والسلوكيات السلبية التي تتنشر في غالب أسواق المال.

مستخلص البحث (١١٨)

عنوان البحث	أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة التعاونية للتأمين بالمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية بالتطبيق على فرع الشركة بالمدينة المنورة ((للفترة من ٢٠٠٢ –٢٠١٦م
منهج البحث	دراسة تحليلية
اسم الطالب	عيسى عوض عايض الرشيدي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. موسى محمد الطيب علقم
عدد الصفحات	١٠٧
العام الدراسي	١٤٣٨هـ –١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١٧–٨–١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٧١٣٢

يتناول هذا البحث موضوع التأمين التعاوني والمؤشرات الاقتصادية لشركات التأمين بصفة عامة، والشركة التعاونية للتأمين بصفة خاصة. حيث يهدف إلى التعريف بالتأمين التعاوني وبيان أهميته وأهدافه وأنواعه، وهيئاته، والمؤشرات الاقتصادية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، وتناول البحث بالتفصيل الشركة التعاونية للتأمين في المملكة العربية السعودية، من حيث تعريفها، ونشأتها، وتطورها، والمؤشرات الاقتصادية لها، ومن ثم تقييم هذه المؤشرات وتحليلها على الوجه المطلوب، ثم تناول دراسة خاصة لفرع الشركة بالمدينة المنورة. من حيث التعريف، والنشأة والتطور، واجراءات التأمين والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالفرع، ومن ثم تقييم هذه المؤشرات الاقتصادية، وتحليلها.

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على المعلومات والبيانات الثانوية المتوفرة لدى شركات التأمين في المملكة العربية السعودية بصفة عامة والشركة التعاونية للتأمين بصفة خاصة، كما قام بتقييم فاعلية أداء الشركة التعاونية للتامين في المملكة العربية السعودية من الناحية الاقتصادية من خلال التطبيق على فرع المدينة المنورة، وكذلك الوقوف على مدى كفاءة الشركة التعاونية للتامين وفرعها بالمدينة المنورة في تغطيه المخاطر.

وتتلخص فروض البحث في ثلاثة فروض حيث جاء الفرض الأول: في التجربة العلمية للتأمين في الشركة التعاونية للتامين في المملكة العربية السعودية تجري وفق الأسس والضوابط الإسلامية، وبين الفرض الثاني: المؤشرات الاقتصادية للشركة التعاونية للتامين لها قدره على تغطيه الأخطار، أما الفرض الثالث: فقد بين أن لفرع الشركة التعاونية للتأمين في المدينة المنورة كفاءة عالية في تغطيه الأخطار مقارنةً بغير من الفروع.

وكانت اهم النتائج هي:

١. أنَّ للتأمين فوائد جمة وعظيمة للأفراد والمجتمعات وللاقتصاد القومي.

٢. يسهم إسهاماً كبيراً في التنمية التي تنشدها الدولة.

٣. جواز التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية حيث يعتبر شكلاً من أشكال التعاون على البر والتقوى والتصدق ومُساعدة الُمحتاجين والمنكوبين، وخلوه من الربا.

وكانت أهم التوصيات:

١. أن تهتم الدول العربية والإسلامية بتجربة التأمين التعاوني (الإسلامي) .

٢. يجب ان تواصل التعاونية جهودها – رغم التحديات التي تواجهها المملكة.

٣. أن تسعى لتطوير نظمها الإدارية والتأمينية والتسويقية.

مستخلص البحث (١١٩)

عنوان البحث	التنمية المستدامة من خلال خطط التنمية في المملكة العربية السعودية (دراسة تأصيلية تطبيقية خلال الفترة (من ١٤٢٥- ١٤٣٥هـ
منهج البحث	دراسة تأصيلية تطبيقية
اسم الطالب	أسعد بن محمد بن أحمد صبر
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. سعد الدين عبدالحي
عدد الصفحات	١٠٣
العام الدراسي	١٤٣٨- ١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢١-٨-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٧١٤٥

تناول البحث بالدراسة موضوع التنمية المستدامة من خلال خطط التنمية في المملكة العربية السعودية – دراسة تأصيلية تطبيقية خلال الفترة من ١٤٢٥- ١٤٣٥هـ وقد تمثلت مشكلة البحث في بيان مدى التوافق بين مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومفهوم وأبعاد التنمية في الإسلام، ودراسة مدى تحقق هذا المفهوم والإبعاد في التجربة التنموية السعودية خلال فترة الدراسة.

هدف البحث إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، ومدى شمول مفهوم التنمية في المنظور الإسلامي لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة، وإبراز ما تضمنته خطط التنمية في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة من أهداف وأبعاد، تتعلق بالتنمية المستدامة، والوقوف على مدى تحقق عناصر التنمية المستدامة في التجربة التنموية السعودية.

استخدم البحث المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدة نتائج أهمها أن التنمية في المنظور الإسلامي تقوم على مبدأ إعمار الأرض بما يحقق الحياة الطيبة لمختلف الأجيال، وهي بذلك تحقق الهدف الجوهري للتنمية المستدامة، وأن خطط التنمية في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة أولت اهتمامًا كبيرًا بقضايا التنمية المستدامة، وأن مؤشرات الأداء التنموية في المملكة العربية السعودية أظهرت نجاحًا كبيرًا في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

وقد تمثلت أهم التوصيات التي تقدم بها البحث في التأكيد على ضرورة حسن استغلال الموارد الاقتصادية واستثمارها بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في الانتفاع بها، وضرورة السير على نهج خطتي التنمية الثامنة والتاسعة في الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، والمحافظة على ما حققته من إنجازات في هذا المجال، والعمل على استدامة النتائج المتحققة على هذا الصعيد.

مستخلص البحث (١٢٠)

عنوان البحث	السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) م
منهج البحث	دراسة تطبيقية
اسم الطالب	عيد عائض فويران الرويثي
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم إبراهيم محمد الطيب
عدد الصفحات	١٢٨
العام الدراسي	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٢٣-٨-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٧٠٧٧

كانت هذه الدراسة بعنوان: «السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية: خلال الفترة ٢٠٠٠م – ٢٠١٦م ».

وتتلخص مشكلة البحث في ماهية الدور الذي تؤديه السياسة المالية في المملكة العربية السعودية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وتبرز أهمية الموضوع من خلال الإضافة العلمية التي يمكن أن تتحقق من دراسته والبحث فيه، وفرضية هذا البحث قائمة على كفاءة السياسة المالية في تحقيق التوازان الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة المالية وأثرها في التوازن الاقتصادي في الفترة (٢٠٠٠م – ٢٠١٦).

واعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على تحليل البيانات الثانوية المنشورة من خلال تحديد مصادر البيانات الإحصائية وتحليلها باستخدام المنهج الوصفي والاستقرائي.

واشتمل البحث على ثلاثة فصول: الفصل التمهيدي: الإطار النظري لمفهوم السياسة المالية والتوازن الاقتصادي وتكييفهما الشرعي، الفصل الأول: أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً حقيقياً للسياسة المالية على النمو الاقتصادي، وتعد التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية للسياسة المالية الإسلامية التي تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية الشرعية للمملكة العربية السعودية، وإن استخدام الضرائب لإعادة توزيع الدخل القومي في المملكة العربية السعودية يأتي بعد عدم كفاية وسائل التوزيع الأخرى التي خصصها الإسلام لهذا الهدف.

وقد خلص الباحث إلى التوصيات الآتية: ضرورة منع التعامل بالفوائد الربوية، وإعطاء صندوق الزكاة أهمية خاصة للاستفادة من آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وعلى البنك المركزي أن يفتح معاملة خاصة مع البنوك الإسلامية خاصة في بيئة تكثر فيها البنوك التقليدية ويتم تحديد أولويات الميزانية حسب الأسبقيات الشرعية والتي تعكسها مصالح المجتمع.

مستخلص البحث (١٢١)

مشكلة البحث: تنحصر مشكلة الدراسة في بيان الفكر الاقتصادي عند الطاهر ابن عاشور في المال والتكافل من خلال مؤلفاته ومقارنتها بآراء فقهاء المسلمين وتوضيح فكره المالي والتكافلي.

منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التأصيلي.

نتائج البحث:

المقصد الشرعي في الأموال عند الطاهر ابن عاشور ينحصر في خمسة أمور: رواجها، ووضوحها، وحفظها، وثباتها، والعدل فيها، ويرى الطاهر ابن عاشور أن من مقاصد الشريعة في الأموال: الرواج، فقد شرع الله بعض العقود كالسلم، والمزارعة، مع ما اشتملت عليه من الغرر لدوران المال ورواجه، وعد ابن عاشور أن من مقاصد الشريعة من عقود التبرعات التكثير منها لما فيه من المصالح الخاصة والعامة، ومفهوم التكافل في الإسلام يشمل مدلولات كثيرة وواسعة.

عنوان البحث	مفهوم المال والتكافل عند محمد الطاهر ابن عاشور (ت:١٣٩٣هـ) من خلال مؤلفاته دراسة تحليلية اقتصادية
منهج البحث	دراسة تحليلية اقتصادية
اسم الطالب	محمد بن جابر بن مسلم المرواني
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	د. هاشم إبراهيم محمد الطيب
عدد الصفحات	١٧٢
العام الدراسي	١٤٣٨ ـ ١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	١٣-٩-١٤٣٩هـ
الدرجة العلمية	الماجستير
رقم إيداع البحث في مكتبة الجامعة	٦٧٧٤

مستخلص البحث (١٢٢)

عنوان البحث	دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة في ملاوي – دراسة ميدانية في مؤسسة أم عائشة الخيرية للفترة من عام ٢٠١٢ – ٢٠١٧م
منهج البحث	دراسة ميدانية
اسم الطالب	محمد مصعب محمد معاذ الندوي
جنسية الطالب	هندي
اسم المشرف	د. علي محمد القدال محمد
عدد الصفحات	١٣٣
العام الدراسي	١٤٣٨–١٤٣٩هـ
تاريخ المناقشة	٥–٢–١٤٤٠هـ
الدرجة العلمية	الماجستير

تناول هذا البحث» دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة في ملاوي» ويعد من أهم الموضوعات الاقتصادية التي تهم ملاوي الدولة الأفريقية التي عانت من مشكلة الفقر زمناً طويلاً ولا زالت تعاني منه.

هدف هذا البحث إلى التعرف على مدى اسهام المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة في جمهورية ملاوي وبالتالي دورها في مكافحة الفقر، حيث تكوّن مجتمع البحث من جميع العملاء المستفيدين من تمويل مؤسسة أم عائشة الخيرية بملاوي وتم أخذ عينه من مجتمع البحث تكونت من صاحبات المشروعات الصغيرة بأنشطتها المختلفة، الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية.

ولغرض تحقيق أهداف البحث، قام الباحث بتطوير استبانة أعدت خصيصاً لهذا البحث، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان وثباتها، ثم تم توزيعها على أفراد عينة البحث بواقع استبانة لكل صاحبة مشروع، حيث بلغ عدد الاستبيان الموزعة (٩٦) استبانة، أما مجموع الاستبيان التي استخدمت في التحليل الإحصائي فكانت (٩٦) استبانة أي ما نسبته (١٠٠%) للمشاركة.

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الاستبيان، حيث تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وذلك باستخراج التكرارات، والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة البحث، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على درجة استجابة أفراد عينة البحث لفقرات الاستبيان، إضافة إلى استخدام اختبار كرونباخ الفا الإحصائي، واختبار الفروق بين نسبتين لمعرفة الفروق الإحصائية لإجابات المفحوصين ومعامل ارتباط « بيرسون «، لاختبار فرضيات البحث.

توصل البحث إلى أن المشروعات الصغيرة لها دور في تحسين مستوى المعيشة في ملاوي، ويوصي هذه البحث بضرورة تعزيز الاعتماد على المشروعات الصغيرة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول دور المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر وفق رؤية علمية وخطة استراتيجية مستندة إلى التجارب العالمية والاقليمية قابلة للتطبيق.

مستخلص البحث (١٢٣)

عنوان البحث	دور القطاع الخاص في تطوير الخدمات الصحية بالمدينة المنورة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧م)
اسم الطالب	عدي بن حاتم الظاهري
جنسية الطالب	سعودي
اسم المشرف	أ.د. محمد عبدالقادر محمد خير
عدد الصفحات	١٤٣٨-١٤٣٩هـ
العام الدراسي	٢٦-٢-١٤٤٠هـ
تاريخ المناقشة	الماجستير
الدرجة العلمية	الماجستير

منهج البحث: وقد تم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

مشكلة البحث: تمثلت المشكلة التي عالجها البحث بالدراسة في مدى مساهمة القطاع الخاص في تطوير الخدمات الصحية في المدينة المنورة خلال الفترة (٢٠٠٧م-٢٠١٧م) وقد هدف البحث إلى إبراز دور القطاع الخاص في تطور حجم الخدمات الصحية في المدينة المنورة.

يتكوّن البحث من فصل تمهيدي: بعنوان مفهوم وأهمية القطاع الخاص والخدمات الصحية, وفصلين: جاءت على النحو التالي, الفصل الأول: التعريف بالقطاع الخاص والقطاع الصحي في المدينة المنورة, والفصل الثاني: تطور حجم الخدمات الصحية بالمدينة المنورة وإسهام القطاع الخاص فيه، خلال الفترة (٢٠٠٧م-٢٠١٧م).

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى عدد من النتائج تمثل أبرزها في الآتي:

١- يساهم القطاع الخاص في المدينة المنورة بشكل واضح في توفير الخدمات الصحية جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي.

٢- تتكامل جهود القطاع الخاص في المدينة المنورة مع جهود القطاع الحكومي في توفير خدمات صحية متنوعة ومتكاملة وشاملة.

٣- تتنوع الخدمات الصحية التشخيصية والعلاجية التي يقدمها القطاع الخاص في المدينة المنورة لتغطي العديد من أنواع التشخيص المختبري والأشعة والرعاية الصحية بمستوياتها المختلفة (الأولية والعلاجية).

وتقدم بعدد من التوصيات أهمها:

١- ضرورة الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص في المدينة المنورة للاستثمار في الخدمات الصحية بمنحه مزايا إضافية تحفزه على ذلك.

٢- ضرورة توسع القطاع الخاص في المدينة المنورة في تنويع وتطوير الخدمات التي يقدمها في المجال الصحي.

التوصيات الموجهة

يتضمن هذا القسم مجموع التوصيات التي وجهها الباحثون لمختلف الجهات، وهي مستخلصة من واقع تصفح الخاتمة في مجموع البحوث التي نوقشت، وما ورد فيها من توصيات ضمن النتائج والتوصيات.

التوصيات الموجهة

م	الجهات التي وجهت لها التوصيات
١	مؤسسة النقد العربي السعودي
٢	هيئة الزكاة والدخل
٣	وزارة البيئة والمياه والزراعة
٤	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
٥	البنك السعودي للتسليف والادخار
٦	بنك الراجحي
٧	مشروع باب رزق جميل
٨	وزارة الإسكان
٩	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
١٠	وكالة الضمان الاجتماعي
١١	صندوق تنمية الموارد البشرية
١٢	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
١٣	الهيئة العامة للاستثمار
١٤	البريد السعودي
١٥	وزارة الصحة

١٦	وزارة التجارة والاستثمار
١٧	هيئة سوق المال
١٨	هيئة المنافسة
١٩	الشركة التعاونية للتأمين
٢٠	بنك البلاد
٢١	بنك الأهلي
٢٢	هيئة الأوقاف
٢٣	مجمع الفقه الإسلامي الدولي
٢٤	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية
٢٥	الجمارك السعودية
٢٦	شركات التأمين الإسلامية
٢٧	المؤسسات المالية الإسلامية
٢٨	المشروعات الصغيرة
٢٩	وسائل الإعلام
٣٠	توسعة المسجد النبوي الشريف
٣١	المنطقة المركزية الجديدة بالمدينة المنورة

عنوان البحث	اسم الباحث	التوصيات الموجهة	الجهة
دور القطاع العام في تحقيق التكافل الاجتماعي من منظور الاقتصاد الإسلامي (البنك السعودي للتسليف والادخار نموذجا) دراسة تطبيقية مقارنة.	عبد القيوم بن عبدالعزيز ابن محمد نور الهندي	١- إعادة تقييم مبلغ قرض ترميم المنازل بما يتناسب مع أسعار البناء اليوم، حيث أن المبلغ الذي يقدمه البنك يعتبر ضئيلا. ٢- تفعيل الجانب الاخر للبنك وهو تشجيع التوفير والادخار للأفراد والمؤسسات في المملكة، وايجاد الأدوات التي تحقق هذه الغاية واستثمارها بما يوافق الشريعة الإسلامية، حيث لم يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بعد مع أهميته البالغة.	البنك السعودي للتسليف والادخار
العلاقة بين مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف الإسلامية ، دراسة تأصيلية تطبيقية	أحمد بن إبراهيم بن أحمد شبيلي	انتهاجًا لمبدأ الشفافية الذي تتبناه المملكة العربية السعودية كسياسة تحارب بها الفساد بشتى صوره، لا بد من أن تقوم الدوائر الحكومية بدورها المنوط بها بهذا الخصوص، فأوصي المؤسسات المالية في الدولة – ومنها مؤسسة النقد العربي السعودي – بالتعاون مع الباحثين لما فيه خدمة الدين والوطن، فهؤلاء الباحثون لن يقدموا إلا أشياء من شأنها تطوير الخدمات وتسهيل العقبات، فليكن حقهم تقديم البيانات وتبادل المعلومات.	مؤسسة النقد العربي السعودي
مساهمة القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في حل مشكلة البطالة من منظور الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على مشروع باب رزق جميل)	فهد بن محمد بن بكر عابد	انتهاجًا لمبدأ الشفافية الذي تتبناه المملكة العربية السعودية كسياسة تحارب بها الفساد بشتى صوره، لا بد من أن تقوم الدوائر الحكومية بدورها المنوط بها بهذا الخصوص، فأوصي المؤسسات المالية في الدولة – ومنها مؤسسة النقد العربي السعودي – بالتعاون مع الباحثين لما فيه خدمة الدين والوطن، فهؤلاء الباحثون لن يقدموا إلا أشياء من شأنها تطوير الخدمات وتسهيل العقبات، فليكن حقهم تقديم البيانات وتبادل المعلومات.	مشروع باب رزق جميل

عقود البناء و التشغيل و إعادة التملك (B.O.T)	عمر صالح بن عبد الرحمن المحيسن	١- يوصي الباحث بنشر ثقافة عقود (B.O.T) خاصة في الأوقاف لرفع كفاءتها، ومشاريع البنية التحتية. ٢- يوصي الباحث بتوظيف فائض الميزانيات والمصارف وشركات التأمين الإسلامية بتمويل هذه المشروعات عبر عقد (B.O.T)، كبديل للتمويل الربوي.	١- الأوقاف ٢- شركات التأمين الإسلامية
دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية(دراسة تأصيلية تطبيقية لمشروعات الشباب بالمدينة المنورة)	محمد بن أسعد أبو مسلم المدني	- الاهتمام بعمل لقاءات مفتوحة مع أصحاب المشروعات الصغيرة الذين استطاعوا التغلب على مشكلات وعقبات العمل بالمشروعات الصغيرة، وإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات معهم من قبل الشباب الراغبين في تنمية مشروعاتهم الصغيرة. ٢- توعية الشباب عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بضرورة الحفاظ على الموارد التي تقدمها الدولة وعدم إتلافها والاستفادة منها.	المشروعات الصغيرة وسائل الإعلام
الآثار الاقتصادية للتوسعة الجديدة للمسجد النبوي الشريف (قطاع الخدمات الفندقية أنموذجًا)	أحمد بن عباس بن أمين شحاته العلي	- إعادة تقييم الآثار الاقتصادية المستقبلية لتوسعة المسجد النبوي الشريف بعد الانتهاء تمامًا من مشروع التوسعة. ٢- أن يقوم مجموعة من الباحثين بضرورة إجراء دراسة شاملة وافية شافية للمنطقة المركزية الجديدة بالمدينة المنورة تُبنى على أساس ما تم اقتراحه في البحث من تقسيمها إلى خمسة أجزاء، تحوي أربعة منها الفنادق، والخامس ما يتعلق بالدوائر الحكومية ذات العلاقة بالمسجد النبوي الشريف.	توسعة المسجد النبوي الشريف المنطقة المركزية الجديدة بالمدينة المنورة

أثر استخدام بطاقات الائتمان الإسلامية على السلوك الاستهلاكي دراسة تطبيقية على عملاء مصرف الراجحي	عبدالرحمن بن سلمان الصاعدي	١- توعية عملاء المصرف إلى الطريقة المثلى للتعامل مع بطاقات الائتمان. ٢- تذكير العملاء المستخدمين لبطاقات الائتمان بأن الاستخدام المثل للبطاقة يكون في: أ- مواجهة الطوارئ المالية. ب- شراء الضروريات وليس الكماليات. ت- شراء السلع الأساسية والبضائع المعمرة. ٣- نوصي بإصدار نشرات دورية، وتوعية دائمة لعملاء المصرف حول أفضل طرق الاستخدام وتكوين العادات والاتجاهات السليمة لدي المستهلك ويجاد الوعي الاستهلاكي السليم، وتبصيره بالعملية الشرائية والطريقة التي تتم بها عملية الشراء.	مصرف الراجحي
تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المالية الإسلامية المعاصرة	محمد حق نواز محمد نواز	١- ضرورة تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وفق استراتيجية شاملة ومتكاملة، لكافة أبعاد وجوانب العمل المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة التنافسية للمنتجات التقليدية. ٢- العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية	المؤسسات المالية الإسلامية

موارد المياه بالمدينة المنورة و آثارها الاقتصادية	صالح بن مالك صديق	١- زيادة محطات المياه المحلاة لتلبية زيادة معدلات الطلب على المياه ٢- التغذية الصناعية للخزانات الجوفية. ٣- التغذية الصناعية للخزانات الجوفية. ٤- زيادة حملات ترشيد استهلاك المياه والحث على الالتزام بها. ٥- تطوير أساليب الري وأنظمة الرش لتقليل استنزاف المياه الجوفية.	وزارة البيئة والمياه والزراعة
دور وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية في حل أزمة الإسكان في المملكة العربية السعودية	مجاهد بن ضيف الله صالح الكعبي	- يوصي الباحث بتحويل أكبر قدر ممكن من الأراضي الملغى صكوكها من قبل وزارة العدل، والمستردة لأملاك الدولة إلى وزارة الإسكان، وإلى الجهات الحكومية التي سيأتي ذكرها لاحقا في بقية المقترحات. هذا بدوره سيوفر لوزارة الإسكان وبقية الجهات المقترحة مخزونا كبيرا من الأراضي، يسهل كثيرا من مهمة توفيرها، ويمنحها ميزة أكبر من حيث جاذبية مواقع المساكن، خاصة الأراضي التي تقع في مواقع يتوافر لها أغلب الخدمات والبنى التحتية اللازمة. ٢- يوصي بأن يتم تمويل مشروعات إسكان الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل، من متحصلات الزكاة على الأراضي والعقارات المدرة، والمتوقع أن تبلغ حصيلتها مع أول عام أكثر من ١٫٥٢ مليار ريال، وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.	وزارة الإسكان هيئة الزكاة والدخل

الآثار الاقتصادية للاحتيال على شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية ـ دراسة تطبيقية ـ من خلال الفترة ١٤٢٠هـ إلى ١٤٣٥هـ	عامر الزهراني	١- على شركات التأمين القيام بحملات لأفراد المجتمع لتوعيتهم عن طريق وسائل الإعلام بمدى خطورة الاحتيال على شركات التأمين ، وما يترتب عليه من أضرار تجاه الأفراد وتجاه الاقتصاد والوطني. ٢- على شركات التأمين القيام بدورات للموظفين في الشركات المسؤولون عن مباشرة الحوادث لتوعيتهم بمدى الخطوات التي يتبعها المحتال ليتم كشف حالات الاحتيال على الشركات .	شركات التأمين
دور الصكوك المالية في تمويل التنمية الاقتصادية	زهير بن خالد بن حمزة عفيفي	١- يوصي الباحث المؤسسات المالية الإسلامية بولوج سوق التصكيك الهائل والاستفادة من مزاياه الكبيرة. ٢- يوصي الباحث تطوير وضبط الأسواق المالية بما يتفق وإحكام الشريعة السمحاء، وذلك بأن توضع لهذه السوق الضوابط اللازمة وأحكام التعامل. فإذا وجد مثل هذه السوق المنتظم لرأس المال الإسلامي، فإن المستثمرين سيقبلون على تداول الأدوات التمويلية الإسلامية بيعاً وشراءً.	المؤسسات المالية الإسلامية: بنك الأهلي مؤسسة النقد العربي السعودي
خدمات الوكالة المصرفية في المصارف السعودية دراسة تأصيلية تطبيقية على بنك البلاد الفترة من: ١٤٢٥هـ -١٤٣٥هـ	علي بن شامي الحسني	ضرورة السعي من المجامع الفقهية والهيئات الشرعية للبحث عن المنتجات والبدائل الشرعية القائمة على عقد الوكالة لتكون بديلاً عن المعاملات الصورية .	مجمع الفقه الإسلامي الدولي بنك البلاد

الآثار الاقتصادية لإعادة التوزيع من منظور الاقتصاد الإسلامي	فهد بن عواد مطير الحبيشي الجهني	١- يوصي الباحث بضرورة أن يكون تحصيل الزكاة من خلال آلية عامة في يد الدول. ٢- العمل علي بتنظيم وتشجيع الأوقاف الخيرية لما لها من دور مهم في تقديم الخدمات العامة في المجتمع.	هيئة الزكاة والدخل هيئة الأوقاف
الآثار الاقتصادية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لعقد الاستصناع	عبدالسلام عبد العزيز الطويان	١- يوصي الباحث أن تندمج هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تحت مظلة المؤسسات الإسلامية الدولية الكبرى كمنظمة التعاون الإسلامي، لزيادة فاعليتها وانتشارها. ٢- يوصي الباحث بضرورة قيام المؤسسات المصرفية الإسلامية بعقود الاستصناع عبر شركات تتبعها، وتقليل الوساطة في عمليات التمويل بالاستصناع (الاستصناع الموازي).	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مصرف الراجحي
تقييم برامج الضمان الاجتماعي للحد من الفقر في المملكة العربية السعودية (الفترة ١٤٢٠هـ-١٤٣٥هـ)	محمد بن يوسف عيسى القليطي	١- توثيق الصلة بين الجامعات وكراسي البحث لدراسة ظاهرة الفقر وتحديد أسباب وجودها وطرق مكافحتها، تشترك فيها الوزارة متمثلة في وكالة الضمان الاجتماعي من خلال تركيز الدراسات على الأثر المترتب على هذا الدعم سواء كان أثراً اجتماعياً أو اقتصادياً. ٢- العمل على تبني برامج اضافية تغطي مجالات اجتماعية أخرى مثل مساعدة الراغبين في الزواج من الشباب الذين لا يقدرون على تحمل تكاليفه، مثل رعاية الأسر المتعففة من الفئات التي لا تمكنها الدخول التي تحصل عليها من تحمل أعباء المعيشة على الوجه المطلوب وفي نفس الوقت لا تسمح لهم كرامتهم الانسانية بإظهار حاجتهم للمساعدة.	وكالة الضمان الاجتماعي

دور الرعاية الصحية في التنمية البشرية (دراسة تأصيلية تطبيقية على الخدمات الطبية للقوات المسلحة)	عوض بن إبراهيم بن رحيل الطويلعي	١- تعزيز ودعم الخدمات الصحية الوقائية للمواطن. ٢- تعزيز ودعم التثقيف ا لصحي ٣-الحد من الازدواجية من خلال تعزيز الشراكة ما بين القطاعات المقدمة للخدمة.	وزارة الصحة
التمويل عبر الشبكة الدولية للمعلومات (دراسة شرعية اقتصادية)	غروهس ماتيوه	١- ضرورة إدماج الصكوك الإسلامية ضمن الأساليب التمويلية بدلاً عن السندات مما سيعطي خيارات أوسع و أفضل للكل من الأطراف و لأنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية و البديل الشرعي للسندات التقليدية. ٢- العمل على إنشاء أو إقامة هيئة مراقبة و إدارية تشرف على سلامة التعاملات من الناحية النظامية و الشرعية حتى لا يستغلها من هو ليس أهل لها و حتى يقبل عليها بشكل أوسع و برحابة صدر و اطمئنان.	مؤسسة النقد العربي السعودي
الآثار الاقتصادية للنفقات التحويلية على وكالة الضمان الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية خلال الفترة (١٤٢٠_١٤٣٥)	محمد بن عمر بن محمد الرحيلي	١- أوصي بضرورة الاهتمام بشكل جدي وفعال بالنفقات التحويلية لما لها من تأثير كبير بالدخل القومي واستقراره. ٢- أن توجه النفقات التحويلية بشكل مباشر لأصحاب الدخول المنخفضة من حيث دعمهم لاحتياجاتهم اليومية ومشاريعهم التي يعملون على إنجازها والدقة في توزيع هذه الدعم يؤدي إلى تحسن احوالهم المعيشية.	وكالة الضمان الاجتماعي

دور البريد في خدمة الاقتصاد الوطني دراسة تأصيلية تطبيقية على البريد السعودي	أمين محمد أحمد سالم الشنقيطي	١- العمل على أسس تجارية حسب ما تقضي به المادة الثانية من تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ ٢٩-٠٣-١٤٢٣هـ والتي تنص على « أن تعمل المؤسسة على أسس تجارية وتتمتع بالمرونة والصلاحيات التي تمكنها من القيام بمهامها، بالإضافة إلى بطء الإجراءات الحكومية التي أدت إلى فقدان المؤسسة لعدد من الفرص التنافسية وهذا مما يدعم عملية التحول إلى شركة قابضة ٢- التوسع في تقديم الخدمات والحوالات المالية بصورة تنافسية اكبر حيث أن وجود عدد (٧) مكاتب بريدية فقط تقدم الخدمة مع وجود عدد كبير من المستهدفين وهم العمالة الوافدة يعتبر ضعيف جدا . ٣- يجب السعي لوضع خطط لتقديم خدمات مالية اخرى مثل صرف رواتب المتقاعدين ومستفيدي الضمان الاجتماعي مما يوفر سيولة كبيرة يمكن استثمارها .	البريد السعودي
العوامل المؤثرة على حجم الطلب على الواردات السلعية في المملكة العربية السعودية من فترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ دراسة تحليلية	يوسف بن نجاء بن ناجي الصاعدي	١- العمل على توسيع وتنويع نشاط القطاع التجاري أفقيًا بتشجيع وتحفيز قيام مؤسسات تجارية جديدة تعزيزًا للمنافسة التجارية وتجنبًا للاحتكار التجاري. ٢- العمل على إحلال الواردات بالنسبة للسلع الأكثر استيرادًا والأعلى قيمة عن طريق تشجيع قيام الصناعة التجميعية، وتنمية الثروة الحيوانية.	وزارة التجارة والاستثمار

نظرة المجتمع السعودي للأعمال الحرفية من منظور الاقتصاد الإسلامي	خالد بن إبراهيم بن محمد العلوي	١. العمل على تدريب وتأهيل العمالة الوطنية في مجتمع المدينة المنورة الذين يرغبون العمل في الأعمال الحرفية. ٢. العمل على سعودة قطاع الأعمال الحرفية الصناعية كاملاً ، إذ أن العمالة الوافدة تستحوذ على الكثير من هذه الأعمال . ٣- يجب تدخل (صندوق تنمية الموارد البشرية) في دعم أجور العمالة الوطنية الذين يعملون في العمل الحرفي في القطاع الخاص، مثل (أن يدفع صندوق تنمية الموارد البشرية (٥٠ ٪) من قيمة الأجر و(٥٠ ٪) على صاحب العمل).	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صندوق تنمية الموارد البشرية
التمويل عن طريق التورق المصرفي المنظم في مصارف المملكة العربية السعودية - دراسة تطبيقية على بنك البلاد في الفترة من ١٤٢٥هـ-١٤٣٥هـ -	عبد الله بن واصل بن حميد اللهيبي	توجيه مؤسسة النقد العربي السعودي للمصارف بعدم جذب العملاء للتورق المصرفي حتى يتجهوا للتمويل الحقيقي.	مؤسسة النقد العربي السعودي
إسهامات الهيئة العامة للاستثمار في تعزيز القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية للفترة من ١٤٢١-١٤٣٦هـ - دراسة تأصيلية تطبيقية -	عبد الرزاق بن ماطر ابن صعيب الحسيني	١- أن يتم جعل الهيئة العامة للاستثمار البوابة الرئيسية لكل عمليات الاستثمار في المملكة، لإعطاء الهيئة صلاحية أكبر في مراقبة المشاريع الاستثمارية والتسويق لها. ٢- أن تبذل الهيئة العامة للاستثمار مزيداً من الجهد للتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار من أجل دعم وتعزيز المناخ الاستثماري بالمملكة. ٣- أن يتم إسناد تسويق الفرص الاستثمارية في الجهات الحكومية للهيئة العامة للاستثمار كونها جهة الاختصاص في هذا الجانب. ٤- أن تبذل الهيئة العامة للاستثمار مزيداً من الجهد التي من شأنها أن تنقل التقنية والتقدم التكنلوجي للمملكة عن طريق استضافة الاستثمارات الأجنبية.	الهيئة العامة للاستثمار

مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٢٤هـ – ١٤٣٤هـ	محمد بن موسى بن سالم الجهني	١– استحداث مركز أبحاث يعنى بالدراسات الاستثمارية لأموال التأمينات بحيث يعمل على تقييم المشاريع المقترح الاستثمار بها من حيث المردود المادي للمؤسسة والمردود المجتمعي والاقتصادي للدولة، وذلك لكي توظف أموال استثمارات المؤسسة في المجالات التنموية التي توظف العديد من العاملين و تدر عوائد مجزية. ٢– تركيز المؤسسة في استثماراتها على المشاريع ذات الأثر الاقتصادي الواسع المدرة للأرباح، والتي يشمل أثرها في رفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعزيز الإنتاجية وتوظيف القوى البشرية.	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
أثر الاستثمار في سوق الأسهم على سوق السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية (١٤٢٠ – ١٤٣٦ هـ)	عبد الرحمن سعد سليمان العكوز	١– ينبغي للقائمين على السياستين المالية والنقدية في العمل على تطوير سوق مالي حديث ومتطور يستند على اسس علمية حديثة ومتطورة ويتمتع بإمكانيات تقنية عالية وبوجود خبراء يتمتعون بخبرات علمية وتقنية ومعلوماتية وادارية عالية ليتمكنوا من ادارة السوق ضمن الاصول الادارية العالية بما يضمن مصلحة الاقتصاد والمساهمة الفعالة في دفع النمو الاقتصادي للعراق نحو الافضل. ٢– لا بد من خلق العوامل اللازمة لرفع مستوى اداء المشاركين في السوق المالي وهم: – إدارة السوق – الشركات المساهمة – الوسطاء – المستثمرون	هيئة سوق المال

معايير احتكار القلة في سوق الاتصالات السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥م	المهدي أحمد المهدي حمد	١- وضع ضوابط وقوانين لمسالة احتكار القلة ومنع التلاعب. ٢- تشجيع الافراد والشركات في المنافسة الخدمية للمواطنين.	وزارة التجارة والاستثمار هيئة المنافسة
معوقات تفعيل المشاريع الإنتاجية للأسرة السعودية مع تصور مقترح لمواجهتها في ضوء مبادئ التربية الاقتصادية الإسلامية	أحمد بن محمد العلْياني	١- إنشاء هيئة رسمية متخصصة لكل مدينة تحتضن الأسر المنتجة وتدعمها مادياً ومعنوياً ، تكون مهمتها التنسيق بين القرارات الرسمية والوزارات وبين الأسر المنتجة ٢- إيجاد مقر مخصص لتسويق إنتاج الأسر المنتجة . ٣- تفعيل دور البنوك التجارية لرعاية الأسر المنتجة ودعمها. ٤- تشجيع الحرف اليدوية وتعزيز الأسر المنتجة لها.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
برامج الأسر المنتجة وآثارها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية (جمعية بصمة التعاونية بالمدينة المنورة أنموذجا)	ماجد بن سمران العلوي	١- زيادة البرامج والانشطة الخاصة ببرامج الاسر المنتجة وخاصة في المحافظات والقرى. ٢- التسويق للأسر المنتجة والتعريف بأهميتها عبر الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة. ٣- مخاطبة الجهات الرسمية لإتاحة الفرصة لعرض منتجاتها بالأسواق وتخصيص اماكن مستمرة لعرض منتجاتهم. ٤- عقد الندوات في الجامعات، والمراكز فيما يخص الأسر المنتجة وتذليل الصعاب لها.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
الآثار الاقتصادية لحماية المال من الممارسات الضارة بالأسواق (دراسة تطبيقية على سوق الذهب بالمدينة المنورة)	عبد العزيز على أحمد	تكوين رقابة شرعية وفنية اقتصادية، لها قوة مؤثرة لتحديد الضوابط والمعايير التي من شأنها أن تحد من الغرر والربا وأكل أموال الناس بالباطل وغيرها من المحاذير الشرعية والاقتصادية، ويكون لهذه الرقابة الحق في منع دخول أي شركة تتعامل في سلع محرمة، أو تقترض بالربا، أو يشمل نشاطها التجاري بكل ما يضر الأسواق والمجتمع.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

دور رسوم الأراضي البيضاء في حل مشكلة الإسكان من خلال رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م	سليم بن سالم معتق الحجيلي	١- أن تقوم وزارة الأسكان بالتوسع في تطبيق النظام وإدخال مدن جديدة ضمن المدن المستهدفة بنظام رسوم الأراضي البيضاء وخاصة المدن ذات الاحتياج والتي تعاني من عدم تملك كثير من لأسر فيها للمساكن وعدم التأخير في ذلك. ٢- مراجعة مقدار الرسم على الأراضي البيضاء وان يتم تحديده بطريقة تتناسب مع معدل ارتفاع أسعار الأراضي، بحيث أن لا يكون تحديد سعر الرسم بأقل من معدل ارتفاع سعر الأراضي ، لضمان فعالية النظام.	وزارة الإسكان
أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة التعاونية للتأمين بالمملكة العربية السعودية	عيسى عوض عايض الرشيدي	١- يجب ان تواصل التعاونية جهودها -رغم التحديات التي يواجهها اقتصاد المملكة متأثراً بانخفاض أسعار النفط-للحفاظ على تصنيفها الائتماني المتميز خلال عام ٢٠١٦، ولتعزيز مركزها القيادي في سوق التأمين السعودي بالتوسع في الاعمال والتركيز على نمو الارباح. ٢- أنَّ تعمل الشركة على الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق عن طريق تقديم حلول تأمينية أكثر كفاءة وفعالية، ومراجعة الاسعار تماشياً مع التقييم الاكتواري للتسعير، وتحسين إجراءات البيع وقنوات التوزيع. ٣- يوصي الباحث أيضا أن تقوم الشركة بتطوير البنية التحتية للتجارة الالكترونية وتطبيق أنظمة معلوماتية تسمح بإضافة خدمات ومزايا تدعم الخدمات الالكترونية.	الشركة التعاونية للتأمين

العوامل المؤثرة على حصيلة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي التطبيق على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٤٠٠ إلى ١٤٣٥ ه	عبد القادر الباكري	١- إنشاء بيت مال الزكاة وفصله عن الضريبة، ويكون متصلا بولي الأمر مباشرة، أو إنشاء وزارة خاصة بالزكاة. تطوير نظام جباية وصرب الزكاة بالمملكة وذلك من خلال خبراء شرعيين واقتصاديين. ٢- أن يكون لمؤسسة الزكاة قسم بحث اجتماعي لدراسة أحوال المكلفين في جميع مناطق المملكة. ٣-تحديث طرق الفحص الميداني ، وتطوير أداء الفاحصين لضمان جدوى هذه العملية.	هيئة الزكاة والدخل
طرق الاقتصاد الإسلامي في معالجة التسرب الوظيفي من القطاع الخاص	علي بن عوض العلوني	١- العمل على إعادة هيكلة سوق العمل بما يتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلد. ٢- ضرورة وضع حد أدنى للرواتب بحيث يكون الحد الأدنى ٤٥٠٠ريال كراتب أساسي حتى يتم الحد من هذه الظاهرة ، وذلك بناء على اتفاق ٧٥٪ من عينة الدراسة على هذا الحد. ٣- إيجاد نظام للحوافز والترقيات في القطاع الخاص، ووضع مكافأة سنوية للمتميزين في العمل، وذلك لتشجيع العمالة السعودية في منشآت القطاع الخاص.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الأثر الاقتصادي لجريمة غسيل الأموال على الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية	وليد محمد عسيري	١- التوصية بضرورة تشديد نظام المراقبة والتدقيق على أعمال الدولة خصوصاً أعمال المؤسسات المالية والمصرفية كهيئة سوق المال السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي. ٢- التوصية بضرورة تبادل الخبرات المتعلقة بكفية الكسف عن جرائم غسل الأموال بين الدول العربية حتى تكون سداً منيعا ضد أي عنوان أو تخطيط اجرامي. ٣- التوصية بضرورة متابعة وزارة التجارة للأنشطة التجارية للأفراد بالتعاون مع مؤسسة النقد والجهات الأمنية، وشطب السجل التجاري ومصادرة البضائع لمن يثبت تورطه في عمليات غسل الأموال.	هيئة سوق المال مؤسسة النقد العربي السعودي وزارة التجارة والاستثمار
اقتصاد المعرفة ودوره في عملية التنمية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية	محمد بن جابر الكنعاني	١- وضع خطط متناسقة للبنية التحتية في المملكة وذلك فيما يتعلق بشبكات الاتصال، والاعتماد على تكنولوجيا مستقلة وموارد بشرية قادرة على التركيب والتشغيل والصيانة، وأن تتسم بطابع المؤسسية مع الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من الأمان المعلوماتي والشبكي، وتفعيل مبادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفية. ٢- إنشاء مواقع ومسارات للابتكار وحاضناته ودعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في اطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية، ووضع آليات عمل لبراءات الاختراع وتسجيلها بوزارات الصناعة.	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

أثر مساهمة المستثمر السعودي في حصيلة الزكاة خلال الفترة ١٤٢٠هـ – ١٤٣٥هـ	محمد بن ثلاب الأحمدي	١- ربط أقسام المشاريع والمناقصات والمشتريات بمؤسسات الدولة بمصلحة الزكاة والدخل الكترونياً. ٢- الزام المستثمرين بوضع شهادة الزكاة والدخل المجددة في مكان بارز بالمؤسسة إسوة برخصة النشاط والسجل التجاري، وتكليف مراقبين عليها من قبل المصلحة. ٣- ضرورة الاحتفاظ ببيانات عن الدخل لمعرفة الفجوة بين الدخل والزكاة المحصلة.	وزارة التجارة والاستثمار هيئة الزكاة والدخل
وسائل تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية	علي بن عبدالله غضوان	١- ضرورة إلمام القائمين على إدارة شركة الراجحي من أعضاء الهيئة الشرعية بالقواعد الاقتصادية والمالية علاوة على تمكنهم من فقه المعاملات. ٢- تدريب العاملين في شركة الراجحي على مبادئ وأسس المعاملات الشرعية. ٣- ضرورة إلمام أعضاء الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي باللغة الانجليزية لأن أغلب المعاملات الخارجية تتم باللغة الانجليزية.	مصرف الراجحي
الجمارك ودورها في تحفيز الاستثمار في المملكة العربية السعودية للفترة ١٤٢٠ – ١٤٣٥هـ	تركي بن موسى الجهني	١- ضرورة اطلاع المستثمرين على الاتفاقيات الخليجية والعربية والثنائية للمملكة. ٢- العمل على الاستفادة من الميزات والتسهيلات التي تقدمها الجمارك. ٣- تقديم تسهيلات جمركية تسهم في نجاح المشاريع الصغيرة التي توفر للمجتمع السلع الضرورية والحاجية وتعالج مشكلة البطالة وانخفاض الدخول.	الجمارك السعودية

المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني السعودي على تحمل العبء الضريبي، بالتطبيق على القطاع الصناعي.	عبدالعزيز أنور الفراج	١- فصل إدارة الزكاة عن الضريبة ٢- تنويع مصادر الدخل الوطني السعودي، واستثمار الصناعات الوطنية بأقصى قدر ممكن. ٣- توفير مياه الزراعة وتشجيع زراعة التمور التي تشتهر بها المملكة العربية السعودية لدعم المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني السعودي.	هيئة الزكاة والدخل وزارة التجارة والاستثمار وزارة البيئة والمياه والزراعة
التنمية المستدامة من خلال خطط التنمية في المملكة العربية السعودية (دراسة تأصيلية تطبيقية خلال الفترة من ١٤٢٥- ١٤٣٥هـ)	أسعد بن محمد بن أحمد صبر	١- ضرورة السير على نهج خطتي التنمية الثامنة والتاسعة في الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة والتركيز عليها وإبرازها ضمن أهداف الخطة التنموية المستقبلية. ٢- المحافظة على ما حققته خطتي التنمية الثامنة والتاسعة من إنجازات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي، والعمل على تطوير أداء الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق مزيد من الإنجازات في هذا الجانب. ٣- الاستمرار في الشراكات العالمية المتعلقة بالتنمية، التي تم تطويرها خلال فترتي خطة التنمية الثامنة وخطة التنمية التاسعة، والعمل على بناء المزيد منها تأكيدًا لمكانة المملكة العربية السعودية على المستوى الدولي وفي محيطها الإقليمي.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

المردود الاقتصادي لبرنامج حماية الأجور بالقطاع الخاص (دراسة تطبيقية على العاملين بشركة الكهرباء بالمدينة المنورة)	حمد بن سالم العلوي	دعم القطاع الخاص في المملكة العربيّة السّعوديّة للقيام بدوره في دعم الاقتصاد المحلّي ، وتوظيف العمالة الوطنيّة وحماية أجورهم والمساهمة في تدريبهم وتأهيلهم. العمل على توسعة حماية الأجور في المملكة العربيّة السّعوديّة ليشمل وضع حد أدنى للأجور متوازناً مع تكلفة المعيشة.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وآثارها الاقتصادية دراسة تحليلية خلال الفترة من (٢٠٠٥م – ٢٠١٥م)	خالد بن سعيد الحجوري	١– إعادة النظر في بعض القيود القانونية والكمية التي من شأنها العمل على الحد من زيادة التدفق السلعي والخدمي على كافة المستويات بين البلدين. ٢– مناقشة المشكلات والعقبات التي تحد من تنشيط وزيادة التبادل التجاري بين البلدين. ٣– تشجيع الصادرات غير النفطية، وتهيئة كافة السبل التي تساهم في ظهور المنتجات الوطنية لتحل محل السلع المستوردة.	وزارة التجارة والاستثمار

تم بحمد اللّه

للإضافة أو التصويب،
المراسلة عبر البريد
o540900025@gmail.com

النتاج العلمي لقسم الاقتصاد الإسلامي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي

محاضر بقسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة

عضو مجلس إدارة الجمعية العلمية للمصرفية الإسلامية